

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة.

كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم الأدب العربي

الوظيفة في اللسانيات العربية

- دراسة في الرسالة الهزلية لابن زيدون -

بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير تخصص: أدب عربي

شعبة: اللسانيات واللغة العربية

إشراف الدكتور:

عز الدين صحراوي.

إعداد الطالب:

محمد بودية.

لجنة المناقشة

- الدكتور بلقاسم دفة . جامعة محمد خيضر – بسكرة- / رئيسا
- الدكتور جودي مرداسي. جامعة محمد خيضر -بسكرة- / عضوا مناقشا
- الدكتور عمار شلواي. جامعة محمد خيضر –بسكرة- / عضوا مناقشا
- الدكتور عز الدين صحراوي. جامعة سطيف / مشرفا ومقررا

السنة الجامعية:

2008/2007

الدكتور عز الدين صحراوي
كلية الآداب والعلوم الاجتماعية
قسم اللغة العربية وآدابها
جامعة سطيف

بسكرة في: / /
إلى الأستاذ الدكتور
رئيس اللجنة العلمية لقسم
اللغة العربية وآدابها
جامعة محمد خيضر - بسكرة-

الموضوع: إذن بالطبع

بعد إطلاعي على مذكرة الطالب: بودية محمد في موضوعها الموسوم «الوظيفية
في اللسانيات العربية- دراسة في الرسالة الهلزية لابن زيدون-». لنيل شهادة الماجستير
في اللسانيات واللغة العربية، يكون الطالب قد أنجز مذكرته، وعليه أذنتُ له بطبعها وتقديم
نسخة منها إلى اللجنة العلمية للقسم، قصد إقرارها وتعيين اللجنة الممتحنة.

الدكتور المشرف

الدكتور عز الدين صحراوي

كلية الآداب والعلوم الاجتماعية

قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة سطيف

بسكرة في: / /

إلى الأستاذ الدكتور

رئيس اللجنة العلمية لقسم

اللغة العربية وآدابها

جامعة محمد خيضر - بسكرة-

الموضوع: اقتراح اللجنة الممتحنة

للطالب محمد بودية

يطيب لي أن أقترح على لجنّتكم الموقرة أسماء أعضاء اللجنة الممتحنة للطالب

بودية محمد في مذكرته الموسومة: «الوظيفية في اللسانيات العربية- دراسة في الرسالة

الهزلية لابن زيدون-». وهم كآآتي:

الدكتور بلقاسم دفة. جامعة محمد خيضر -بسكرة- /رئيسا.

الدكتور جودي مرداسي. جامعة محمد خيضر -بسكرة- /عضوا مناقشا.

الدكتور عمار شلواي. جامعة محمد خيضر -بسكرة- /عضوا مناقشا.

الدكتور عز الدين صحراوي. جامعة سطيف / مشرفا ومقرّرا.

الدكتور المشرف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الفصل الأول

الوظيفية في اللسانيات العربية

الفصل الثاني

الدراسة الوظيفية للرسالة الهزلية لابن زيدون

توطئة:

أحدث كتاب "محاضرات في اللسانيات العامة" لصاحبه فرديناد دوسوسير هزة في أوساط المهتمين بالعلوم الإنسانية عامة، والمشتغلين بالدرس اللغوي بخاصة، وذلك لما جاء به من تحول في مسار الدراسة اللغوية، هذا التحول جعل "فرديناد دوسوسير" مؤسساً لعصر بأكمله من الدرس اللساني سمي هذا العصر بـ"عصر البنيوية". حيث اتجهت الأنظار كلها إلى دراسة المبادئ الجديدة التي يقوم عليها مفهوم البنية وكان من نتيجة هذه الدراسة أن انبثقت مجموعة من المناهج اللسانية، شكّلت مدارس خاصة اتخذت محاضرات دي سوسير منطلقاً لتحليلها، وكانت كل مدرسة من هذه المدارس تحاول إقامة نموذج فعال ومثالي، يخضع إليه كل تحليل لغوي، وأصبح لزاماً على كل باحث في اللغة أن يتبنى منهاجاً لسانياً حديثاً يعتمد على إجراءات علمية معينة.

وهذا ما حدث مع اللسانيين العرب الذين وجدوا أنفسهم ملزمين بمواكبة التطور اللساني الذي تشهده الدراسات الغربية، غير أنه كان من الصعب على هؤلاء اللسانيين أن يُقنعوا المجتمع اللغوي العربي بجدوى المناهج الحديثة، ذلك أنّ هذا المجتمع ينظر إلى التراث نظرة قداسة، ويرى أنّه لا يمكن أن تدرس اللغة العربية إلا ضمن قواعد التراث.

وحتى لا تكون هناك قطيعة بين مناهج اللسانيات والتراث العربي، حاول كثير من اللسانيين أن يقيم حلقة وصل بينهما، وذلك باستغلال معطيات اللسانيات في إحياء التراث، والنظر إليه نظرة علمية دقيقة، وإخضاعه إلى متطلبات الواقع اللغوي، وبناء نموذج وصفي للغة العربية، محدّدين بذلك موضوع دراستهم باللغة العربية الفصحى.

ومن هذا المنطلق نشأت لسانيات عربية تجلّت في جملة من المؤلفات، تعمّق أصحابها في فهم المناهج الحديثة وأعادوا قراءة التراث

بمنظار لساني غربي، محاولين من هذه القراءة الجديدة أن يقدموا للقارئ العربي آليات تتماشى مع التطور اللغوي الحاصل في العالم، دون أن يكون هناك تنصّل مما خلفه النحاة والبلاغيون.

• المنحى الوظيفي عند تمام حسان:

1. مبادئ الاتجاه الوظيفي عند تمام حسان في كتابه "مناهج البحث في اللغة".

يمكن تحديد معالم الاتجاه الوظيفي لدى تمام حسان من خلال كتبه التي ألفها وفي مقدمتها "مناهج البحث في اللغة"، إذ يركّز في هذا الكتاب على مفهوم الوظيفة حيثما وقعت، وهو مفهوم استفاه من البحث اللساني الغربي الحديث، فحاول أن يشرح ما جاءت به اللسانيات الغربية من مناهج لعنا نستطيع تطبيقها على اللغة العربية الفصحى.

فكان ممّا تعرض إليه تمام حسان في بداية كتابه، المراحل التي مرّت بها المناهج اللسانية الغربية، وكيف استطاعت أن تتخلص من سيطرة مناهج العلوم الأخرى، وتقيم لنفسها صرحا علميا خاصا بها، فكان لها هذا الاستقلال مع ما جاء به اللساني "فرديناد دي سوسير" من مبادئ البنيوية الوصفية، وعلى رأس هذه المبادئ أنّ اللغة نظام بني بناءً محكما ليؤدّي وظيفة تواصلية تظهر في إطار المجتمع.

وكان هذا أول مبدأ اتخذه تمام حسان ليصف به اللغة العربية قائلا: « وإذا نظرنا إلى اللغة باعتبارها مجموعة من النظم الوضعية الاجتماعية ذات أقسام من الأنماط والعلامات، وجدنا من الممكن أن تستقل بمنهجها عن مناهج العلوم الأخرى، ويأخذ منهجها في اعتبار الشكل والوظيفة باعتبارهما أساسين من أسس بنائه يطبقان في كل فرع من فروع الدراسات اللغوية، هذه الدراسات ليست إلا مجموعة متناسقة متكاتفة متلاحمة من المناهج الفرعية لتناول الأحداث اللغوية منطوقة أو مكتوبة»⁽¹⁾.

وبما أنّ اللغة نظام فكان لا بدّ من تحديد ماهية هذا النظام، وما هية العناصر التي يشملها، أو بمعنى أدق ما هي الأطر اللغوية التي يمكن أن

(1) تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1990،

نلمس فيها هذا النظام وهذا ما يوضحه تمام حسان بقوله: « فاللغة إذا متعددة الأنظمة، فلها نظامها الصرفي الذي لا تتعارض فيه صيغة مع صيغة، ولها نظامها النحوي الذي لا يتعارض فيه باب مع باب، ولها بعد ذلك نظام للمقاطع ونظام للنبر ونظام للتغيم "فهي منظمة من النظم" على حدّ تعبير بعضهم، ويؤدّي كل نظام منها وظيفة بالتعاون مع النظم الأخرى»⁽¹⁾.

ومن هذه الأنظمة المتعددة تتشكل مجموعة من المستويات التي تخضع لها دراسة اللغة، وانطلاقاً منها تتحدّد البنى اللغوية، وهي عند تمام حسان ستة مستويات "سماها (مناهج) وهي على الترتيب، منهج الأصوات (الفونتيك) ومنهج التشكيل الصوتي (الفونولوجي) ومنهج الصرف ومنهج النحو ومنهج المعجم ومنهج الدلالة"⁽²⁾.

ركّز في المنهج الصوتي على الجوانب العضوية والفيزيائية التي تتحكم في تكوين الصوت عامة والصوت اللغوي بخاصة، كما ميّز -أيضاً- في هذا الباب بين الصوتية والصوتية.

وقبل هذا كله يعرف الصوت -عموماً- بأنه " الأثر السمعي الذي بهذبذبة مستمرة مطردة، ولو لم يكن مصدره جهازاً صوتياً حياً... ويتوقف فهم الصوت بهذا المعنى العام على اصطلاحات ثلاثة يجب التفريق بينها -أيضاً- هذه الاصطلاحات هي:

1. درجة الصوت.

2. علو الصوت.

3. قيمة الصوت.⁽³⁾

وهذه العناصر الثلاثة التي تتحكم في تحديد الصوت تدخل ضمن

الجانب الفيزيائي أو الفونتيكا الفيزيائية.

(1) المرجع السابق، ص 58.

(2) فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة المدرس اللساني العربي الحديث، (دراسة في النشاط

اللساني العربي)، دار ايتراك للنشر والتوزيع، مصر، القاهرة، ط1، 2004، ص 41.

(3) تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 59.

وجاء تمييز تمام حسان بين المنهج الصوتي (الفونتيك) ومنهج التشكيل الصوتي (الفونولوجيا) نتيجة لما أحرزه الدرس الصوتي من تقدم بفضل الجهود المتواصلة، واستعمال الأجهزة والآلات التي مكّنت العلماء من أن يتحصلوا على حقائق صوتية لم تكن معروفة لديهم من قبل " واكتشفوا أن للصوت جوانب يقتضي كل جانب منها النظر بأسلوب يختلف عما يتبع مع الجانب الآخر، ووجدوا أنه من الأوفق والأنسب أن يخصص فرع من العلم أو منهج الدرس لكل من هذه الجوانب أو لكل مجموعة منها"⁽¹⁾. كما ركّز تمام حسان في شرح المنهج الصوتي على الجانب العضوي، أو بمعنى أدق جهاز النطق بكل مكوناته، وما تحدّثه هذه المكونات من تغيير صوتي.

ولقد كان تمييز تمام حسان بين المنهج الصوتي، ومنهج التشكيل الصوتي (الفونولوجيا) قائم على أساس وظيفي، وهو يصرّح بذلك ناقلًا قول أحد اللسانيين الغربيين وهو "كانتينو" إذ يقول: « إنَّ الأصوات دراسة للظواهر الصوتية والتشكيل الصوتي دراسة لوظائف الأصوات»⁽²⁾.

كما أفاض الكاتب في شرح الأسس التي يتم من خلالها التفريق بين الحروف، إضافة إلى الأسس الفسيولوجية والفيزيائية، وهي أسس تنتمي إلى المنهج الصوتي، أمّا ما يدخل ضمن منهج التشكيل الصوتي (الفونولوجيا) فهما أساسين اثنين حدّدهما تمام حسان بقوله: « ويجب في تحديد الحروف أن نعني باعتبارين هامين:

1. التطريز اللغوي (أو التوزيع)

2. الوظيفة»⁽³⁾.

ولقد خصّص تمام حسان المفهوم الفونيم مبحثًا خاصًا سمّاه "نظرية الفونيم" تناول فيه مصطلح الفونيم عند جملة من اللسانيين، في مقدمتهم: دانيال جونز، وترو بتسكوي وبلو مفيلد، وبودوان دي كورتيني.

⁽¹⁾ كمال بشر، علم الأصوات، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ص 65.

⁽²⁾ مناهج البحث في اللغة، ص 111.

⁽³⁾ المرجع نفسه، ص 121.

وتطرّق -أيضا- إلى ما وقع بين هؤلاء اللسانيين من اختلاف في النظر إلى مفهوم الفونيم، حيث نظر إليه كلّ واحد من زاويته الخاصة، فكانت هناك النظرة العضوية التركيبية التي تستند إلى عبارة (عائلة الأصوات)، والنظرة العقلية التي ترى في الفونيم صورة ذهنية يستحضرها المتكلم وينطقها بدون وعي، فينجح تارة في تحقيقها ويخفق أخرى.

أما النظرة الأخيرة فهي النظرة الوظيفية التركيبية التي ترى أنّ مفهوم الفونيم "مفهوم وظيفي لا تحدده إلا الوظيفة التي يقوم بها، ولذا قد يصلح كإشارة في ضبط المعاني (فقد ≠ نقض، أجمة ≠ أكمة) أو قد لا يصلح كإشارة في ضبط المعاني (إن البعض يلبغ بالراء ويحولها إلى غين ربط - غبط)" (1).

كما تناول الكاتب في مستوى التشكيل الصوتي (الفونولوجي) جملة من الظواهر الفونولوجية، كالمقطع والنبر والتنغيم، ومصطلح آخر هو الموقعية، ويعني به دراسة موقع الأصوات، أهو في البداية أم في الوسط أم في النهاية. وكلّ هذه الظواهر تشترك في نقطة واحدة وهي " ما تؤديه من وظيفة"، وهذا ما حاول دائما تمام حسان إثباته وتأكيد به بقوله: « يجب نحن أن نقيم الدراسة اللغوية على أساس الشكل والوظيفة» (2).

وفي منهج الصرف، أو ما يسمى بالمورفولوجيا (Morphology) فرق تمام حسان بين ثلاثة مصطلحات وهي: الباب، والمورفيم (Morpheme)، والعلامة.

فالباب هو وسيلة تقسيمية يعبر عنه مورفيم معيّن. أما المورفيم فهو وحدة صرفية، أو اصطلاح تركيبية بنائي يدخل في نظام من المورفيمات المتكاملة الوظيفة، والعلامة هي ما يعبر عن المورفيم تعبيراً شكلياً، وتتمثل في الصيغ الصرفية وحركات الإعراب والإلحافات.

(1) ريمون طحان، الألسنية العربية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط1، 1972، ص63.

(2) المرجع نفسه، ص172.

أمّا منهج النحو فقد تكلم فيه تمام حسان عن العلاقة القائمة بين الإعراب والمعنى الدلالي، والمعنى المعجمي، ورأى أنّ النحاة عندما صرفوا الإعراب إلى هذين المعنيين لم يكونوا على صحة، إذا الأولى بهم أن يصرفوه إلى المعنى الوظيفي "فحين نقول إن المعنى الوظيفي «لضرب» أنها فعل ماض، نقصد أنها تقوم في السياق بدور الفعل الماضي، وتؤدي وظيفته النحوية الخاصة به، وحين قال النحاة قديما إن الإعراب فرع المعنى كانوا في منتهى الصواب في القاعدة وفي منتهى الخطأ في التطبيق، لأنهم طبقوا كلمة المعنى تطبيقا معيبا، صرفوها إلى المعنى المعجمي حيناً، والدلالي حيناً، ولم يصرفوها إلى المعنى الوظيفي"⁽¹⁾.

وبهذا فإنّ المعنى الوظيفي عند تمام حسان يستدعي معرفة موقع الكلمة في السياق إضافة إلى الوظيفة النحوية الخاصة التي تؤدّيها. كما نبّه إلى أنّ الدراسة النحوية الصحيحة يجب أن تشمل الأبواب التي سبقتها، وهي منهج الأصوات ومنهج التشكيل الصوتي، وعلم الصرف، وباب الموقعية الذي يجب أن يكون حاضرا أثناء الدراسة النحوية. وإضافة إلى هذا تطرّق تمام حسان إلى أقسام الكلام مخصصا لها مبحثا خاصا، ومعيدا النظر في التقسيم الجديد الذي يرى أن الكلام: اسم وفعل وحرف، وهذا ما فقدته الدراسات اللغوية الحديثة، مقترحة أسساً ومعايير جديدة لتقسيم الكلام، تتمثل هذه المعايير فيما يلي: "الشكل الإملائي المكتوب -التوزيع الصرفي- الأسس السياقية- المعنى الأعم أو معنى الوظيفة- والوظيفة الاجتماعية"⁽²⁾.

وانطلاقاً من هذه المعايير جاء تقسيم تمام حسان الكلام إلى أربعة أقسام: الاسم، الفعل، الضمير، الأداة⁽³⁾.

(1) مناهج البحث في اللغة، ص 193.

(2) فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة المدرس اللساني العربي الحديث، ص 42.

(3) مناهج البحث في اللغة، ص 203.

وهذا التقسيم كان في البداية، أي قبل أن يطوره ويضيف إليه في كتاب: اللغة العربية معناها ومبناها.

إضافة إلى هذه المباحث التي ذكرها تمام حسان، في باب النحو، تناول مبحثاً آخر سماه "وسائل الترابط في السياق"، وفي هذا المبحث أخذ بفكرة عبد القاهر الجرجاني في كتابه دلائل الإنجاز (وإن خالفه بعض الشيء) وشرحها شرحاً حديثاً مستندا إلى ما قدمته اللسانيات الحديثة، فجاءت هذه الوسائل مقسمة إلى ثلاثة أقسام:

1. وسائل التماسك السياقي.

2. وسائل التوافق السياقي.

3. وسائل التأثير السياقي⁽¹⁾.

فالتماسك السياقي قائم على العلاقات المتشابكة الموجودة بين أجزاء التركيب، وهذا التماسك -في رأي تمام حسان- مبني على المعنى الوظيفي لا على المعنى المعجمي أو الدلالي، حتى وإن جعله عبد القاهر كذلك.

ويظهر مفهوم التماسك عند عبد القاهر في قوله: «وأعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علماً لا يعترضه الشك أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض، ويبني بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك هذه ما لا يجعله عاقل ولا يخفى على أحد من الناس، وإذا كان كذلك فبنا أن ننظر إلى التعليق فيها والبناء وجعل الواحدة منها بسبب من صاحبته ما معناه وما محصوله، وإذا نظرنا في ذلك علمنا أن لا محصول لها غير أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلاً لفعل أو مفعولاً أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبراً عن الآخر أو تتبع الاسم اسماً على أن يكون الثاني صفة للأول أو تأكيدا له أو بدلا منه أو تجيء باسم بعد تمام كلامك على أن يكون الثاني صفة أو حالا أو تمييزاً، أو تتوخى في كلام هو لإثبات معنى أن يصير نفيًا أو استفهاماً أو تمنيا فتدخل الحروف الموضوعية لذلك، أو تريد في فعلين أن تجعل أحدهما شرطاً في الآخر فتجيء لهما بعد الحرف الموضوع لهذا

(1) المرجع نفسه، ص 203.

المعنى أو بعد اسم من الأسماء التي ضمنت معنى ذلك الحرف وعلى هذا القياس»⁽¹⁾.

ويتضح من قول عبد القاهر هذا، أن مفهوم التماسك السياقي قائم على أساسين اثنين هما: التعليق والبناء.

المراد من التعليق ما بين الكلمة وأختها من علاقة استحقت بموجبها أن تكون فاعلا لها أو مفعولا أو صفة أو غير ذلك، بمعنى أدق أن الوظيفة النحوية للكلمة تتحدد من خلال حقيقة العلاقة القائمة بينها وبين جاراتها.

أما البناء فهو في جوهره ترتيب بين الألفاظ، بحيث تأخذ كل لفظة مكانها في السياق، وتتنزل هذه اللفظة منزلة تختلف عن سواها من منازل الألفاظ الأخرى.

أما التوافق السياقي فهو غير التماسك، إذ يقتضي الأول الثاني، ويتبين مفهومه من شرح تمام حسان عندما يقول: « والتوافق ملحوظ بين المبتدأ أو الخبر، وبين الفعل والفاعل، وبين التابع والمتبوع، فمحمد قائم لا قائمان ولا قائمون، ويقوم محمد، لا يقومان ولا يقومون، وقام محمد الفاضل لا الفاضلان ولا الفاضلون ولا الفضلاء، وقام محمد تاجر القطن لا تاجرا القطن ولا تجاره، وهلم جرا، فإذا كان التوافق ملحوظا في الجملة الاسمية ذات المبتدأ والخبر، وفي الجملة الفعلية ذات الفعل والفاعل، وفي التابع والمتبوع، فهو ملحوظ إذا في الجزء الأهم الأعظم من أجزاء النحو العربي»⁽²⁾.

وكل من التماسك السياقي والتوافق هما نتيجتان، أو أثاران من آثار التأثير السياقي، الذي نلمسه في تركيب الجملة.

وفي منهج المعجم، يتطرق تمام حسان في البداية إلى المعنى المعجمي للكلمة، ويرى أنه قاصر على تحديد المدلول، ذلك أنه خال من

(1) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط2، 2001، ص54.

(2) مناهج البحث في اللغة، ص206.

المعنى الاجتماعي والدلالي، كما لا يرتبط هذا المعنى بالسياق والموقف اللذان ترد فيهما الكلمة.

ولكي يتم الفصل بين الكلمات في السياق علينا بتطبيق جملة من الطرق أهمها:

1. الإفراد عن السياق.
2. الحذف من السياق.
3. الحشو في السياق.
4. الإبدال في السياق.

5. استخدام العلامات الموقعية في الكلام. (1)

وهذا يعني أنّ الكلمة الواحدة يمكن أن تفرد عن السياق في حالات ما، كما لا يمكن إفرادها في حالات أخرى، والكلمة نفسها يمكن أن نحذفها من سياق آخر دون أن يؤثر هذا الحذف على الجملة مع وجود ما يدل على هذا الكلمة. والإبدال في السياق يعني استبدال الكلمة بما يدل عليها كالضمير مثلا، كما يمكن الاحتكام إلى علامات تدل على موقع الكلمة في السياق كواو العطف مثلا.

ويتناول تمام حسان في الباب نفسه تعريف الكلمة معيدا النظر في التعريف القديم الذي يرى أن الكلمة هي "لفظ مفرد"، وهذا التعريف في رأيه مبني في أساسه على تقسيم الكلمة إلى : اسم وفعل وحرف، بينما التعريف الصحيح يجب أن يرتبط بوظيفة الكلمة، ولذا فالكلمة العربية في التعريف الذي اقترحه: « صيغة ذات وظيفة لغوية معينة في تركيب الجملة، تقوم بدور وحدة من وحدات المعجم، وتصلح لأن تفرد، أو تحذف أو تحشى أو يغيّر موضعها، أو يستبدل بها غيرها في السياق، ونرجع في مادتها -غالبا- إلى أصول ثلاثة، وقد تلحق بها زوائد» (2).

(1) المرجع السابق، ص 229.

(2) المرجع السابق، ص 232.

أما المنهج الأخير وهو منهج الدلالة فقد أوضح فيه تمام حسان الفرق بين علم الدلالة التاريخي أو الدياكروني على حدّ تعبير "دي سوسير"، وعلم الدلالة الوصفي أو السينكروني.

فالأول يُعنى بدراسة تغير المعنى عبر المراحل الزمنية أو من عصر إلى عصر، أما الثاني فيدرس المعنى في مرحلة تاريخية معينة، أو بمعنى آخر يدرس الأوّل المعنى المتغيّر ويدرس الثاني المعنى الثابت.

ويواصل تمام حسان حديثه في الباب نفسه عن العوامل التي تؤدي إلى تكوين وتغيير المعنى، منتهياً في الأخير إلى أنّ المعنى يتكوّن من جملة من الوظائف هي: الوظائف الصوتية والصرفية والنحوية.

وما يمكن أن نصل إليه بعد استعراض أهم ما جاء به تمام حسان في كتاب "مناهج البحث في اللغة" أن المؤلّف وإن حاول أن يشرح مبادئ المنهج الوصفي وكيفية تطبيقه على اللغة العربية، إلّا أنّ مفهوم الوظيفة كان حاضراً بقوة في جميع ما تطرق إليه، بداية من الوظيفة الصوتية إلى الوظيفة الدلالية التي هي حصيلة جملة من الوظائف.

وبالرغم من أن مبادئ الاتجاه الوظيفي عند تمام حسان تجلت في كتابه مناهج البحث في اللغة، إلّا أنّها لم تأخذ صورتها النهائية، وتوضح حدود هذا الاتجاه في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها" إذ جاء هذا الكتاب تفصيلاً لما كان مجملاً في كتاب "مناهج البحث في اللغة".

2. مظاهر الوظيفية في كتاب "اللغة العربية معناها ومبناها".

اعتبر تمام حسان كتاب "اللغة العربية معناها ومبناها" أجرؤ محاولة تهدف إلى ترتيب الأفكار اللغوية بعد سيبويه وعبد القاهر الجرجاني، محدداً

مجال هذا البحث بأنه تناول الفروع المختلفة لدراسة اللغة العربية الفصحى، مركزاً على المعنى، ذلك أنّ كلّ دراسة لغوية -في رأيه- "لا بدّ أن يكون موضوعها الأوّل والأخير هو المعنى وكيفية ارتباطه بأشكال التعبير المختلفة، فالارتباط بين الشكل والوظيفة هو اللغة وهو العرف وهو صلة المبنى بالمعنى"⁽¹⁾.

غير أنّ المعنى بمفهومه الحديث لدى تمام حسان ليس معنى واحداً بل ينقسم إلى ثلاثة أقسام: "أحدهما المعنى الوظيفي وهو وظيفة الجزء التحليلي في النظم أو في السياق على حدّ سواء، والثاني المعنى المعجمي للكلمة وكلاهما متعدد ومحتمل خارج السياق، وواحد فقط في السياق، والثالث المعنى الاجتماعي أو معنى المقام"⁽²⁾.

ويسعى تمام حسان من خلال هذا البحث إلى تطبيق المنهج الوصفي على التراث اللغوي العربي.

وقد جاء هذا الكتاب في ثمانية فصول تسبقهم مقدمة، تطرّق فيها الكاتب إلى الآراء اللغوية عند كل من العلماء العرب القدامى واللسانيين الغربيين حديثاً.

ورأى أنّ الظروف التي أدّت إلى نشأة الدراسات اللغوية العربية جعلت هذه الدراسات تركز على المبنى على حساب المعنى، "ولم يكن قصدها إلى المعنى إلاّ تبعاً وعلى استحياء"⁽³⁾.

وهذا على عكس الغربيين الذين أولوا اهتماماً كبيراً للمعنى، وبرز هذا الاهتمام في جملة من العلوم كالفلسفة والمنطق والأنثروبولوجيا هذا إلى جانب اللغة. ولكي نتبيّن مفهوم الوظيفة في كتاب "اللغة العربية معناها ومبناها" يجب أن نتتبع ما جاء في كل فصل من الفصول الثمانية.

(1) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 2004، ص09.

(2) المرجع نفسه، ص29.

(3) المرجع نفسه، ص12.

عنون الكاتب الفصل الأول من الكتاب بـ"الكلام واللغة" وأشار في بادية هذا الفصل إلى الفرق بين هذين المصطلحين ولم يقف طويلا عند هذه النقطة، ذلك أنه أطال الكلام عنها في كتابه السابق "مناهج البحث في اللغة"، غير أنه أفاض في شرح الأنظمة المختلفة (النظام الصوتي والنظام الصرفي والنظام النحوي).

أما الفصل الثاني فقد عنونه بـ"الأصوات" ولم يأت هذا الفصل طويلا، تناول فيه الكاتب منهج النحاة في دراسة الأصوات وعلى رأسهم سيبويه، متطرقا إلى مخارج الحروف وصفاتها وبعض الظواهر الصوتية عند النحاة القدامى.

وجاء الفصل الثالث تحت عنوان النظام الصوتي (علم الصوتيات) فأشار الكاتب في هذا الفصل إلى الفرق بين علم الأصوات والصوتيات حيث تعتبر الأولى دراسة قاعدية للأصوات تقوم على الملاحظة والوصف، أما الصوتيات فهي دراسة للنظام الصوتي، وتدخل هذه الدراسة ضمن إطار اللغة لا الكلام.

وتبنى الصوتيات على استثمار ما يقدمه علم الأصوات من ملاحظات مسجلة إضافة إلى "طائفة من المقابلات بين الأصوات من حيث المخارج والصفات والوظائف وهذه المقابلات هي جهات الاختلاف بين كل صوت وصوت آخر، إما من حيث المخرج فقط أو الصفة فقط، أو هما معا وتسمى « القيم الخلافية »⁽¹⁾.

ويقوم مفهوم القيم الخلافية التي تفرق بين صوت وآخر على أساس المقابلات التي يمكن إجراؤها بين صوتين أو أكثر، وتظهر هذه القيم الخلافية في اختلاف الوظيفة التي تؤديها كل وحدة من وحدات النظام الصوتي، وهي ما أطلق عليه تمام حسان -أيضا- المعنى الوظيفي في قوله: « ومن أهم

(1) المرجع السابق، ص 67.

القيم الخلافية في أي نظام لغوي اختلاف الوظيفة التي تؤديها كل وحدة من وحدات النظام، وهي التي نطلق عليها المعنى الوظيفي»⁽¹⁾.

كما فرّق تمام حسان بين الحروف الصحاح والحروف المعتلة من منطلق ما يؤديه كلّ من الصحيح والحرف المعتل من وظائف تختلف فيما بينها.

ولكي يتم الكشف عن النظام الصوتي لأيّ لغة لا بدّ من استثمار معطيات علم الأصوات إضافة إلى الوظائف والقيم الخلافية التي تؤديها كلّ وحدة صوتية داخل النظام.

أما الفصل الرابع من "الكتاب" فقد خصصه للنظام الصرفي وجاء هذا الفصل طويلاً، بدأه بالكلام عن الأسس التي يأتلف منها النظام الصرفي، وجمعها في ثلاث دعائم هامة تمثلت في:

1. مجموعة من المعاني الصرفية التي يرجع بعضها إلى تقسيم الكلم ويعود بعضها الآخر إلى تصريف الصيغ.

2. طائفة من المباني بعضها صيغ مجردة وبعضها لواصق وبعضها زوائد، وبعضها مباني وأدوات...

3. طائفة من العلاقات الإيجابية، وهي وجوه الارتباط بين المباني، وطائفة أخرى من القيم الخلافية أو المقابلات وهي وجوه الاختلاف بين هذه المباني⁽²⁾.

ثم يشرح تمام حسان -بعد هذا- المباني الصرفية morphemes والتي تدلّ على معانٍ وظيفية صرفية، موضحاً الفرق بين هذه المباني وبين المباني التصريفية، إذ تعتبر الأولى أساس النظام الصرفي، حيث تعبّر عن معاني التقسيم "كصيغة الاسم إذ تعبّر عن الاسمية وصيغة الفعل إذ تعبّر عن الفعلية وكصورة الضمير التي تعبّر عن معنى الإضمار"⁽³⁾ أما المباني

(1) المرجع السابق، ص 68.

(2) المرجع نفسه، ص 83.

(3) المرجع السابق، ص 83.

التصريفية فهي التي يتم على ضوءها التصريف وهذا كالمتمكلم والمؤنث والمعرفة والنكرة.

ويخصص الكاتب في هذا الفصل مبحثاً خاصاً سماه "أقسام الكلم" مبيناً من خلاله وجهة نظره في التقسيم القديم ومقترحاً تقسيماً جديداً. فبدأ بمناقشة تقسيم النحاة الكلم إلى ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف. ورأى أنّ هذا التقسيم أقامه فريق من النحاة على أساس المبنى، بينما أقامه فريق آخر على أساس المعنى فقط. ويتضح الأساس الأول من التقسيم في قول ابن مالك:

كلامنا لفظ مفيد كاستقم واسم وفعل ثم حرف الكلم.

ونجد الأساس الثاني من التقسيم يظهر في شرح ابن عقيل للشطر الثاني من البيت قائلًا: « والكلم: اسم جنس واحده كلمة، وهي إما اسم وإما فعل وإما حرف، لأنها إن دلت على معنى في نفسها غير مقترنة بزمان فهي الاسم، وإن اقترنت بزمان فهي الفعل، وإن لم تدل على معنى في نفسها -بل في غيرها- فهي الحرف»⁽¹⁾.

ورأى تمام حسان أنّ هذا التقسيم الذي كان انطلاقاً من المبنى فقط أو المعنى فقط يحتاج إلى نوع من التعديل فالأصح -في رأيه- هو أن يكون التقسيم على الأساسين المبنى والمعنى معاً.

وبناء على هذا يقترح تمام حسان تقسيماً آخر للكلم على أساس كل من المبنى والمعنى. فأورد سبعة أقسام للكلم تمثلت فيما يلي: الاسم، الصفة، الفعل، الضمير، الخالقة، الظرف، الأداة⁽²⁾.

1. الاسم:

يكاد يجمع جلّ النحاة واللغويين من العرب وغيرهم، على أنّ الاسم ما دلّ على معنى خال من الزمن، غير أنّ هذا التعريف هو تعريف مجمل يقع

(1) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء للتراث

العربي، ج 1، ص 15.

(2) اللغة العربية معناها ومبناها، ص 90.

شيء من الاختلاف بين العلماء أثناء شرحه وتفصيله، فأرسطو -مثلا- رغم أنه يُقرّ بهذا التعريف، إلاّ أنّه يعتبر أنّ الاسم " هو الاسم المرفوع فحسب، أما المنصوب وغيره فقد اعتبره حالات poroseris للاسم، وليست أسماء على وجه الحقيقة، والاسم عنده أيضا هو الاسم في حالة الإثبات، أما النفي فليس اسما"(1).

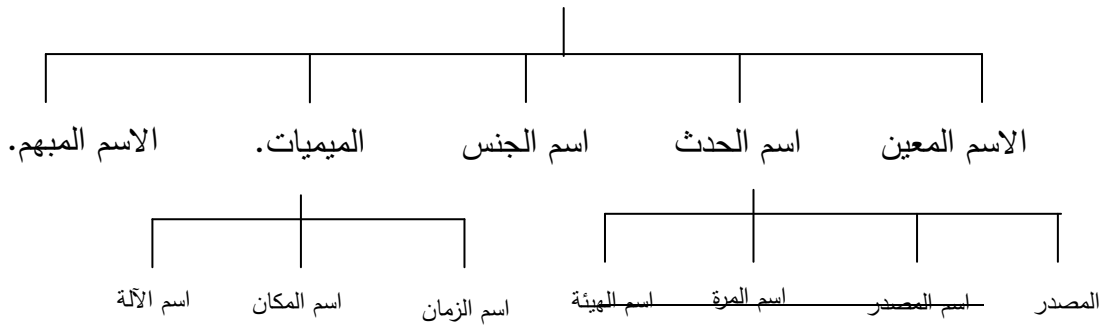
إلاّ أنّ النحاة العرب يضعون علامات للاسم بها يميّز عن غيره، هذه العلامات جمعها ابن مالك في قوله:

بالجرّ والتتوين والندا وال: ومسند للاسم تمييز حصل.

وهي العلامات الخمس التي ينفرد بها الاسم، فلا يمكن للفعل أو الحرف أن تلحقهما الكسرة دلالة على إعرابهما، كذلك لا يمكن للفعل أو الحرف أن ينونا، ولا ينادى إلاّ الاسم، ولا تتصل "ال" التعريف بغيره، وأما الإسناد إليه فيعرفه ابن هشام بقوله: «وهو أن تنسب إليه ما تحصل به الفائدة، وذلك كالتاء في «قمتُ» و «أنا» في قولك أنا مؤمنٌ»(2).

أمّا تمام حسان فينظر إلى الاسم نظرة أخرى، وهي نظرة تقسيمية باعتبار ما يدلّ عليه الاسم من معنى دلالي أو معجمي أو وظيفي. فجاء تقسيمه للاسم مجملا في هذا المخطط(3).

الاسم



(1) عبده الزجاجي، النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، دار النهضة العربية،

بيروت، 1986، ص 92.

(2) محمد عبد العزيز النجار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، مؤسسة الرسالة، ط1،

1999، ج1، ص 35.

(3) اللغة العربية معناها ومبناها، ص 91.

ولا تدخل الصفات ولا أسماء الأفعال ولا أسماء الإشارة ولا الموصولات ضمن هذه الأسماء، ولا الظروف لأنها تنتمي إلى أقسام الكلم الأخرى.

2. الصفة:

ما قصده تمام حسان بمصطلح الصفة هو الصفات الخمس: صفة الفاعل - صفة المفعول - صفة المبالغة - الصفة المشبهة - صفة التفضيل⁽¹⁾. ولكل من هذه الصفات مبنى ومعنى خاص بها.

فصفة الفاعل هي "الوصف الدال على الفاعل الجاري على حركات المضارع وسكناته كـ«ضارب» و «مكرم» ولا يخلو إما أن يكون بـ «أل» أو مجرداً منها"⁽²⁾.

وهي تختلف عن صفة المفعول سواء من حيث الصيغة التي جاءت على منوالها أو من حيث وصفها الدال على المفعول، وكذا الشأن بالنسبة لصفة المبالغة، وهي تأتي على صيغ منها: «فَعَالٌ» و «فَعُولٌ» و «مِفْعَالٌ» و «فَعِيلٌ» و «فَعِلٌ» وكلها صيغ تدل على المبالغة في الحدث.

أما الصفة المشبهة فيعرفها ابن هشام قائلاً: «وهي الصفة المصوغة لغير تفضيل، لإفادة نسبة الحدث إلى موصوفها، دون إفادة الحدث. مثال ذلك: «حسنٌ» في قولك «مررت برجل حسن الوجه». فـ«حسن» صفة، لأنّ الصفة ما دلّت على حدث وصاحبه، وهذه كذلك وهي مصوغة لغير تفضيل قطعاً، لأنّ الصفات الدالة على التفضيل هي الدالة على مشاركة وزيادة كـ«أفضل» و «أعلم» و «أكثر» وهذه ليست كذلك، وإنّما صيغت لنسبة الحدث إلى موصوفها، وهي الحسن، وليست مصوغة لإفادة معنى الحدث،

(1) اللغة العربية معناها ومبناها، ص 99.

(2) ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق إميل بديع يعقوب، دار

الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1996، ص 254.

وأعني بذلك أنها تفيد أن الحسن في المثال المذكور ثابت لوجه الرّجل، وليس بحادث متجدد، وهذا بخلاف اسمي الفاعل والمفعول، فإنّهما يفيدان الحدوث والتجدد، ألا ترى من أنّك تقول: «ضرب الرجل ضاربا عمرا، فتجد ضاربا مفيدا لحدوث الضرب وتجدده، وكذلك مررت برجل مضروب...»⁽¹⁾.

وتعدّد المعنى الوظيفي لهذه الصفات ناتج عن تعدد القيم الخلافية الموجودة بينها، سواء كانت قيما خلافية من حيث المبنى أو من حيث المعنى العام.

3. الفعل:

الفعل في عرف النحاة هو ما دلّ على حدث اقترن بزمن سواء كان هذا الزمن ماضيا أو حاضرا أو مستقبلا، ويعبر عنه إمام النحاة -سيبويه- قائلا: «وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع، فأما بناء ما مضى فذهب، وسمع ومكث، وحمد، وأما بناء ما لم يقع فإنّه قولك أمرا: اذهب، واقتل، ومخبرا: يقتل، ويذهب، ويضرب، ويُقتل، ويُضرب، وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت»⁽²⁾.

وكما أنّ للاسم كذلك علامات يتمييز بها عن غيره، فللفعل -أيضا- علامات يختص بها، وهذه العلامات يجمعها ابن مالك في قوله:

بتا فَعَلْتَ وأنتَ ويا افعلي ونونِ أَقْبَلَنَّ فِعْلٌ يَنْجُلي

فيتميز الفعل عن غيره من حيث قبوله تاء الفاعل سواء كانت للمتكلم أو للمخاطب، وتاء التانيث الساكنة، كما تتصل به ياء المخاطبة ونون التوكيد، وهذه علامات لا تلحق إلاّ الفعل إذ لا يمكن أن تلحق الاسم أو الحرف.

⁽¹⁾المصدر نفسه، ص261.

⁽²⁾سيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، ج1،

ويتحدّد زمن الفعل انطلاقاً من صيغته، فما جاء على صيغة فعل فهو ماضٍ، وما كان على صيغة يفعل ونحوها فهو للحال أو للاستقبال، وكذا الشأن بالنسبة لصيغة أفعل ونحوها، فهي إما أن تكون للحال أو للاستقبال. ويرى تمام حسان أنّ هذا الزمن لا يتحدّد إلاّ بقريضة السياق " لأنّ السياق يحمل من القرائن اللفظية والمعنوية الحالية ما يعين على فهم الزمن في مجال أوسع من مجرد المجال الصرفي المحدود. وهكذا يكون النظام من الظواهر الموقعية السياقية لأنّ دلالة الفعل على زمن ما متوقف على موقعه وعلى قرينته في السيّاق"⁽¹⁾.

وإذا كان الاسم يؤدّي وظيفة المسند إليه، فإنّ الفعل يؤدّي وظيفة المسند، ولا يمكن له أن يؤدّي وظيفة المسند إليه لأنها وظيفة اسمية يختص بها الاسم دون الفعل.

4. الضمير:

هو ما دلّ على متكلّم أو مخاطب، ولم يكن اسماً ولا فعلاً ولا صفة، وعدّه تمام حسان من معاني التصريف التي يعبر عنها باللواصق. وينقسم الضمير إلى متصل ومنفصل، فالمنفصل ما كان على شاكلة "أنا" و"نحن" إذ يمكن الابتداء به، والمتصل كتاء المتكلم وألف الاثنين ونون الجماعة، ونون النسوة وياء المخاطبة. وقسمها تمام حسان إلى ثلاثة أقسام: "ضمائر الشخص - ضمائر الإشارة - ضمائر الموصول"⁽²⁾.

فما كان يسمى عند النحاة بأسماء الإشارة عدّه من الضمائر، والشأن نفسه بالنسبة لأسماء الموصول، أمّا باقي الضمائر فهي ضمائر شخص.

(1) اللغة العربية معناها ومبناها، ص 105.

(2) اللغة العربية معناها ومبناها، ص 110.

وبالرغم من أن هذه الضمائر لها معنى وظيفي يتمثل في الدلالة على الغائب أو المتكلم أو الحاضر، إلا أنّ لها وظيفة أخرى من حيث التعليق، إذ تسهم في الربط بين عناصر الجملة والتماسك بين أطرافها.

5. الخوالف:

يدخل ضمن هذا القسم أربعة عناصر:

1. خالفة الإخالّة: وهي ما أطلق عليه النحاة قديما اسم الفعل واسم الفعل كما هو معروف وينقسم إلى: اسم فعل ماض، واسم فعل مضارع واسم فعل أمر.

2. خالفة الصوت: وهي ما أطلق عليه (اسم الصوت)، ومثالها قولهم "كخ" للطفل و"عاه" للإبل، و"بس" للقطّة، وغيرها من الأصوات المقصورة.

3. خالفة التعجب: وتتمثل في صيغتي التعجب ما أفعل، وأفعل به، ويظن تمام أنّهما في الأصل صيغتي تفضيل نقلتا إلى معنى جديد في تركيب جديد⁽¹⁾.

4. خالفة المدح أو الذم: وهي ما قصده النحاة بفعل المدح والذم، أو ما أسماه آخرون باب نعم وبئس. واختلف فيهما هل هي أسماء أم أفعال، نظرا لقبولها بعض علامات الأفعال وبعض علامات الأسماء. وكلّ هذه الخوالف أربع تدخل ضمن ما يسمى الأساليب الإنشائية، وتؤدي معانٍ بلاغية معينة كالاستفهام والتعجب.

6. الظرف:

ويقصد به الألفاظ التي تستعمل للدلالة على الزمان أو المكان، وهي ألفاظ تختلف من حيث المعنى والمبنى، حيث يتعدد المعنى الوظيفي للصيغة الواحدة من هذه الصيغ، إذ الصيغة الواحدة قد تستعمل للدلالة على الزمان وتستعمل في سياق آخر للدلالة على الاستفهام، مثال ذلك: متى.

(1) المرجع نفسه، ص114.

7. الأداة:

يرى تمام حسان أنّ الأدوات كلّها تؤدي معنى وظيفيا عام هو التعليق، ثم بعد ذلك تدل على معنى وظيفي خاص كالاستفهام والنفي والتأكيد، ثم الربط بين أجزاء الجملة.

ويكتشف المعنى الوظيفي للأداة من السياق دائما، ذلك أن من -مثلا- " تأتي موصولة، وشرطية، ونكرة موصوفة، وزائدة، وما: تأتي موصولة، ونافية، وتعجبية، وشرطية وغير ذلك. وهل تخرج إلى معنى (قد) نحو قوله تعالى: « هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا ». أي قد أتى كما تخرج إلى النفي، نحو قوله تعالى: « هَلْ جِزَاءَ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ ». وكم تخرج إلى معنى (ربّ) وهي (كم) الخبرية. وسائر الأدوات تخرج إلى الشرط وغيره⁽¹⁾.

وتتنتمي أقسام الكلم السبعة إلى ما أسماه تمام حسان مباني التقسيم، ولا تنتمي إلى مباني التصريف، أو إلى مباني القرائن اللفظية كالعلامة الإعرابية والرتبة.

وتدخل هذه المباني الثلاثة ضمن باب واحد يسمى المباني الصرفية، ويشير تمام حسان في مبحث خاص في هذا الفصل سماه "تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد" إلى أنّ جلّ المباني الصرفية تعبر عن معان وظيفية تتصف بالتعدد والاحتمال. ويتجدد المعنى الوظيفي الخاص لكل منها في السياق، وبقرائن لفظية ومعنوية وحالية.

هذا جلّ ما تناوله تمام حسان في الفصل الرابع من الكتاب، والذي كان مخصّصا للصرف، لينتقل بعد ذلك إلى النحو في الفصل الذي يليه.

جاء الفصل الخامس تحت عنوان النظام النحوي، وفي هذا الفصل يتضح موقف تمام حسان من الطريقة التي سلكها النحاة في تبويب علم النحو، كما يبرز موقفه من أهم القضايا النحوية، وعلى رأسها نظرية العامل،

(1) حسن أحمد العثمان، الأمهات في الأبواب النحوية (دراسة استقرائية تحليلية لأوجه أحقية الأداة بأمية بابها)، مؤسسة الريان، بيروت، لبنان، ط1، 2004، ص11.

- محاولاً أن يربط بين علم النحو وعلم المعاني، أو بمعنى أدق بين التراث البلاغي والتراث النحوي، وفي كلّ هذا كان مفهوم المعنى الوظيفي حاضراً.
- ويبدأ تمام حسان حديثه عن النظام النحوي باقتراح خمسة أسس يبنى عليها هذا النظام في اللغة العربية الفصحى، تتمثل هذه الأسس فيما يلي:
1. طائفة من المعاني النحوية العامة (معاني الجمل والأساليب).
 2. مجموعة من المعاني النحوية الخاصة، أو معاني الأبواب المفردة، كالفاعلية والمفعولية والإضافة...
 3. مجموعة من العلاقات الخاصة التي تربط بين المعاني الخاصة حتى تكون صالحة عند تركيبها لبيان المراد منها، وذلك كعلاقة الإسناد والتخصيص (وتحتها فروع) والتبعية (وتحتها فروع أيضاً).
 4. ما يقدمه علما الصوتيات والصرف لعلم النحو من قرائن صوتية أو صرفية، كالحركات والحروف، ومباني التقسيم، ومباني التصريف (القرائن اللفظية).
 5. القيم الخلفية أو المقابلات بين أحد أفراد كل عنصر مما سبق وبين بقية أفرادهِ⁽¹⁾.
- وما يفهم من اقتراح تمام حسان هذا أنّ النظام النحوي أو بمعنى أخص المبنى لا يمكن أن ينكشف بمجرد التعرف على العلامة الإعرابية وإنما باشتراك جملة من المعاني والقرائن والعلاقات التي هي في أساسها وظائف للمباني، أو بعبارة أدق لإيجاد المعنى الوظيفي الخاص بالمبنى الواحد، يجب التعرف على القرائن المعنوية واللفظية والحالية.
- والقرائن المعنوية هي ما يربط بين الأبواب النحوية داخل السياق أو "هي تلك العلاقات السياقية التي تقوم بتحديد الوظائف التركيبية (من فاعل ومفعول وحال...)".⁽²⁾

(1) اللغة العربية معناها ومبناها، ص 178.

(2) عبد الجبار تومة، القرائن المعنوية في النحو العربي، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، ص 39.

وأساس هذه القرائن عامة هو التعليق.

وهو مصطلح ذكره عبد القاهر الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز وفرق بينه وبين مصطلحات ثلاثة وهي: النظم والبناء والترتيب كما ذكر أن حصول النظم والترتيب مرهون بحصول التعليق.

ونستشف هذا من قوله عندما يقول: « واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علما لا يعترضه الشك أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض، ويبنى بعضها على بعض، ويجعل هذا بسبب من تلك. هذا ما لا يجهله عاقل ولا يخفى على أحد من الناس، وإذا كان كذلك فبنا أن ننظر إلى التعليق والبناء وجعل الواحدة منها بسبب من صاحبها ما معناه وما محصوله، وإذا نظرنا إلى ذلك علمنا أن لا محصول لها غير أن نعلم إلى اسم فتجعله فاعلا لفعل أو مفعولا، أو نعلم إلى اسمين فتجعل أحدهما خبراً عن الآخر»⁽¹⁾.

والتعليق بهذا المفهوم عند عبد القاهر هو عملية ذهنية تُجرى في الذهن قبل أن تظهر على مستوى التركيب، فقبل أن يتحدد الفاعل بعلامة الرفع أو المفعول بعلامة النصب، لا بدّ أن يكون هناك تصور عقلي محض بأنّ وظيفة الأول هي فاعلية ووظيفة الثاني هي مفعولية، أو بمعنى آخر "لا بدّ من مراتب متصورة في الذهن موافقة لكلام العرب في كلامهم كما يحصل عن طريق تناسق الكلمات في التركيب بدءاً من ترتيب المعنى في النفس فعل + فاعل + فضلات إلى ترتيب الكلمات في النطق"⁽²⁾.

ويتكئ تمام حسان على قرينة التعليق، إذ يرى فيها الفكرة المركزية لدحض نظرية العامل، وما جرّته هذه النظرية من عواقب على النحو العربي، فإذا كان العامل النحوي لا يحدد معنى الكلمة في السياق ولا يكشف كل العلاقات الموجودة بين الكلمات داخل التركيب ولا يتوصل به إلى إيجاد المعنى الوظيفي، فما الجدوى منه.

(1) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص 54.

(2) صالح بلعيد، نظرية النظم، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص 127.

ويدخل تحت مصطلح التعليق عنوانين كبيرين هما: "العلاقات السياقية" و"القرائن اللفظية".

فالعلاقات السياقية "هي التي تتفاعل مع أوضاع اللغة، وتجعل لها حركية مستمرة، وتتمكن من خلق معان غير معهودة بفضل الترابط العضوي الذي يكون بين الألفاظ بحسب مواضعها الجديدة فيفضي إلى التقرّد"⁽¹⁾.

وبعدّ تمام حسان القرائن اللفظية في السياق ثمان قرائن تتمثل فيما يلي:

1. العلامة الإعرابية، 2. الرتبة، 3. الصيغة، 4. المطابقة، 5. الربط، 6. التضام، 7. الأداة، 8. النغمة⁽²⁾.

أما القرائن المعنوية، وهي العلامات السياقية نفسها فهي خمس قرائن تمثلت فيما يلي: الإسناد - التخصيص - النسبة - التبعية - المخالفة.

1. الإسناد:

هو علاقة تقام بين طرفين يُضم من خلالها طرف إلى آخر، فيعتمد عليه، والإسناد في اصطلاح علماء اللغة والنحو، هو علاقة تربط بين كلمتين تكون إحداهما فعل والأخرى فاعل، أو مبتدأ أو خبر، أو ما كان بمنزلةتهما. فيسمى الفعل مسندا ويسمى الفاعل مسنداً إليه، ويسمى المبتدأ -أيضاً- مسنداً والخبر مسنداً إليه.

ويظهر معنى الإسناد في كلام إمام النحاة -سيبويه- عندما يقول: « وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدءاً، فمن ذلك الاسم المبتدأ أو المبني عليه، وهو قولك عبد الله أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك: يذهب عبد الله، فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوّل بدّ من الآخر في الابتداء.

⁽¹⁾ محمد خان، الإعجاز ونظرية النظم لدى الجرجاني أو الخطاب من الإبداع إلى

الخلود، مجلة التواصل، جامعة عنابة، العدد 8. 2001، ص 183.

⁽²⁾ اللغة العربية معناها ومبناها، ص 205.

ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك: كان عبد الله منطلقاً، وليت زيد منطلق، لأنّ هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده»⁽¹⁾.

ويشترط في عملية الإسناد هذه أن ينتج من ورائها معنى مفيد يقصده المتكلم ويدركه السامع، وعلى هذا فالإسناد هو عملية ذهنية تتكون في ذهن المتكلم قبل أن تظهر على المستوى التركيبي من اللغة.

والإسناد هو الحجر الأساس في بناء الجملة، فلا يمكن أن تكون هناك جملة، ما لم يكن هناك إسناد، بل الإسناد هو الأساس في النظام اللغوي ككل. "ومن هنا جاءت تسمية النحاة لركني الإسناد المسند والمسند إليه بـ(العمدة) أي إنها العماد في بناء الجملة، والدليل على ذلك أن المتكلم لا يصل إلى التعبير عن أيّ جزء آخر يراه مهما غير المسند والمسند إليه كالمفعولات أو الحال أو غير ذلك مما يدخل في بناء الجملة ما لم يفكر بالإسناد، ويعلق الجزء المهم عنده بالمسند وهو أحد ركني الإسناد"⁽²⁾.

والإسناد بوصفه قرينة معنوية عند تمام حسان لا يكفي لتحديد المعنى الوظيفي في الجملة، بل يجب أن يتضافر مع قرائن أخرى لفظية كقرينة العلامة الإعرابية أو الرتبة، كما يجب أن يستند إلى مباني التصريف ومباني التقسيم.

وبناءً على هذا لا يمكن لقرينة واحدة أن تُظهر معنى محدد بل يجب أن تخضع الجملة لمبدأ تضافر القرائن وإلاّ "لكان عدد القرائن بعدد المعاني النحوية، وهو أمر يتنافى مع مبدأ عام آخر هو تعدد المعاني الوظيفية للمبنى الواحد"⁽³⁾.

(1) سيبويه، الكتاب، ص23.

(2) سناء حميدة البياتي، قواعد النحو في ضوء نظرية النظم، دار وائل للنشر، عمان،

ط1، 2003، ص33.

(3) اللغة العربية معناها ومبناها، ص194.

2. التخصيص:

وهي القرينة التي تقيّد علاقة الإسناد، وتساعد من جهة أخرى في فهم ما يشير إليه أحد أركان الجملة، وتدخل تحت هذه القرينة المعنوية الكبرى قرائن أخرى فرعية من شأنها أن تؤدي إلى تخصيص المعنى. ويورد تمام حسان جدولاً يبيّن فيه هذه القرائن الفرعية وما تدل عليه من معنى، جاء هذا الجدول كآتي⁽¹⁾:

القرينة المعنوية	المعنى الذي تدلّ عليه
1. التعدية	- المفعول به
2. الغائية	(وهي تشمل المفعول لأجله والمضارع بعد اللام وغائية العلة وغائية المدى) وكي والفاء ولن وإذن.... الخ
3. المعية	- المفعول معه والمضارع بعد الواو.
4. الظرفية	- المفعول فيه.
5. التحديد والتوكيد	- المفعول المطلق.
6. الملايسة	- الحال.
7. التفسير	- التمييز.
8. الإخراج	- الاستثناء.
9. الخالفة.	- الاختصاص وبعض المعاني الأخرى.

⁽¹⁾ المرجع نفسه، ص 194.

وكلّ هذه القرائن التي ذكرها تمام حسان والتي تتضوي تحت علاقة كبرى هي علاقة التخصيص، تساعد على تحديد العلاقة الناجمة بين المسند والمسند إليه، فإذا تعدى الفعل إلى مفعول به، صار هناك قيد حدّد إسناد الفعل إلى الفاعل، وأبرز الجهة التي يقع عليها الفعل، وما أدّته هذه القرينة تؤديه بقية القرائن الأخرى، وإن اختلف المعنى الذي تدل عليه كل قرينة.

3. النسبة:

يقصد تمام حسان بمصطلح النسبة ما يلحق الاسم من حروف الجر ومن الإضافة، فعندما تلحق حروف الجر الاسم تنسب إليه معنى الفعل، فيصبح الجار والمجرور متعلقان بالفعل، فيتبدّل الجار والمجرور بتبدّل الفعل لا بتبدّل الفاعل، ولهذا اصطلاح النحاة قديما على حروف الجر أنها حروف تعليق لتعلّقها بالفعل، والشأن نفسه بالنسبة للمضاف والمضاف إليه إذ يتعلقان بالفعل.

والمعاني التي يؤديها كل من الجار والمجرور والمتضايغان تسهم في تقييد عملية الإسناد.

4. التبعية:

يدخل تحت هذه القرينة أربعة قرائن وهي النعت والعطف والتوكيد والبدل، لأنّ كلّ هذه القرائن توابع، فالنعت يتبع المنعوت، ويطابقه ويأخذ حكمه من حيث العلامة الإعرابية، أو من حيث التذكير والتأنيث أو من حيث التعريف والتكثير، والنعت في حقيقته "تخصيص بالوصف للموصوف أو لذي علاقة به وذلك لتحديده أو مدحه أو ذمه أو نحو ذلك"⁽¹⁾.

وما قيل عن النعت يمكن أن يقال عن بقية التوابع، فالتوكيد يطابق المؤكد، ويأخذ حكمه والمعطوف يطابق المعطوف عليه، والبدل يطابق المبدل منه، وكلها قرائن معنوية فرعية تؤدي معنى كبير هو التعليق، ومعنى وظيفي خاص بها.

5. المخالفة:

وهي قرينة ناتجة عن توظيف القيم الخلافية في التفريق بين معنى وآخر، وهذا ما يظهر في معنى الاختصاص فالاسم المختص المنسوب بفعل محذوف تقديره "أخص" أو "أعني" يتضح معناه عند مقابله بالخبر في الجملة

(1) تمام حسان، الخلاصة النحوية، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2000، ص176.

نفسها التي أتى فيها الاسم المختص، فيستبدل المنسوب بالمرفوع على سبيل المخالفة، فيؤدي هذا الاستبدال إلى تغيير المعنى الوظيفي.

وهناك فرق عند تمام حسان بين المخالفة والقيم الخلافية فالأولى قرينة معنوية، أما القيم الخلافية فكما تستعمل في التفريق بين معنى ومعنى، تستعمل -أيضا- بين مبنى ومبنى.

هذا هو معنى العلاقات السياقية الخمس، والتي أسماها تمام حسان بالقرائن المعنوية الأساسية، وهي تتدرج تحت قرينة كبرى هي التعليق. وهي الغاية التي يجب التوصل إليها انطلاقاً من التحليل الوظيفي الذي لا يمكن أن يجري إلا بتضافر جملة من القرائن اللفظية والمعنوية على السواء، والتي بها يتم الاستغناء عن العوامل النحوية.

ويأتي الفصل السادس من كتاب "اللغة العربية معناها ومبناها" لتناول ما أطلق عليه تمام حسان بالظواهر السياقية، ذلك أنّ هذه الظواهر لا يمكن أن نلمسها إلا في السياق.

وهي ظواهر من شأنها أن تؤدي إلى جلو المعنى وتغييره، وهي في أغلبها ظواهر صوتية كالوقف والإعلال والإبدال والتوصل والإدغام، والتخلّص والنبر والتنغيم، وكلها تساعد على إظهار القيم الخلافية الموجودة في النظام الصوتي، وتظهر الفرق بين نطق وآخر، وتكشف عن المعنى الوظيفي الخاص بكل وحدة صوتية.

أما الفصل السابع من الكتاب فقد خصصه تمام حسان للمعجم، ونفى في بداية هذا الفصل أن يكون للمعجم نظام لغوي، كالنظام الصوتي والنظام الصرفي والنظام النحوي، ذلك أنّه حين "نسمي أفكاراً مركبة نظاماً فلا بدّ أن تكون بين بعضها وبعض علاقات عضوية معينة، وكذلك أوجه خلاف بين كل واحدة منها وبين الأخرى بحيث تؤدي كل واحدة منها في النظام وظيفة تختلف عما تؤديه الأخرى"⁽¹⁾.

(1) اللغة العربية معناها ومبناها، ص312.

وهذا ما لا تتوفر عليه الكلمات داخل المعجم، فلا يوجد بينها علاقة عضوية وقيم خلافية، تؤدّي كل كلمة من خلالها وظيفة تختلف عمّا تؤدّيه كلمة أخرى، وهو ما يوجد في بقية الأنظمة اللغوية الأخرى (النظام الصوتي والنظام الصرفي والنظام النحوي).

غير أنّه إذا كان المعجم لا يعتبر نظاما لغويا في رأي تمام حسان إلّا أنّه يعده جزءاً من اللغة لا من الكلام" ومحتوياته الكلمات التي هي مخترنة في ذهن المجتمع أو مقبّدة بين جلدتي المعجم وهي صامته في كلتا الحالتين، ومن ثم يكون المعجم صامتا كصمت اللغة، ويكون ذلك منسجما مع كونه جزءاً من اللغة، وحين يتكلّم الفرد يعترف من هذا المعين الصامت فيصيرّ الكلمات ألفاظا، ويصوغها بحسب الأنظمة اللغوية⁽¹⁾.

وانطلاقا من هذا يقترح تمام حسان أن يكون هناك علم خاص يهتم بدراسة المعجم يسمى "علم المعجم"، من مهامه أن يضع طرقا انطلاقا منها تحدّد الكلمة العربية داخل المعجم بالاستناد إلى جملة من الأساليب كالاشتقاق والنحت والتعريب والتوليد، ويهتم بالعرف الاجتماعي للغة، وبيّن الفرق بين المعنى المعجمي والمعنى الوظيفي والمعنى الدلالي.

وأخيرا يأتي الفصل الثامن من الكتاب مخصصا للدلالة، وهو الفصل الذي يظهر فيه تأثير تمام حسان بمبادئ المدرسة السياقية الوظيفية التي كان أشهر أعلامها "فيرث" الذي يهتم بالمعنى اهتمام كبيرا ويركّز على الطابع الاجتماعي للغة وفكرة المقام.

والمقصود من أنّ اللغة ذات طابع اجتماعي أنّ أي نموذج في اللغة، سواء كان نمودجا صوتيا، أم صرفيا، أم نحويا أم غير ذلك، لا بدّ أن يكون نتيجة تعارف، وهو بوصفه وحدة من وحدات نظام مكون منه ومن غيره من النماذج، لا يمكن أن يكون فرديا⁽²⁾.

(1) المرجع السابق، ص316.

(2) تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 2001،

وتولّدت عن فكرة اجتماعية اللغة فكرة المقام، والمقام مصطلح قديم ظهر في التراث العربي، وهو ما يصاحب الخطاب وظيفته (المخاطب والمخاطب) من حالات لغوية واجتماعية وسلوكية وثقافية، من شأنها أن تؤثر في الخطاب وتنحو به منحى آخر، فيصبح لذلك كما قالت العرب قديماً "لكل مقام مقال" وقيل إن "أسبق من نسب إليه إرسال هذا المثل هو طرفة بن العبد إذ روى عنه قوله:

تصدّق عليّ هداك المليك: فإنّ لكلّ مقام مقالاً⁽¹⁾.

ثم أصبحت هذه العبارة مشهورة، واهتم بها البلاغيون أكثر من غيرهم، ذلك أنّهم رأوا أنّ تغيير المقام يستدعي تغيير المقال، فالجملة التي تقال في مقام استهزاء وتهكم لا يكون المقصود منها نفسه حين تقال في مقام مدح وثناء. وتطورت فكرة المقام عند اللسانيين المحدثين وأصبحت أساساً مهماً في تحليل المعنى، والكشف عن مقاصده والولوج إلى غرض المتكلم، ومعرفة مدى استيعاب المتلقي للرسالة اللغوية، وكيفية التجاوب معها والرد عليها، وكان من مظاهر هذا التطور أنّ "اهتمّ اللسانيون المشتغلون بالدرس الدلالي بتحليل النصوص أو المنطوقات تحليلاً شاملاً يجمع بين المكوّن اللغوي الذي يتمثّل في التراكيب أو الجمل التي ينطق بها المتكلم، والمكوّن غير اللغوي الذي يتمثّل في المصاحبات اللغوية أو الملامح شبه اللغوية المصاحبة لنطق المتكلم مثل: النبر والتنغيم ومعدل الأداء الكلامي إلى جانب الحركات والتعبيرات الجسمية المصاحبة"⁽²⁾.

ويركّز تمام حسان على فكرة المقام، إذ يرى أنّ الوقوف على الجوانب النحوية والصرفية والصوتية لا يعطينا إلاّ معنى المقال، والذي ينتمي إليه المعنى الوظيفي والمعنى المعجمي لذلك لا بدّ من معرفة الحالات الاجتماعية

(1) محمد بدري عبد الجليل، تصور المقام في البلاغة العربية، دار المعرفة الجامعية،

مصر، 2003، ص 11.

(2) كريم زكي حسام الدين، أصول تراثية في اللسانيات الحديثة، مكتبة النهضة المصرية،

ط3، 2001، ص 252.

المختلفة التي تصحب المعنى المقالي، والتي يمكن الوصول إليها باستعمال القرائن الحالية، وبناءً على هذا فإنّ المعنى الدلالي هو حصيلة المعنى المقالي إضافة إلى المعنى المقامي ويبرز هذا في الشكل التالي الذي يقترحه⁽¹⁾:



وخلاصة القول بعد استعراض أهم مناحي الاتجاه الوظيفي عند تمام حسان، من خلال كتابيه "مناهج البحث في اللغة" و"اللغة العربية معناها ومبناها" أن الباحث حاول أن يبتكر منهجاً جديداً لدراسة اللغة العربية، يربط هذا المنهج بين التراث النحوي البلاغي والاتجاهات اللسانية المعاصرة، وعلى رأس هذه الاتجاهات الاتجاه البنوي، وما تفرّع عنه من مدارس وفي مقدمتها المدرسة الوظيفية.

فكان تمام حسان يصف النظام اللغوي العربي بداية من الصوت، ويقتفي آثار الوظيفة في كل عنصر من عناصر النظام، محاولاً أن يقيم وزناً كبيراً للمعنى، ذلك أن المعنى -في رأيه- أهمل من قبل اللغويين القدامى حيث قدموا المبنى على حسابه " وكان ما ذهب إليه أصحاب المدرسة اللغوية، التي لا ترى الدلالة مكتملة إلا بالسياق الاجتماعي، وهو ما يسميه مالينوفسكي Malinowski سياق الحال، ويسميه الدكتور تمام « المقام » ويقابله « المقال » الذي هو السياق اللغوي"⁽²⁾.

(1) اللغة العربية معناها ومبناها، ص 339.

(2) محمود أحمد نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، دار النهضة العربية، بيروت،

لبنان، 1988، ص 74.

ولكي يتم إجلاء المعاني الوظيفية لا بد من الاعتماد على تضافر جملة من القرائن اللفظية والمعنوية، إذ هي الأساس في إظهار كل علاقة وظيفية قائمة بين كل مبنى ومعنى.

• نموذج النحو الوظيفي عند أحمد المتوكل:

1. مبادئ النحو الوظيفي:

أحمد المتوكل باحث مغربي اشتغل بالدرس اللساني المعاصر، وحاول أن يربط بينه وبين الفكر اللغوي العربي القديم، ليخرج بمنهج جديد يستثمر ما توصلت إليه اللسانيات المعاصرة في دراسة اللغة، وانصب اهتمامه بشكل أساس على اللسانيات الوظيفية، فلم تخرج جلّ كتاباته عن قضاياها. وقاده اهتمامه الكبير بالوظيفية، وتعمقه فيها إلى أن يتبنى نموذجاً وظيفياً اقترحه أحد اللسانيين الغربيين المعاصرين اسمه "سيمون ديك" (Simon.Dik).

يدعى هذا النموذج بـ"النحو الوظيفي" (Functional Grammar)، ويعتمد على مبادئ منهجية عامة ثابتة لا يحد عنها، تمثلت هذه المبادئ فيما يلي:

1. « وظيفة اللغات الطبيعية "الأساسية" هي التواصل.
2. موضوع الدرس اللساني هو وصف "القدرة التواصلية" (Communicative Competence) للمتكلّم - المخاطب.
3. النحو الوظيفي نظرية للتركيب والدلالة منظور إليهما من وجهة نظر تداولية.
4. يجب أن يسعى الوصف اللغوي الطامح إلى تحقيق أنواع ثلاثة من الكفاية:

أ- الكفاية النفسية (l'adéquation psychologique).

ب- الكفاية التداولية (l'adéquation pragmatique)

ج- الكفاية النمطية (l'adéquation typologique) « (1).

أمّا المبدأ الأول فهو مبدأ ظهر مع ظهور الوظيفية، وظلّ شعاراً لكل أعلامها، يتخذونه هدفاً يدافعون عنه، وإن اختلفت سبلهم في ذلك، وكذا الشأن

(1) أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفية، دار الثقافة، الدار البيضاء،

بالنسبة لـ"سيمون ديك" الذي أقام نحوه على قاعدة أساسية، تعتبر أنّ أيّ لغة طبيعية، هي نظام يحتوي على خصائص بنيوية، الهدف الأساس من هذا النظام هو تحقيق عملية التواصل القائمة بين متكلميّه.

ولذلك لا بد للساني أن يدرس ويصف القدرة التواصلية الموجودة عند طرفي الاتصال (المتكلم والمخاطب).

وهو ما يمثل المبدأ الثاني لنموذج النحو الوظيفي، وهو مبدأ حاول من خلاله "سيمون ديك" أن يعيد النظر في ثنائية تشومسكي (قدرة/ إنجاز).

وأما المبدأ الثالث فهو المبدأ الذي يظهر فيه جديد "سيمون ديك" الذي أضافه إلى الجوانب التركيبية والدلالية، ويتمثل هذا الجديد في استثمار علم ظهر مبكراً في حقل الدراسات اللسانية وسمي بالتداولية La pragmatique.

ومن خلال هذا العلم يطمح "النحو الوظيفي" إلى تحقيق الكفاية التداولية، أي كفاية الاستعمال اللغوي، إضافة إلى الكفائتين النفسية والنمطية. "ويرقى النحو إلى مستوى الكفاية النمطية إذا استطاع أن يفرز أوصافاً للغات طبيعية متباينة نمطياً، وإذا كان قادراً في نفس الوقت على رصد ما يؤالف وما يخالف بين هذه اللغات، ويكون النحو كافياً نفسياً إذا لم يتعارض مع الفرضيات النفسية حول إنتاج اللغة وفهمها"⁽¹⁾. وهذا ما يمثل المبدأ الرابع لنموذج النحو الوظيفي.

2. مفهوم التداولية:

مصطلح التداولية هو مصطلح اختاره الباحث المغربي "طه عبد الرحمن"، وحصل نوع من الاتفاق على أنّه الترجمة الصحيحة للمصطلح

(1) أحمد المتوكل وآخرون، قضايا المنهج في اللغة والأدب، دار توبقال للنشر، الدار

البيضاء، المغرب، ص21.

الغربي La pragmatique. بعد أن ترجمت هذه الكلمة إلى مصطلحات أخرى منها: الذرائعية والنفعية والمقامية.

"ومن المعروف أنّ الفعل تداول في قولنا: « تداول الناس كذا بينهم » يفيد معنى «تتأمله الناس وأرادوه فيما بينهم»، ومن المعروف -أيضا- أنّ مفهوم النقل ومفهوم الدوران مستعملان في نطاق اللغة الملفوظة كما هما مستعملان في نطاق التجربة المحسوسة، فيقال « نقل الكلام عن قائله » بمعنى رواه عنه، كما يقال « نقل الشيء عن موضعه » أي حرّكه منه، ويقال « دار على الألسن بمعنى جرى عليها»، كما يقال « دار على الشيء » بمعنى طاف حوله، ف « النقل » و « الدوران » يدلان بذلك في استخدامهما اللغوي على معنى النقلة بين الناطقين، أو قل معنى التواصل ويدلان في استخدامهما التجريبي على معنى الحركة بين الفاعلين أو قل على معنى « الفاعل » فيكون التداول جامعا بين جانبيين اثنين هما: التواصل والتفاعل. بمقتضى التداول». إذن أن يكون القول موصولا بالفعل⁽¹⁾.

وتعتبر التداولية إحدى الاتجاهات الجديدة التي تعني بدراسة اللغة، والبحث في إمكانية الاتصال بين متكلميها، غير أنّ هذا الاتجاه تجاوز الجوانب التركيبية والدلالية، التي هيمنت على الدراسات اللغوية السابقة إلى الاعتناء بالمقام اللغوي، ومقصد المتكلمين، والظروف الاجتماعية والنفسية والثقافية التي يدور فيها الخطاب اللغوي، ومدى إمكانية تحقق الفعل اللغوي.

وهي بهذا تحاول الإحاطة بعدد من الأسئلة، من قبيل:

- من يتكلم والى من يتكلم؟
- ماذا نقول بالضبط حين نتكلم؟
- ما هو مصدر التشويش والإيضاح؟
- كيف نتكلم بشيء ونريد قول شيء آخر؟

(1) طه عبد الرحمن، تجديد المنهج في تقويم التراث، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط2005، ص244.

ومن ثم تستدعينا التداولية للإجابة عن هذه الأسئلة إلى استحضار مقاصدنا، وأفعال لغتنا، وسياق تبادلاتنا الرمزية، والبعد التداولي لهدف اللغة المستعملة⁽¹⁾.

والتداولية بهذا المفهوم لا يمكن اعتبارها علما لسانيا محضا، وإن ركزت على الاستعمال اللغوي، وجعلته غايتها، ذلك أنها تتداخل مع علوم أخرى كعلم النفس وعلم الاجتماع والفلسفة والمنطق وعلوم الاتصال، إضافة إلى اللسانيات. ولهذا كان من الصعب إيجاد تعريف دقيق وشامل للتداولية، ونتج عن ذلك جملة من التعاريف منها: " - التداولية هي دراسة اللغة من وجهة نظر وظيفية، وهو نوع من التعريف يحاول أن يوضح جوانب التطبيق اللغوي بالإحالة إلى أسباب غير لغوية. - التداولية هي دراسة كل جوانب المعنى التي تهملها النظريات الدلالية..."

- التداولية فرع من علم اللغة يبحث في كيفية اكتشاف السامع مقاصد المتكلم أو هو دراسة معنى المتكلم⁽¹⁾. وما يمكن أن نلاحظه على هذه التعاريف أنّ كل واحد منها حصر مفهوم التداولية في جانب معيّن استقاه من أحد العلوم التي لها علاقة باللغة كعلم اللغة الاجتماعي وعلم اللغة النفسي. ويكاد يجمع جلّ الباحثين في حقل التداولية على أنّ أقرب تعريف إلى الدقة والشمول هو:

"- التداولية هي دراسة اللغة في الاستعمال أو في التواصل.⁽²⁾ حيث يُبرز هذا التعريف أنّ فهم المعنى الكلّي لا يمكن الحصول عليه من الكلمات فقط ولا من المتكلم أو السامع لأنّ عملية إحداثه تتطلب تداول

(1) فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ترجمة، سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، بيروت، لبنان، 1986، ص 05.

اللغة بين متكلم ومخاطب ضمن سياقات متعددة مادية واجتماعية ولغوية. وهذا ما يبرر استمرار التواصل اللغوي بين طرفي العملية الاتصالية. ويرجع الكثير من الباحثين نشأة التداولية بمفهومها الحديث إلى الفيلسوف الأمريكي "تشارلز موريس" (Charles Morris). الذي اعتبرها إحدى فروع علم السيمياء، وتأتي في المرتبة الثالثة بعد علم التراكيب وعلم الدلالة "وتهتم بدراسة علاقة العلامات بمفسيها"⁽³⁾. ولكن التداولية لم تكتمل علميتها إلا بعد أن طوّرها ثلاثة أعلام يبحثون في فلسفة اللغة، وينتمون إلى جامعة أكسفورد وهم: أوستن J.L. Austin وسيرل J.R. Searche وجراس H.P. Grice. وتقوم التداولية عند هؤلاء على أربعة أعمدة تعتبر المفاهيم الأساسية التي يجب أن يتطرق إليها كل باحث فيها تتمثل هذه الأعمدة فيما يلي: الإشارة، الافتراض المسبق، الاستلزام الحواري، الأفعال الكلامية.

1. الإشارة:

والمقصود بها إشارة العناصر اللغوية، والتي لا يمكن فهمها وتفسير مدلولاتها إلا بالرجوع إلى السياق والمقام الذي قيلت فيه، وتنتمي إلى هذه العناصر "ضمائر المتكلم والخطاب وظرفي المكان والزمان (الآن، هنا) والتعابير التي تستقي دلالتها من معطيات تكون جزئياً خارج اللغة نفسها، أي من المقام الذي يجري فيه التواصل"⁽⁴⁾.

(1) محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية،

2002، ص 13.

(2) المرجع نفسه، ص 14.

(3) المرجع نفسه، ص 09.

(4) المرجع السابق، ص 18.

ويقسّم الباحثون هذه العناصر الإشارية إلى خمسة أقسام: الإشارات الشخصية، الإشارات الزمانية، الإشارات المكانية، الإشارات الاجتماعية، الإشارات الخطابية أو النصية.

أ. الإشارات الشخصية: يتضمن هذا القسم الضمائر التي تدل على المتكلم والمخاطب ك أنا ونحن وأنت وأنتما وأنتم. ولا بد من معرفة السياق والمقام اللذين وردت فيهما هذه الضمائر اللغوية، ليتم التعرف على المتكلم الذي يشير إليه الضمير أو المخاطب، أو بعبارة أدق، لكي يعرف مرجع الضمير.

وهنا يتّضح البعد الثلاثي للإشارة الذي تكلم عنه الفيلسوف الأمريكي "شارل ساندرس بيرس"، وصوّره بـ"مثلث" تشكّل الإشارة فيه الضلع الأول الذي له علاقة حقيقية مع الموضوع الذي يشكل الضلع الثاني والذي بدوره يستطيع أن يحدد المعنى وهو الضلع الثالث من المثلث وهذا الضلع الثالث -أي المعنى- هو بحد ذاته إشارة تعود على موضوعها الذي أفرز المعنى⁽¹⁾.

فالإشارات الشخصية -إذن- هي إشارات ضمائرية تستدعي الحديث عن الظروف المقامية المختلفة التي من خلالها يُحدّد مرجع الضمير.

"ويضيف فلاسفة اللغة بعدا آخر يتمثل في شرط الصدق. فإذا قالت امرأة مثلا: أنا أم نابليون فليس بكاف أن يكون مرجع الضمير هو تلك المرأة بل لا بدّ من التحقق من مطابقة المرجع للواقع، بأن تكون هذه المرأة هي أم نابليون فعلا وأن تكون الجملة قيلت في الظروف التاريخية المناسبة فإن لم يتحقق شرط الصدق كانت الجملة كاذبة"⁽²⁾.

ب. الإشارات الزمانية: وهي ألفاظ تدل على الزمان، غير أنّ هذا الزمان يتحدد بناء على السياق والاستعمال الذي ورد فيه اللفظ، لأن هناك

(1) بيير جيرو، علم الإشارة السيميولوجيا، ترجمة منذر عياشي، تقديم مازن الوعر، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط1، 1988، ص11.

(2) محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص18.

كلمات زمانية مثل: اليوم وأمس وغدا، والآن، نجدها في الكلام ولا يراد بها المعنى الحقيقي أو المدة الزمانية التي تمثلها هذه الكلمات بل يراد بها معنى العصر أو الأيام السابقة أو اللاحقة فإذا قال أحد لآخر "بالأمس كان أحدنا يتمنى سماع صوت صديق له، واليوم بإمكانه أن يسمعه كل يوم، ونحلم بغدٍ يتكلم الصديق مع صديقه ويراه دون أن يوجد معه".

فالكلمات الزمانية الموجودة في هذه العبارات (الأمس، اليوم، غدا) لا تشير إلى المدة الزمانية التي تقاس بالساعات، وإنما تشير إلى العصر أو المرحلة الزمانية. وهذا يرجع إلى الاستعمالات اللغوية لهذه الألفاظ.

ج. الإشارات المكانية: وهي كلمات يُشير بها المتكلم إلى المكان، وتدخل ضمنها ما كان يعرف عند النحاة العرب بأسماء الإشارة ك: هنا وهناك وهذا وذاك وهذه الأسماء رغم أنه يشار بها إلى أماكن محدّدة إلا أنه قد لا يفهم مقصد المتكلم منها، إلا بالرجوع إلى المقام فإذا قال أحد " هنا يلتقي جميع الحجاج" فلكي يعرف المخاطب أنّ المتكلم يقصد مكة المكرمة أم أمام البيت الحرام أو المكان الذي تؤدّي فيه أركان الحج ككل، يجب أن يكون على علم بالظروف المقامية المحيطة بالمتكلم والتي دعتة إلى أن يقول هذه العبارة.

د. الإشارات الاجتماعية: وهي أنماط تشير إلى نوعية العلاقات والطبقات الاجتماعية. وتدخل ضمنها الألقاب التي تدل على مكانة المتحدث أو المتحدث عنه أو المتحدث إليه فكلمة الأنسة -مثلا- تشير في كثير من المجتمعات إلى المرأة غير المتزوجة، وكلمة الشيخ يشار بها -عند أهل العلم- إلى الرجل الذي يحتل مكانة علمية عالية وليس إلى الكبير في السن.

هـ. الإشارات الخطابية (النصية): وهي ألفاظ أو عبارات تشير إلى سابق أو لاحق في النص، وهذه الإشارات عند البعض هي نفسها الإحالات النصية، أي ما تحيل إليه العناصر اللغوية داخل النص، ونمثل للإشارات الخطابية أو النصية بعبارة ناتجة عن أحد يخاطب آخر قائلا له " ما قلته أنت هو الصحيح" فتحيل هذه العبارة إلى أنّ هناك كلاما قيل من قبل ويعرفه كل من المتكلم والمخاطب.

2. الافتراض المسبق: *présupposition*

وهو أحد متضمنات القول ويتمثل في الخلفية المعرفية الموجودة لدى السامع عندما يخاطب من المتكلم، وتفهم هذه الخلفية من ردّ المخاطب على رسالة المتكلم وهو أيضا "تلك المعلومات التي يحتويها الكلام، والتي ترتبط بشروط النجاح التي لا بد أن تتوفر لكي يكون الفعل الكلامي المزمع تحقيقه قابلا لأن يُفْضَى من الناحية التأثيرية"⁽¹⁾.

والافتراض المسبق من بين العناصر التي تحافظ على استمرارية التواصل، ذلك أنه لو لم يكن هناك معطيات ومعلومات سابقة لدى السامع، لتعجّب من كلام المتكلم أو أنكره واستحال التواصل بين الطرفين "فإذا قال رجل لآخر أغلق النافذة، فالمفترض سلفا أن النافذة مفتوحة، وأنّ هناك مبررا يدعو إلى إغلاقها، وأنّ المخاطب قادر على الحركة، وأنّ المتكلم في منزلة الأمر، وكل ذلك موصول بسياق الحال، وعلاقة المتكلم بالمخاطب"⁽²⁾.

3. الاستلزام الحواري: *l'implication conversationnelle*

تعود نشأة البحث في هذه الظاهرة إلى الفيلسوف "جرايس Gris"، حيث لاحظ أنّ الناس عندما يتحاورون يجعلون قصدهم في كلامهم، وقد لا يكون ذلك، فيكون القصد غير مباشر، ولا تحمله الألفاظ والجمل، وبالرغم من ذلك يصل المعنى المقصود إلى السامع.

هذه النقطة أثارت اهتمام "جرايس" متسائلا: كيف يمكن للمتكلم أن يقصد ما لا يقول؟ وكيف للسامع -أيضا- أن يفهم غير ما يقال؟ "ولوصف هذه الظاهرة يقترح "جرايس" نظرية المحادثة التي تنصّ على أنّ التواصل الكلامي محكوم بمبدأ عام (مبدأ التعاون) وبمسلمات حوارية. وينهض مبدأ التعاون على أربع مسلمات *maximes* :

(1) عمر بلخير، تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية، منشورات

الاختلاف، ط1، 2003، ص118.

(2) محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص31.

1. مسّمة القدر **Quantité**: وتخص (كمية) الإخبار الذي يجب أن

تلتزم به المبادرة الكلامية وينفّرع إلى مقولتين:

أ. اجعل مشاركتك تفيد القدر المطلوب من الأخبار.

ب. لا تجعل مشاركتك أكثر مما هو مطلوب.

2. مسّمة الكيف **Qualité**: ونصها: « لا تقل ما تعتقد أنه كاذب، ولا

تقل ما لا تستطيع البرهنة على صدقه».

3. مسّمة الملاءمة **Partinence**: وهي عبارة عن قاعدة واحدة

«ولتكن مشاركتك ملائمة».

4. مسّمة الجهة **Modalité**: التي تنص على الوضوح في الكلام،

وتنفّرع إلى ثلاث قواعد فرعية:

أ. ابتعد عن اللبس، ب. تحرّى الإيجاز، ج. تحرّى الترتيب.

وتحصل ظاهرة الاستلزام الحواري، إذا تمّ خرق إحدى القواعد الأربع

السابقة⁽¹⁾. والذي يجب أن يفهم من "مبدأ التعاون" هذا الذي اقترحه "جرايس"

أنّ عدم تطبيقه هو الذي يؤدي إلى ظاهرة الاستلزام الحواري وليس العكس.

4. الأفعال الكلامية *les actes de parole*

تعتبر نظرية الأفعال الكلامية محور التداولية، ونقطة اشتراك بين كثير

من العلوم، ويعتبر "جون أوستن J.Austin" الواضع الأول لهذه النظرية،

وذلك عند ما تصدى للفلاسفة الذين يرون أنّ اللّغة تستعمل لوصف وقائع

العالم الخارجي فقط، وصفا يمكن أن نحكم عليه بالصدق أو الكذب، فأنكر

هذا الزعم مصرّحا "أنّ هناك فرعا آخر من العبارات يشبه العبارات الوظيفية

في تركيبها لكنه لا يصف وقائع العالم ولا يوصف بصدق ولا كذب كأن

يقول رجل مسلم لامرأته: أنت طالق، أو يقول: أوصي بنصف مالي لمرضى

السرطان، أو يقول وقد بشرّ بمولود: سميته يحي، فهذه العبارات وأمثالها لا

(1) مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، دراسة لظاهرة الأفعال الكلامية في

التراث اللساني العربي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2005، ص34.

تصف شيئاً من وقائع العالم الخارجي، ولا توصف بصدق أو كذب، بل إنك إذا نطقت بوحدة منها أو مثلها لا تتشبه قولاً بل تؤدي فعلاً، فهي أفعال كلام، أو هي أفعال كلامية⁽¹⁾.

وما يلاحظ عن العبارات السابقة كالعبارة الأولى "أنت طالق" أنها تؤدي فعلاً إنجازياً أو أدنياً يقوم به المتكلم، ولا تخبر عن شيء بحيث يمكن الحكم على هذا الخبر بالصدق أو الكذب.

ومن هنا جاء تمييز "أوستن" بين نوعين من العبارات:

عبارات وصفية أو إخبارية وعبارات أو أفعال إنجازية، ذلك أن كل عبارة من هذه العبارات تؤدي فعلاً إنجازياً ناتجاً عن قول مقصود منه التطبيق لا الحكم، وعليه فقد "كشف تحليل أوستن عما أصبح معروفاً في الأبحاث التداولية بالقوة الإنجازية. إن كل عبارة تتوفر على قيمة إنجازية تتمثل في القصد الذي ينوي المتكلم أن يعطيه لخطابه من خلال عملية الإنجاز. إن القول إما وعد أو استفهام أو أمر أو طلب أو تهديد أو أي شيء آخر بحسب معطيات المقام ودلالة القصد وكيفية الإنجاز"⁽²⁾.

ورغم تحليلات "أوستن" للأفعال الإنجازية، إلا أن مفهوم الفعل الإنجازي لم يكن واضحاً تمام الوضوح، بل كان يعتوره شيء من الغموض والإلهام، ذلك أن القوة الإنجازية تظهر في كثير من الأفعال الكلامية، وليس في فعل واحد.

ولذلك كان لزاماً على "أوستن" أن يبيّن أنواع الأفعال الكلامية التي تتبدى انطلاقاً منها القوة الإنجازية، فجاء تصنيفه للأفعال الكلامية على أساس هذه القوة كالاتي:

(1) محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 43.

(2) مصطفى علفان، اللسانيات العربية الحديثة، دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، جامعة الحسن الثاني، عين الشق، سلسلة رسائل وأطروحات رقم 04، ص 248.

1. أفعال الأحكام: (Verdictifs): وهي التي تتمثل في حكم يصدره قاض أو حكم.

2. أفعال القرارات: (Exercitifs): وتتمثل في اتخاذ قرار بعينه كالإذن، والطرء، والحرمان، والتعيين.

3. أفعال التعهد: (Commissifs): وتتمثل في تعهد المتكلم بفعل شيء مثل الوعد، والضمان، والتعاقد والقسم.

4. أفعال السلوك: (Comportementaux): وهي التي تكون رد فعل لحدث ما كالاعتذار والشكر والمواساة والتحدّي.

5. أفعال الإيضاح: (Expositifs): وتستخدم لإيضاح وجهة النظر، أو بيان الرأي مثل: الاعتراض، والتشكيك، والإنكار، والموافقة، والتصويب، والتخطئة⁽¹⁾.

ولم يكن ما اقترحه "أوستن" كافيا لإرساء قواعد نظرية الأفعال الكلامية، بل كان بداية لتطوير هذه النظرية من قبل مجموعة من الباحثين في مقدمتهم "سيرل Searle" الذي توسع في إيضاح مفهوم الفعل الكلامي، ورأى أنّ هذا الفعل لا يرتبط بمقصد المتكلم فقط، بل له علاقة -أيضا- بالعرف اللغوي والاجتماعي، ولذلك لا بدّ من وجود أسس أخرى يتم من خلالها تصنيف الأفعال الكلامية، وقد جعلها ثلاثة أسس تمثلت فيما يلي:

1. الغرض الانجازي، 2. اتجاه المطابقة، 3. شرط الإخلاص.

وبناء على هذه الأسس يكون تصنيف الأفعال الكلامية كآتي:

1. الإخباريات (Aosertifs): والغرض الإنجازي فيها هو وصف المتكلم واقعة معينة من خلال قضية proposition وأفعال هذا الصنف كلها تحتمل الصدق والكذب واتجاه المطابقة فيها من الكلمات إلى العالم، وشرط الإخلاص فيها يتمثل في النقل الأمين للواقعة والتعبير الصادق عنها.

(1) محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص46.

2. **التوجيهات (Disectifs):** وغرضها الإنجازي محاولة المتكلم توجيه المخاطب إلى فعل شيء معين، واتجاه المطابقة فيها من العالم إلى الكلمات، وشرط الإخلاص فيها يتمثل في الرغبة الصادقة، ويدخل في هذا الصنف الأمر، والنصح، والاستعطاف والتشجيع.

3. **الإلتزامات (Commissifs):** وغرضها الإنجازي هو إلتزام المتكلم بفعل شيء في المستقبل، واتجاه المطابقة فيها من العالم إلى الكلمات، وشرط الإخلاص هو القصد، ويدخل فيها الوعد والوصية.

4. **التعبيرات (Expressifs):** وغرضها الإنجازي هو التعبير عن الموقف النفسي تعبيرا تتوافر فيه شرط الإخلاص، وليس لهذا الصنف اتجاه مطابقة للعالم، فالتكلم لا يحاول أن يجعل الكلمات مطابقة للعالم، ولا العالم مطابقا للكلمات، ويدخل فيها الشكر والتهنئة والاعتذار والمواساة.

5. **الإعلانيات (Déclarations):** والسمة المميزة أن أداءها الناجح يتمثل في مطابقة محتواها القضيوي للعالم الخارجي، فإذا أدّيت فعل إعلان الحرب أداء ناجحا فالحرب معلنة، وثمة سمة أخرى مميزة هي أنها تحدث تغييرا في الوضع القائم فضلا عن أنها تقتضي عرفا غير لغوي، واتجاه المطابقة فيها من الكلمات إلى العالم، ومن العالم إلى الكلمات ولا تحتاج إلى شرط الإخلاص⁽¹⁾.

وما قدّمه "سيرل" من اقتراحات جديدة في تصنيف الأفعال الكلامية كان له الأثر البالغ في إقامة نظرية جديدة تدعى "نظرية الأفعال الكلامية"، بل كان له -أيضا- الدور الفاعل في إرساء قواعد العلم التداولي بوصفه علم الاستعمال اللغوي، يُعنى بالبحث في مقصد المتكلم، إضافة إلى الظروف الاجتماعية واللغوية التي تسود الخطاب.

وعليه فالبحث التداولي ليس بحثا شكليا يهتم بتراكيب أو صور الجملة فقط، ولا بحثا دلاليا يرتكز على المعنى لوحده، بل هو بحث قائم على أسس

(1) المرجع السابق، ص50.

وضوابط تحكم الاستعمال اللغوي، وتؤثر على المعنى بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وتبيّن كيفية فهم السامع مقاصد لا يحملها التراكيب ولا الصور.

3. البنية العامة للنحو الوظيفي:

تتكون الجمل في " النحو الوظيفي " وفقا لثلاث بنيات مرتبه كالاتي:
البنية الحملية ثم البنية الوظيفية ثم البنية المكوّنية.

1. البنية الحملية:

أ. تعريف الحمل: لغة: " لفظ الحمل في اللغة مشتق من: حمل الشيء يحمله حملاً وحملاً فهو محمول وحميل.

وقول النابغة: فحملت برة واحتملت فجار.

عبر عن البرة بالحمل. وعن الفجرة بالاحتمال.

والحمّل: ما حُمِلَ والجمع أحمال، وحمله على الدابة يحمله حملاً،

والحملان ما يحمل عليه من الدواب في الهبة خاصة.

وحمله على الأمر يحمله حملاً، فالحمل: أغراه به، ويحمله الأمر

تحميلاً وحمالاً، فتحمله تحملاً وتحمالاً.

وقال تعالى: « فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّتُمْ ».

فسره تعلق فقال: على النبي - صلى الله عليه وسلم - ما أوحى إليه،

وكلف أن ينبه عليه، وعليكم أنتم الاتباع.

وفي حديث علي: « لا تناظروهم بالقرآن، فإنّ القرآن حمّال ذو

وجوه».

أي يحمل عليه كل التأويل فيحتمله⁽¹⁾.

اصطلاحاً: حمل الشيء على الشيء: إلحاقه به في حكمه أو نسبة

أمر إلى آخر إيجاباً أو سلباً، فإذا حكمنا بشيء على شيء فقلنا مثلاً: « إن

(1) عبد الفتاح علي حسن البجة، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 1958، ص170.

الإنسان حيوان « فالمحكوم به يقال المحمول، والمحكوم عليه يقال له الموضوع⁽¹⁾.

ب. مفهوم البنية الحملية:

تنقسم هذه البنية إلى قسمين: بنية الحمل وبنية الدلالة، تتضمن البنية الأولى الأطر الحملية الخاصة بالجملة، وتكون هذه الأطر إما أسماءً أو أفعالاً أو صفات.

وبصنّف الإطار الحملي -أيضاً- إلى صنفين: محمولات وحدود.

1. المحمولات:

يدلّ كل محمول على واقعة، والوقائع حسب تصور النحو الوظيفي إمّا "أعمال (Actions) أو أحداث (Prcessus) أو أوضاع (Positions) أو حالات (Etats)"⁽²⁾.

2. الحدود:

وتمثل هذه الحدود المشاركين في الوقائع التي يدلّ عليها المحمول، وتنقسم هذه الحدود إلى قسمين حدود موضوعات (Agruments) وحدود لواحق (Satellites).

أ. الحدود الموضوعات: وهي الحدود التي تدلّ على وظائف دلالية أساسية.

ب. الحدود اللواحق: وهي الحدود التي تدلّ على وظائف غير أساسية كالحد الذي يدلّ على الزمان أو المكان.

والوقائع وما تؤديه الأطر الحملية (محمولات وحدود) من وظائف دلالية خاصة هي التي تمثل البنية الثانية وهي البنية الدلالية.

ويمكن إجمال مكونات الإطار الحملي فيما يلي:

1. المحمول ومقولته التركيبية (فعل، اسم، صفة).

2. محلات موضوعات المحمول.

(1) المرجع السابق، ص171.

(2) أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص12.

3. القيود الانتقائية (أو قيود التوارد) بالنسبة للواقعة التي يدل عليها المحمول⁽¹⁾.

ويتم التمثيل للإطار الحملي للفعل (شرب) كآلآتي: شرب (فعل) (حي)(سائل) (متقبل) (زمان).

أي أنّ هذا الفعل يقوم به كائن حي يقوم بوظيفة (المنفذ) ولا بد من مفعول (سائل) يقوم بوظيفة المتقبل⁽²⁾.

وتعد البنية الحملية مدخلا للبنية الوظيفية.

2. البنية الوظيفية:

وتنقسم هذه البنية إلى قسمين: البنية التركيبية والبنية التداولية.

أ. البنية التركيبية: يبرز من خلالها وظيفتين تركيبيتين فقط هما الفاعل

والمفعول.

"ويبرر هذا التقليل للوظائف التركيبية بأن ثمة فرقا بين البنية الدلالية للجملة وبنيتها التركيبية، بحيث لا ضرورة بأن تتضمن البنية الثانية جميع عناصر البنية الأولى"⁽³⁾.

ب. البنية التداولية: وهي البنية التي تظهر من خلالها الوظائف

التداولية، وهي وظائف تعتمد على السياق والمقام والعلاقة القائمة بين المتكلم والمخاطب.

وتظهر هذه الوظائف لأنّ التداول حسب تصور النحو الوظيفي "يقوم

بربط مكونات تحمل في الجملة وظائف تداولية بالمواقع المهيأة لها في البنية الموقعية"⁽¹⁾.

(1) أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكونية -الوظيفة المفعول في اللغة

العربية-، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، 1987، ص16.

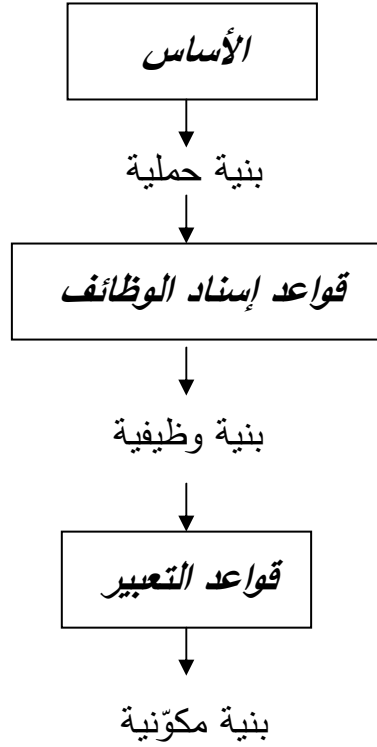
(2) عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، دار

الإسراء، عمان الأردن، ط1، 2002، ص331.

(3) يحيى بعيطيش، النحو العربي بين التعصير والتيسير، أعمال ندوة تيسير النحو العربي،

منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، 2001، ص125.

ويتم تضافر البنيات الثلاث: الحملية والوظيفية والتكوينية عبر ثلاث قواعد خاصة وهي: «الأساس» و«قواعد إسناد الوظائف» و«قواعد التعبير»، ويتضح هذا التضافر من خلال المخطط التالي⁽²⁾:



1. **الأساس** : يتكون الأساس من عنصرين اثنين: المعجم وقواعد المحمولات.

أما المعجم فيتمثل في الرصيد المفرداتي الموجود عند كل من المتكلم والسامع، ويتكون هذا الرصيد من مفردات أو محمولات أصول ومفردات مشتقة.

⁽¹⁾ محمد الأوراعي، الوسائط اللغوية 2_ اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية، دار الأمان ، الرباط، ط1، 2001، ص796.

⁽²⁾ أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، مطبعة عكاظ، زنقة أبو نواس، الرباط، ص128.

أما قواعد المحمولات فهي القواعد التي تساعد على إنتاج المفردات كقواعد الاشتقاق وبعض القواعد الصرفية.

كما تسهم في الربط بين المفردات تزامنياً، أي المفردات التي وجدت في مرحلة من مراحل تطور لغة معينة.

2. **قواعد إسناد الوظائف:** يتم من خلال هذه القواعد إسناد الوظائف التركيبية والتداولية إلى الوظائف الدلالية، لتشكل البنية الوظيفية، ويجرى إسناد الوظائف التركيبية قبل إسناد الوظائف التداولية، لأنّ هناك وظائف تداولية "تسند بالدرجة الأولى إلى مكونات حاملة لوظائف تركيبية معينة، فالوظيفة التداولية «المحور» مثلاً تسند بالدرجة الأولى إلى المكون الحامل للوظيفة التركيبية «الفاعل» وفقاً لاتجاه عام يخضع له عدد كبير من اللغات الطبيعية"⁽¹⁾.

3. **قواعد التعبير:** وهي القواعد التي يتم بواسطتها تحويل البنية الوظيفية إلى بنية مكونية، وتتمثل هذه القواعد فيما يلي:

1. قواعد إسناد الحالات الإعرابية.

2. قواعد إدماج مخصصات الحدود (إدماج أداة التعريف مثلاً).
3. القواعد المتعلقة بصيغة المحمول (بناء الفاعل/ بناء المفعول/ إدماج الرابط (كان وما إليها) المطابقة... إلى غير ذلك.
4. قواعد الموقعة التي ترتب المكونات بمقتضاها داخل الجملة.
5. قواعد إسناد النبر والتتعيم"⁽²⁾.

وبناء على ما سبق فإنّ البنية العاملة للنحو الوظيفي التي هي حصيلة ثلاث بنيات (بنية حملية وبنية وظيفية وبنية مكونية) تتشكل بتطبيق ثلاث قواعد على الترتيب، كل قاعدة منها تنتج عنها بنية معينة هذه القواعد هي: الأساس، وقواعد إسناد الوظائف، وقواعد الترتيب.

(1) أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء،

المغرب، ط1، 1985، ص15.

(2) أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص18.

4. أنواع الوظائف في نموذج « النحو الوظيفي »:

تتقاسم "النحو الوظيفي" ثلاثة أنواع من الوظائف: الوظائف التركيبية والوظائف الدلالية والوظائف التداولية.

1. الوظائف التركيبية: يقتصر النحو الوظيفي على وظيفتين تركيبيتين فقط، هما الفاعل والمفعول، وهذا لأن بقية الوظائف التي كانت تُعدّ وظائف تركيبية، هي حسب تصور النحو الوظيفي إمّا وظائف دلالية أو وظائف تداولية.

أ. الفاعل: نال الفاعل في الدرس النحو العربي القديم قدرا كبيرا من اهتمام العلماء، وذلك باعتباره المحرك الأساس للفعل، فلا يمكن أن يوجد فعل ما لم يكن هناك فاعل، حتى وإن لم نلمسه على مستوى السطح فهو كائن بالتأكيد في البنية العميقة.

ويعرفه ابن هشام الأنصاري بقوله: « اعلم أنّ الفاعل عبارة عن اسم صريح، أو مؤول به، أسند إليه فعل، أو مؤول به مقدّم عليه بالأصالة، واقعا منه، أو قائما به.

مثال ذلك « زَيْدٌ » من قولك « ضرب زيدٌ عمراً » فالأوّل: اسم أسند إليه فعل واقع منه، فإنّ الضرب واقع من « زَيْدٌ » والثاني: اسم أسند إليه فعل قائم به، فإنّ « العلم » قائم بـ« زيد ». وقولي أولا: « أو مؤول به » يدخل فيه نحو « أن تخشع » في قوله تعالى: « أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ ». فإنّه فاعل مع أنّه ليس باسم ولكنه في تأويل الاسم وهو الخشوع.

وقولي ثانيا: « أو مؤول به » يدخل فيه: « مختلف ». في قوله تعالى: « مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ » فـ« أَلْوَانُهُ » فاعل، ولم يسند إليه فعل، ولكن أسند إليه مؤول بالفعل وهو « مختلف » فإنّه في تأويل « يختلف »...⁽¹⁾.

والفاعل إن جاز إضماره في اللغة العربية، فإنّه لا يجوز حذفه، لكونه عمدة، ويردّ الزمخشري على من قال بحذف فاعل (كَبَّرَ) من قوله تعالى:

(1) ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، 168.

« كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ الَّذِينَ آمَنُوا كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٌ »⁽¹⁾.

قائلاً: «ومن قال كبر مقتا عند الله جدا لهم، فقد حذف الفاعل، والفاعل لا يصح حذفه»⁽²⁾.

وعدم جواز حذف الفاعل كان من الأسباب التي دعت أحمد المتوكل لكي يقرّر أنه لا يمكن الاستغناء عن وظيفة الفاعل، ويعتبره مكوناً أساسياً في البنية الحمالية الأصلية التي تتكون من (فعل وفاعل ومفعول) وحدّد وظيفته كما يلي: "الفاعل مكوّن من مكونات الجملة العربية يؤدي وظيفة دلالية (دور المنفذ) ووظيفة تركيبية (فاعل) ووظيفة تداولية (محور أو بؤرة) وهو حد موضوع أي أنه يلعب دوراً أساسياً في الواقعة التي يشير إليها المحمول، في حين تؤثر الحدود اللواحق في تخصيص ظروف الواقعة كالمكان والزمان وغيرها"⁽³⁾.

وينفرد الفاعل بالإسناد إليه الدور الدلالي "المنفذ" إذ لا يمكن أن يسند هذا الدور الدلالي إلى المفعول.

كذلك من خصائص الفاعل في النحو الوظيفي أنه لا يتقدّم على الفعل، فإذا تقدّم أصبح مبتدأ وليس فاعلاً، ويتفق هذا مع رأي أغلب النحاة، ويبرّر "أبو البركات الأنباري" عدم جواز تقديم الفاعل على الفعل بقوله: «فإن قيل: فلم لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل؟ قيل: لأنّ الفاعل تنزّل منزلة الجزء من الفعل، والدليل على ذلك من سبعة أوجه:.....»⁽⁴⁾.

(1) سورة غافر، الآية 35.

(2) الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الجزء 3، ص 427.

(3) عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص 343.

(4) أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، دار الجيل، بيروت، ط 1، 1995، ص 89.

ويحدّد أحمد المتوكل سلمية إسناد الفاعل كما يلي⁽¹⁾:

المنفذ	المستقبل	المتقبل	حدث	مستفيد	حال	علة	مصاحب
+	<	+ <	زمن	-	-	-	(مفعول معه)
			مكان	-	-	-	
				+			

وتعني هذه السلمية أنّ الدور الدلالي المنفذ الذي يسند إلى الفاعل فقط، يتصدّر الأدوار الدلالية الأخرى، ويحتل هذه الصدارة لأنّه مصدر التنفيذ. ويفهم من هذه السلمية -أيضا- أنّ الفاعل يمكن أن تسند إليه الوظيفتان الداليتان: المستقبل والمتقبل.

فجملة "مُنح محمد درجة عالية في الامتحان" -مثلا- تدل على أن "محمد" -هنا- أخذ وظيفة الفاعل إلاّ أنّه لم يسند إليه الدور الدلالي المنفذ، بل أسند إليه الدور الدلالي (مستقبل/متقبل).

أما الأدوار الدلالية الأخرى: المستفيد والحال والمفعول لأجله (العلة) والمفعول معه، فلا يمكن أن تأخذ وظيفة الفاعل.

ب. **المفعول:** المفعول في نموذج "النحو الوظيفي" هو وظيفة تركيبية، تأتي من حيث الرتبة بعد الفاعل، وتسهم في الربط بين البنية الحملية والبنية المكونية، وتلازم هذه الوظيفة الحالة الإعرابية النصب.

والمثقف عليه حسب تصور "النحو الوظيفي" أنّه لا يمكن في جميع اللغات أن تسند إلى هذه الوظيفة الدور الدلالي المنفذ، إلاّ في حالات شاذة جداً.

(1) أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص48.

وبالنسبة للغة العربية فإنّ مفهوم الوظيفة لا يطابق مفهوم "المفعول به" عند النحاة العرب، لأنّ ما يطلق عليه مفعولاً في "النحو الوظيفي" هو "وظيفة تركيبية تسند حسب شروط معينة إلى حدود حاملة لوظائف دلالية بما فيها الحدود التي يعدها النحاة العرب القدماء «مفعولاً مطلقاً» و«مفعولاً فيه»... فالمفعول المطلق -مثلاً- حد حامل للوظيفة الدلالية «الحدث» لا يمكن أن يشكل «المنظور الثاني» للوجهة بعد الفاعل، فيأخذ الوظيفة التركيبية المفعول⁽¹⁾.

وإن جاز أن تسند إلى الوظيفة التركيبية "المفعول" الوظائف الدلالية التالية "المستقبل" و"المتقبل" و"الحدث" و"الزمان" و"المكان"، إلاّ أنّه "يتمتع إسناد المفعول في اللغة العربية، إلى الحدود الحاملة للوظائف الدلالية "الحال" و"العلة" (المفعول لأجله) و"المصاحب" (المفعول معه) و"الأداة" و"المستفيد" كما يدل على ذلك لحن الجملتين التاليتين:

- اشترى زيد هندا سواراً.

- كتبتُ القلمَ الرسالة⁽²⁾.

وبناءً على هذا تكون سلمية إسناد المفعول كالاتي:

$\left. \begin{array}{c} \text{زمان} \\ \text{حدث} \\ \text{مكان} \\ + \end{array} \right\}$	مستقبل متقبل م ف + < + <
--	-----------------------------

ويفهم من هذه السلمية أن المفعول يسند إليه الدورين الدلاليين المستقبل والمتقبل على التوالي، بحيث إذا لم يكن هناك الدور الدلالي المستقبل يسند إليه دور المتقبل وهكذا.

(1) أحمد المتوكل ، من البنية الحملية إلى البنية المكونية، الوظيفة المفعول في اللغة

العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1، 1987، ص66.

(2) المرجع نفسه، ص66.

2. الوظائف الدلالية:

الوظائف الدلالية هي وظائف ناتجة عن البنية الحملية، ذلك أنّ هذه البنية -كما رأينا سابقاً- تتضمن بنية الحمل وبنية الدلالة وتتكون بنية الحمل من أطر حملية تضم محمولات وحدود، حيث يدل كل محمول على واقعة، تكون هذه الواقعة إما عملاً أو حدثاً أو وضعاً أو حالة، وتدلّ الحدود على المشاركين في هذه الواقعة "وتتحدّد وظيفة كل حدّ طبقاً لنوع مشاركته في الواقعة الدال عليها المحمول، فهو إمّا «منفذ» أو «متقبل» أو «مستقبل» حين تكون الواقعة "عملاً" كما في الجملة التالية:

- أعطى خالد (منفذ) علياً (متقبل) كتاباً (متقبل).

وهو «قوة» إذا كانت الواقعة حدثاً:

- دوى الرعد (قوة).

وتموضع و«حائل» حين تكون الواقعة و«وضعا» أو «حالة».

- جلس خالد (تموضع).

- هند (حائل) فرحة.

هذا بالنظر إلى الحدود الواردة موضوعات، أما الحدود اللواحق فإنها تأخذ وظائف دلالية ظرفية كوظائف «الزمان» و«المكان» و«الأداة» و«الحال» و«العلة» وغيرها.
ومن أمثلة ذلك:

أ. قابلني خالد مبتسماً (حال).

ب. رأيت هند البارحة (زمان) في الشارع (مكان).

ج. قطعت هند اللحم بالسكين (أداة).

د. أخرجت هند من القاعة عقاباً لها (علة)⁽¹⁾.

وبناءً على هذا يمكن إجمال الوظائف الدلالية المسندة إلى الحدود

الموضوعات على أساس نوع الواقعة في هذا الجدول:

(1) أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية المكونات أو التمثيل

الصرفي - التركيبي، دار الأمان، الرباط، ص 196.

نوع الواقعة	الوظائف الدلالية المسندة إلى الحدود الموضوعات
- عمل	- منفذ (منف) - متقبل (متق) - مستقبل (مستق)
- حدث	- قوة (قو)
- وضع	- متموضع (متض)
- حالة	- حائل (حا)

أما الوظائف الدلالية المسندة إلى الحدود اللواحق فمتعددة وذكرنا منها: الزمان والمكان والأداة والعلّة (المفعول لأجله) والمصاحب (المفعول معه).

3. الوظائف التداولية:

الوظائف التداولية هي وظائف وضعت بناءً على وجود مجموعة العناصر التي تؤثر في الخطاب اللغوي وتتحكم في توجيهه، ومن جملة هذه العناصر المقام ومقصد المتكلم وطبيعة العلاقة الموجودة بينه وبين المخاطب وعليه " فالوظائف التداولية حسب النحو الوظيفي، وظائف تستند إلى مكونات الجملة بالنظر إلى ما يربط بين هذه المكونات في البنية الإخبارية، أي بالنظر إلى المعلومات التي تحملها هذه المكونات في طبقات مقامية معينة، بعبارة أخرى تسند الوظائف التداولية إلى مكونات الجملة طبقاً للعلاقة القائمة بين المتكلم والمخاطب في طبقة مقامية معينة"⁽¹⁾.

وقسم "سيمون ديك" الوظائف التداولية إلى قسمين: وظيفتين خارجيتين هما: المبتدأ (Theme) والذيل (Tail) ووظيفتين داخليتين هما: البؤرة (Focus) والمحور (Topic).

(1) أحمد المتوكل، الوظيفة والبنية مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية، منشورات عكاظ، الرباط، 1993، ص16.

وأقيم هذا التصنيف على أساس وضع الوظائف بالنسبة للحمل "بمعنى أن الوظيفتين الأوليتين تسندان إلى مكونين خارجيين عن الحمل في حين أن الوظيفتين الثانيةيتين تسندان إلى مكونين يعتبران جزئيين من الحمل ذاته"⁽¹⁾. وقد أضاف أحمد المتوكل وظيفة خارجية أخرى هي "المنادى" وبهذا تكون عدد الوظائف التداولية في النحو الوظيفي خمس وظائف هي: البؤرة، المحور، المبتدأ، الذيل، المنادى.

1 الوظائف الداخلية:

أ. البؤرة: يعرف "سيمون ديك" البؤرة بأنها الوظيفة التداولية التي تسند إلى المكون الحامل للمعلومة الأكثر أهمية أو الأكثر بروزا في الجملة"⁽²⁾. ونعرف المكون الحامل للمعلومة الأكثر أهمية من خلال طريقة نطق المتكلم لهذا المكون، وما يلحقه بكلامه من نبر أو تنغيم أو استفهام أو تعجب، حيث تظهر هذه الظواهر الصوتية العنصر الذي يركز عليه المتكلم في كلامه، ليبلغ السامع المعلومة التي يجهلها أو يشكك فيها، أو ليستفسر منه وعلى هذا قسّم النحو الوظيفي البؤرة من حيث وظيفتها إلى قسمين: بؤرة الجديد وبؤرة المقابلة.

1. بؤرة الجديد: وهي "البؤرة التي تسند إلى العبارة (مكون أو حمل)

الحاملة للمعلومة التي يجهلها المخاطب أو المتكلم (في حالة الاستفهام)"⁽³⁾. وهذا يعني أنّ المخاطب يتعرّف على المعلومة الجديدة من خلال هذه البؤرة، وتطابق هذه البؤرة طبقة مقامية تشتمل على مقامين:

"مقام (1): يجهل المخاطب المعلومة التي يقصد المتكلم إعطاءه إياها (أو يعتبر المتكلم أن المخاطب يجهلها).

مقام (2): يجهل المتكلم المعلومة التي يطلب من المخاطب إعطاءه إياها (في حالة الاستفهام)"⁽¹⁾.

(1) أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 17

(2) المرجع نفسه، ص 28.

(3) أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص 130.

2. **بؤرة المقابلة:** وهي البؤرة "التي تسند إلى المكون الحامل للمعلومة

التي يشك المخاطب في ورودها أو المعلومة التي ينكر المخاطب ورودها"⁽²⁾.

وهذا يعني أنّ هذه البؤرة وظيفتها أن تؤكد أو تثبت أو تصحّح بذلك

الشك والالتباس وتظهر هذه البؤرة من خلال طبقتين مقاميتين:

- **الطبقة المقامية الأولى:** تشتمل على مقامين:

المقام الأول: يتبدّى من خلال هذا المقام أن المخاطب لديه مجموعة

من المعلومات يشك في احدهما، فيزول الشك عندما ينتقي المتكلم المعلومة التي يراها صحيحة.

المقام الثاني: ويبرز هذا المقام في حالة الاستفهام الذي يأتي على

شكل طلب يطلب من خلاله المتكلم من المخاطب إبلاغه بالمعلومة الصحيحة من جملة ما يملكه من المعلومات.

- **الطبقة المقامية الثانية:** يظهر في هذه الطبقة أنّ المتكلم يصحّح ما

لدى المخاطب من معلومة خاطئة.

ويمكن أن نفرّق بين بؤرة الجديد وبؤرة المقابلة انطلاقاً من السؤال

والجواب، فعندما نجيب عن سؤال السائل: من جاء؟ بالجواب: جاء زيد

ف"زيد" هنا مكوّن يحمل بؤرة الجديد، لأنّ المخاطب -في هذه الحالة- يجهل الذي جاء.

وعندما يكون السؤال: من جاء زيد أم علي؟ فيجواب ب: زيد هو الذي

جاء، أو الذي جاء زيد. ويكون زيد في كلا الجوابين يحمل بؤرة مقابلة لأنّ

المخاطب يملك معلومتين ويريد الصحيحة منهما.

وتنقسم البؤرة على أساس مجال (محل) الوظيفة إلى قسمين: بؤرة

المكون وبؤرة الجملة (بؤرة الحمل)، ذلك أنّ البؤرة كما يمكن أن تسند إلى

مكوّن مفرد بالإمكان -أيضاً- إسنادها إلى مكون جملة أو الحمل، كما هو

(1) أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص130.

(2) المرجع نفسه، ص29

الحال في جملة: علي عاد أبوه من السفر، إذ أسندت البؤرة هنا إلى جملة عاد أبوه من السفر، وهي بؤرة الجديد.

ويشير أحمد المتوكل أثناء حديثه عن بؤرة الحمل إلى أنّ أداة الاستفهام (الهمزة) تدخل على الجمل المسندة إليها بؤرة المقابلة ولا تدخل على الجمل المسندة إليها بؤرة الجديد كما هو الشأن بالنسبة لجملة: أحضر الضيوف؟ وهذا على عكس أداة الاستفهام "هل" فإنها تدخل على الجمل التي تكون فيها البؤرة بؤرة جديد من حيث نوعها وبؤرة جملة من حيث مجالها فهذه الأداة بعبارة أخرى لا تدخل على الجمل التي تحتوي على مكون مبرأ ولا على الجمل التي تكون البؤرة المسندة فيها إلى الجملة برمتها بؤرة مقابلة⁽¹⁾.

ب. المحور:

المحور حسب تعريف "سيمون ديك" وأحمد المتوكل هو وظيفة تداولية داخلية "تسند إلى الحدّ الذي يشكّل «محط الحديث» في الحمل بالنسبة لمقام معين"⁽²⁾.

والمقصود بوظيفة داخلية أنّه يسند إلى حد يكون جزءاً من الحمل وليس خارجاً عنه، والمقصود بـ"محط الحديث" أن الحديث يتجه نحوه فيكون هو المحدث عنه.

والفرق بين البؤرة والمحور هو أنّ البؤرة موضع استفهام أو استفسار من قبل المتكلم أو المخاطب، بينما المحور ليس كذلك، بل هو موضع الحديث، ولا يحمل أية وظيفة تداولية أخرى، ويتضح مكان إسناد وظيفة المحور من بعض الجمل التي يقترحها أحمد المتوكل من هذه الجمل ما يلي:

1. أ. متى رجع زيد؟

ب. رجع زيد البارحة

2. من قابل زيدا؟

. قابل زيدا عمرو.

(1) المرجع السابق، ص 33

(2) المرجع نفسه، ص 67.

- . رجح البارحة زيد.
- . اللحم الرطل بعشرين درهما.
- . في الدار رجل.
- . الضيوف حضروا (واو).
- . الطالبان نجحا (الألف).
- . زيدا قابلته⁽¹⁾.

فما تحته خط من هذه الجمل هو الذي أسندت إليه الوظيفة التداولية المحور، لأنّه هو محطّ الحديث أو المحدث عنه، وليس موضع الاستفهام، ولو كان كذلك لأسندت إليه الوظيفة التداولية البؤرة.

وتسند الوظيفة التداولية المحور إلى أي مكون من مكونات الحمل دون استثناء، شرط ألا يكون المحور يحمل وظيفة تداولية أخرى، سواء كانت داخلية أو خارجية.

فكما يمكن إسناده إلى الوظيفتين التركيبيتين الفاعل والمفعول، بالإمكان كذلك إسناده إلى المكونات التي تحمل وظائف دلالية كالمستقبل والمتقبل والزمان والمكان والأداة وغيرها، غير أنّ وظيفة المحور -غالبا- ما تسند إلى الوظيفة التركيبية الفاعل.

والوظيفة التداولية المحور غير مسؤولة عن تحديد الحالة الإعرابية، لأنّ المكون الذي أسندت هذه الوظيفة هو الذي يحدد الحالة الإعرابية، فإذا أسند المحور إلى الفعل يأخذ الحالة الإعرابية الرفع، وإذا أسند إلى المفعول يأخذ حالة النصب، والشأن نفسه حين إسناده إلى المكونات التي تحتل وظيفة دلالية، كما أنّ المكون الذي تسند إليه الوظيفة التداولية المحور هو المسؤول عن تحديد مواقع هذه الوظيفة.

2. الوظائف الخارجية:

(1) المرجع السابق، ص 68.

أ. المبتدأ: المبتدأ في النحو العربي هو « الاسم صريحا أو مؤولا مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة مخبرا عنه، أو وصفا لمكتفى به»⁽¹⁾. وهذا التعريف يدلّ على أنّ المبتدأ يأتي مفرداً أو مؤولا بجملته نحو قوله تعالى: «وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ»⁽²⁾، فجملة "أَنْ تَصُومُوا" في محل رفع مبتدأ. والأصل في المبتدأ في اللغة العربية أن يكون معرفة، لأن النكرة مجهولة -غالبا- غير أنّه يجوز الابتداء بالنكرة في حالات معينة أفادت معنى عام، أو خصّصت.

أما المبتدأ (therme) في "النحو الوظيفي" فهو ليس وظيفة تركيبية كالفاعل والمفعول، وإنما هو وظيفة تداولية له خصائصه تميّزه عن بقية الوظائف سواء منها التركيبية أو الدلالية، ويعرفه "سيمون ديك" بقوله: « هو ما يحدّد مجال الخطاب الذي يعتبر الحمل بالنسبة إليه وارداً»⁽³⁾. فأول خاصية يتميّز بها المبتدأ عن الوظائف التركيبية والدلالية، وتشركه مع سائر الوظائف التداولية هو ارتباط المبتدأ بالمقام الذي يمكن أن يحدث فيه، بمعنى أن تحديد الوظيفة التداولية المبتدأ لا يتم " إلا انطلاقاً من الوضع التخابري القائم بين المتكلّم والمخاطب في طبقة مقامية معينة"⁽⁴⁾. وهذا يستدعي أن هذه الوظيفة لا تخرج على علم المتكلّم بما يحيط به من العالم الخارجي.

فجملة زيد قام أبوه تتكون من:

- حمل (قام أبوه).

مبتدأ (زيد) وهو الذي يحدد المجال الذي يعتبر إسناد مجموع الحمل إليه وارداً.

(1) المكودي (أبو زيد عبد الرحمن بن صالح)، شرح المكودي على الألفية، تحقيق أحمد

عبد الفتاح المكودي الأزهرى، دار رحاب للطباعة والنشر والتوزيع، ص 36.

(2) البقرة، الآية: 184.

(3) أحمد المتوكل، الوظائف التداولية، ص 115.

(4) المرجع نفسه، ص 116.

والمكون الذي تلحقه هذه الوظيفة تلزمه الحالة الإعرابية الرفع، ذلك أن وظيفة المبتدأ هي نفسها المسؤولة عن تحديد الحالة الإعرابية. ويختلف المبتدأ عن المحور رغم اشتراكهما في جملة من الخصائص، كأن يتصدر كلاهما الجملة، ويكون كل واحد منهما محدثاً عنه، ويكمن الفرق الأساسي بين المبتدأ والمحور هو أنّ المبتدأ وظيفة خارجية، في حين أنّ المحور وظيفة داخلية، أي وظيفة من الوظائف التي تنتمي إلى الحمل⁽¹⁾. فـ"زيد" و"أبوه" في جملة "زيد أبوه مسافر" كلاهما محدث عنه، إلا أنّ زيداً محدث عنه خارج الحمل وأبوه محدث عنه داخل الحمل، كما أنّ جملة "أبوه مسافر" حديث عن زيد بوصفه مجال الخطاب. وفرق آخر بين المبتدأ والمحور هو أنّ المحور ليس شرطاً أن تكون له الصدارة في الجملة، بينما وظيفة المبتدأ يلزم أن تلحق المكون الذي يتصدر الجملة.

أما الفرق بين المبتدأ والبؤرة فيتمثل في أن البؤرة تحمل معلومة جديدة يجهلها المخاطب أو يشك فيها، بينما المبتدأ يشكّل نقطة معرفية مشتركة بين المتكلم والمخاطب، زيادة على أن البؤرة وظيفة تسند إلى مكون داخل الحمل بينما المبتدأ وظيفة خارجية.

ب. الذيل: يتضح مفهوم الوظيفة التداولية الخارجية "الذيل" من عبارة أحمد المتوكل: « يحمل الذيل المعلومة التي توضح معلومة داخل الحمل أو تعدّ لها أو تصححها »⁽²⁾.

وبناءً على هذا التعريف فوظيفة الذيل عند أحمد المتوكل تنقسم إلى ثلاثة أقسام: ذيل التوضيح وذيل التعديل وذيل التصحيح.

1. ذيل التوضيح: وتظهر هذه الوظيفة عندما تصدر من المتكلم جملة ثم يلاحظ أنها ليست واضحة فيضيف إليها ما يزيل الإبهام، وهذا مثل جملة:

(1) المرجع نفسه، ص 132.

(2) المرجع السابق، ص 147.

منزله قريب علي ف"علي" مكون أسندت إليه وظيفة أزالته إبهام الضمير في "منزله"، وتطابق هذه الوظيفة وظيفته المبتدأ المؤخر عند النحاة العرب القدماء.

2. ذيل التعديل: وهي وظيفة يعدل من خلالها المتكلم معلومة يرى أنها ليست المقصود من كلامه، أو ليس هي ما يريد بالضبط، وهذا مثل قولنا: أعجبنى صالح حديثه أو أنفقت المال نصفه، ف"حديثه" و"نصفه" ذيلا تعديلا وهما يطابقان البديل عند نحائنا القدامى.

3. ذيل التصحيح: يظهر من خلاله أن المتكلم يتدارك الخطأ الذي وقع في المعلومة التي قالها فيصححها بمعلومة أخرى.

وتأتي هذه الوظيفة بعد حرف الإضراب "بل" مثل: شربت الآن شايا بل قهوة، فالمكون "قهوة" يحمل وظيفة ذيل التصحيح وهو يطابق وظيفة "المشرب به" في النحو العربي.

ج. المنادى:

الوظيفة التداولية "المنادى" هي وظيفة اقترحها أحمد المتوكل ذلك أن الوظائف التداولية عند "سيمون ديك" أربع فقط: ورأى أنه لا يمكن الإعراض عنها لأنها موجودة في جميع اللغات الطبيعية والنحو الوظيفي بدوره يسعى إلى تحقيق الكفاية.

ويعرّف هذه الوظيفة بقوله: «المنادى وظيفة تسند إلى المكون الدال على الكائن المنادى في مقام معين»⁽¹⁾.

وهو بهذا التعريف يميّز بين "النداء" بوصفه فعلا لغويا مثل الاستفهام والأمر والوعيد وبين المنادى كوظيفة تسند إلى المكون الذي ينادى عليه في الجملة وهو يرتبط ارتباطا وثيقا بالمقام.

ورغم أنّ أحمد المتوكل يميّز مثل النحاة العرب بين "المنادى" و"المندوب" و"المستغاث" إلاّ أنّه يعتبرها أنواعا ثلاثة لوظيفة واحدة هي

(1) أحمد المتوكل، الوظائف التداولية، ص162.

"المنادى"، وبهذا يقترح أن يكون هناك "منادى النداء" و"منادى الندبة" و"منادى الاستغاثة".

أما بالنسبة للحالة الإعرابية التي يأخذها المكون المسندة إليه الوظيفة التداولية المنادى، فإنّ أحمد المتوكل يوافق النحاة العرب في أنّ المنادى إذا كان "معرفة أو نكرة مقصودة بني على ما كان يرفع به... وإذا كان نكرة غير مقصودة أو مضافاً أو مشبهاً به نصب"⁽¹⁾.

والمنادى في جميع هذه الحالات في محل نصب على المفعولية لفعل محذوف تقديره "أدعو".

وفي هذه النقطة يوافق أحمد المتوكل على شق منها ويعارض على الشق الآخر، فالمكون المنادى عنده في محل نصب لكن ليس لفعل محذوف وإنما بمقتضى وظيفته التداولية الخارجية نفسها، وهذا لأنّ "المكون المنادى باعتباره مكوناً خارجياً، لا يحمل وظيفة دلالية ولا وظيفة تركيبية تحدّد إعرابه"⁽²⁾.

أما أدوات النداء فيرى أحمد المتوكل أنّ هناك ثلاث أدوات مهمة من ثمان، التي تستعمل في اللغة العربية المعاصرة هذه الأدوات هي "أيها" و"يا" و"أ".

ورغم أن النحاة يعتبرون أنّ أداة النداء "أيها" تتركب من "أيّ" الموصولة وأداة التنبيه "ها" إلاّ أنّه في الوقت الحالي تعتبر أداة واحدة تدخل على المنادى مثلها مثل باقي الأدوات.

ولا تدخل هذه الأداة على المنادى العلم، وإذا خصّص المنادى بالألف واللام، فإنّه لا تسبقه إلاّ هذه الأداة.

وإذا كان المنادى غير مخصص بالألف واللام فإنّه لا تسبقه إلاّ أداة النداء "يا"⁽³⁾.

(1) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص259.

(2) أحمد المتوكل، الوظائف التداولية، ص176.

(3) المرجع نفسه، ص168.

ويخلص أحمد المتوكل من حديثه عن الوظائف التداولية الخمس إلى

تتميط الجمل على أساس هذه الوظائف إلى:

1. الجمل المبتدئيه: ذات البنية: مبتدأ [حمل].

2. الجمل المذيلة: ذات البنية: [حمل]، ذيل.

3. الجمل اليورية

4. الجمل المحورية

5. الجمل الندائية.

إهداء

إلى أمِّي وأبي وإخوتي.

إلى أصدقائي وأساتذتي

أهدي هذا الجهد العلمي.

إهداء

إلى أمّمي وأبي وإخوتي.

إلى أصدقائي وأساتذتي

أهدي هذا الجهد العلمي.

«رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ

عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ

وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ»

خاتمة

• مقدمة

• مدخل : الوظيفة في اللسانيات الغربية.

- تعريف الوظيفة لغة.....ص02
- مفهوم الوظيفة في اللسانيات الغربية.....ص04

• الفصل الأول: الوظيفة في اللسانيات العربية.

- توطئة.....ص25
- المنحى الوظيفي عند تمام حسان:.....ص27
- 1. مبادئ الاتجاه الوظيفي عند تمام حسان في كتابه "مناهج البحث في اللغة".....ص27
- 2. مظاهر الوظيفة في كتاب "اللغة العربية معناها ومبناها".....ص36
- نموذج النحو الوظيفي عند أحمد المتوكل:.....ص58
- 1. مبادئ النحو الوظيفي.....ص58
- 2. مفهوم التداولية.....ص60
- 3. البنية العامة للنحو الوظيفي.....ص71
- 4. أنواع الوظائف في نموذج "النحو الوظيفي".....ص76

• الفصل الثاني: الدراسة الوظيفية للرسالة الهزلية لابن زيدون.

- نشأة ابن زيدون.....ص92
- سبب كتابة الرسالة الهزلية.....ص93
- 1. الدراسة الوظيفية التركيبية:.....ص94
- أ. وظيفة الفاعل.....ص94
- ب. وظيفة المفعول.....ص101

2. الدّراسة الوظيفية الدّالّية:.....ص106

أ. دراسة الوظائف الدّالّية المسندة إلى الحدود الموضوعات.ص107

ب. دراسة الوظائف الدّالّية المسندة إلى الحدود للواحق..ص109

3. الدّراسة الوظيفية التّداولية:.....ص112

أ- الوظائف الداخليّة:.....ص113

1- البؤرةص113

2- المحورص115

ب- الوظائف الخارجيّة:.....ص116

1- المبتدأ:.....ص116

2- الذيل:.....ص117

ج- المنادى:.....ص118

- الدّراسة الوظيفية للحمل.....ص119

• الخاتمة.....ص124

• قائمة المصادر والمراجع.....ص128

• ملحق.

• فهرس الموضوعات.

فهرس الموضوعات

- القرآن الكريم برواية ورش عن نافع، دار المصحف، بيروت.

المعاجم.

- ابن منظور:

1. لسان العرب، دار صادر بيروت، ط1، 1997.

قائمة الكتب باللغة العربية

- أحمد الخوص:

2. قصّة الإعراب (أسلوب متطور في الصرف وبنية الكلمة)، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، (د. ط).

- أحمد المتوكل:

3. من البنية الحملية إلى البنية المكونية، الوظيفة المفعول في اللغة العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1، 1987.

4. قضايا المنهج في اللغة والأدب، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1987.

5. اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، مطبعة عكاظ، زنقة أبو نواس، الرباط، (د. ط)، 1989.

6. الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1985.

7. الوظيفة والبنية مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية، منشورات عكاظ، الرباط، 1993.

8. دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1، 1986.

9. قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية المكونات أو التمثيل الصرفي - التركيبي، دار الأمان، الرباط، (د.ط).
- أحمد حساني:
 - 10. مباحث في اللسانيات، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.
 - أحمد محمد قدور:
 - 11. مبادئ اللسانيات، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، 1996.
 - أحمد مختار عمر:
 - 12. علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، ط5، 1998.
 - أحمد مومن:
 - 13. اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.
 - الأنباري (أبو البركات):
 - 14. أسرار العربية، دار الجيل، بيروت، ط1، 1995.
 - بكري عبد الكريم:
 - 15. الزمن في القرآن الكريم، دراسة دلالية للأفعال الواردة فيه، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، ط2، 1999.
 - تمام حسان:
 - 16. الخلاصة النحوية، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2000.
 - 17. اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 2004.
 - 18. اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 2001.
 - 19. مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1990.
 - جميل عبد المجيد:
 - 20. البلاغة والاتصال، دار غريب، القاهرة، (د.ط).
 - حسام البهنساوي:
 - 21. نظرية النحو الكلي والتراكيب اللغوية العربية، (دراسات تطبيقية)، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 2004.

- حسن أحمد العثمان:
- 22. الأمهات في الأبواب النحوية (دراسة استقرائية تحليلية لأوجه أحقية الأداة بأمية بابها)، مؤسسة الريان، بيروت، لبنان، ط1، 2004.
- خليل أحمد عمايرة:
- 23. في التحليل اللغوي، منهج وصفي تحليلي وتطبيقه على التوكيد اللغوي، والنفي اللغوي، وأسلوب الاستفهام، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط1، 1987.
- خولة طالب الإبراهيمي:
- 24. مبادئ في اللسانيات، دار القصبه، الجزائر، 2002.
- ريمون طحان:
- 25. الألسنية العربية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط1، 1972.
- الزمخشري:
- 26. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، (د.ط)، ج3.
- ابن زيدون:
- 27. ديوان ابن زيدون، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1979.
- سناء حميدة البياتي:
- 28. قواعد النحو في ضوء نظرية النظم، دار وائل للنشر، عمان، ط1، 2003.
- سيبويه:
- 29. الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1.
- صالح بلعيد:
- 30. نظرية النظم، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002.
- طاهر سليمان حمودة:
- 31. دراسة المعنى عند الأصوليين، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية (د.ط).
- طه عبد الرحمن:

32. تجديد المنهج في تقويم التراث، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط2، 2005.
- عبد الرحمن حنبكة الميداني:
33. البلاغة العربية، (أسسها، وعلومها، وفنونها وصور من تطبيقاتها، بهيكل جديد من طريف وتليد)، دار القلم، دمشق، والدار الشامية، بيروت، ط1، 1996.
- عبد الفتاح علي حسن البجة:
34. ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 1958.
- عبد القادر الفاسي الفهري:
35. اللسانيات واللغة العربية، دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1985.
- عبد القادر المهيري:
36. نظرات في التراث اللغوي العربي، دار المغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1993.
37. أهم المدارس اللسانية، المعهد القومي لعلوم التربية، تونس، ط2، 1990.
- عبد القادر عبد الجليل:
38. علم اللسانيات الحديثة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2002.
- عبد القاهر الجرجاني:
39. دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط2، 2001.
- عبد المالك مرتاض:
40. النص الأدبي من أين؟ وإلى أين؟، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 1983.
- عبده الراجحي:
41. التطبيق النحوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط2، 1998.

42. النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، دار النهضة العربية، بيروت، 1986.
- عصام نور الدين:
43. علم وظائف الأصوات اللغوية، الفونولوجيا، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط1، 1996.
- عطا محمد موسى:
44. مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، دار الإسرائ، عمان الأردن، ط1، 2002.
- ابن عقيل:
45. شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء للتراث العربي، (د.ط.).
- عمر بلخير:
46. تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية، منشورات الاختلاف، ط1، 2003.
- فاطمة الطبال بركة:
47. النظرية الألسنية عند رومان جاكسون -دراسة ونصوص- المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1993.
- فاطمة الهاشمي بكوش:
48. نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، (دراسة في النشاط العربي)، دار ايتراك للنشر والتوزيع، مصر، القاهرة، ط1، 2004.
- فتح الله أحمد سليمان:
49. الأسلوبية (مدخل نظري ودراسة تطبيقية)، مكتبة الآداب، القاهرة، (د.ط.)، 2004.
- فوزي خضر:
50. ابن زيدون -شاعر الحب المعذب- الدار المصرية اللبنانية، (د.ط.).

- كريم زكي حسام الدين:
- 51. أصول تراثية في اللسانيات الحديثة، مكتبة النهضة المصرية، ط3، 2001.
- كمال بشر:
- 52. علم الأصوات، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، (د.ط.).
- محمد الأوراغي:
- 53. الوسائط اللغوية.2. اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية، دار الأمان، الرباط، ط1، 2001.
- محمد بدري عبد الجليل:
- 54. تصور المقام في البلاغة العربية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2003.
- محمد حماسة عبد اللطيف:
- 55. بناء الجملة العربية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2003.
- محمد عبد العزيز النجار:
- 56. ضياء السالك إلى أوضح المسالك، مؤسسة الرسالة، ط1، 1999.
- محمد كراكبي:
- 57. خصائص الخطاب الشعري في ديوان أبي فراس الحمداني -دراسة صوتية تركيبية- دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
- محمود أحمد نحلة:
- 58. آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، 2002.
- 59. مدخل إلى دراسة الجملة العربية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1988.
- محمود فهمي الحجازي:
- 60. مدخل إلى علم اللغة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998.
- مسعود صحراوي:
- 61. التداولية عند العلماء العرب، دراسة لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2005.

- مصطفى غلفان:
62. اللسانيات العربية الحديثة، دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، جامعة الحسن الثاني، عين الشق، سلسلة رسائل وأطروحات رقم 04.
- المكودي (أبو زيد عبد الرحمن بن صالح):
63. شرح المكودي على الألفية، تحقيق أحمد عبد الفتاح المكودي الأزهرى، دار رحاب للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ط.).
- منذر عياشي:
64. اللسانيات والدلالة (الكلمة)، مركز الإنماء الحضاري، حلب، ط1، 1996.
- مهدي أسعد عرار:
65. جدل اللفظ والمعنى، دراسة في دلالة الكلمة العربية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2002.
- ميشال زكرياء:
66. الأسنوية (علم اللغة الحديث)، المبادئ والأعلام، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط2، 1983.
- 67. الأسنوية (علم اللغة الحديث)، قراءات تمهيدية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط2، 1985.
- ابن الناظم (أبو عبد الله بدر الدين محمد):
68. شرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، (د.ط.).
- ابن نباتة (جمال الدين بن نباتة المصري):
69. شرح العيون في شرح رسالة ابن زيدون، مطبعة المدني، القاهرة، (د.ط.).
- نعمان بوقرة:
70. المدارس اللسانية المعاصرة، مكتبة الآداب، القاهرة، 2004.
- ابن هشام:

71. شرح قطر الندى وبلّ الصدى، تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1996.

72. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، (د.ط.).

قائمة الكتب المترجمة

- أندريه مارتينييه:
73. وظيفة الألسن وديناميتها، ترجمة: نادر سراج، دار المنتخب العربي للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1996.
- بيير جيرو:
74. علم الإشارة السيميولوجيا، ترجمة منذر عياشي، تقديم مازن الوعر، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط1، 1988.
- جفري سامسون:
75. مدارس اللسانيات التسابق والتطور، ترجمة: محمد زياد كبة، جامعة الملك سعود، الرياض، (د.ط.).
- فرانسواز أرمينكو:
76. المقاربة التداولية، ترجمة: سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، بيروت، لبنان، 1986.
- فرديناد دوسوسير:
77. محاضرات في اللسانيات العامة، ترجمة: يوسف غازي ومجيد نصر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، (د.ط.).
- ميلكا افيتش:
78. اتجاهات البحث اللساني، ترجمة: سعد عبد العزيز مصلوح ووفاء كامل، الهيئة المصرية العامة لشؤون المطابع الأميرية، ط2، 1996.

قائمة الكتب باللغة الأجنبية

- Andre martimet:
79. elements de linguistique generale, libraire armand colin,
paris, 1970.
- Jean Dubois et autres:
80. dictionnaire de linguistique, libraire larouse, paris.

المجلات والدوريات

81. مجلة التواصل، جامعة عنابة، الجزائر، العدد8، جوان، 2001.
82. مجلة عالم الفكر، الكويت، المجلد العشرون، العدد الثالث.
83. مجلة اللسانيات، مركز البحوث العلمية والتقنية لترقية اللغة العربية، الجزائر،
العدد07، 1997.

الرسائل والأطروحات الجامعية

- عبد الجبار توامة:
84. القرائن المعنوية في النحو العربي، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر.
- سعدي الزبير:
85. العلاقات التركيبية في القرآن الكريم، دراسة وظيفية، أطروحة دكتوراه، جامعة
الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع

كلمة شكر

عرفانا منا بفضل كل من قدّم لنا يد العون في إنجاز هذا البحث، يسرّني أن أشكر للأستاذ الدكتور عز الدين صحراوي جهوده العظيمة التي قدّمها لي، حيث أشرف على رعاية هذا البحث، مذ كان فكرة إلى أن صار عملاً مجسّداً، وواقعاً ملموساً. متحملاً في ذلك عناء السفر ومشقة الطريق، دون أن أشعر منه بكلل أو ملل. فأرجو الله أن يوفقه لخدمة العلم، ويجزيه عنا خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لجميع الأساتذة والزملاء الذين ساعدوني على إتمام هذا البحث، وأخصّ بالذكر الأستاذ مقران فصيح، الذي أفادني كثيراً بالكتب والتوجيهات.

و أشكر كذلك للصديق عبد الكريم عطية صبره على طباعة هذا البحث، وإخراجه على الوجه الذي ارتضيته.

تعريف الوظيفية لغة: تتسبب لفظة الوظيفية إلى الوظيفة، وإذا تتبعنا مصطلح الوظيفة في المعاجم العربية، فإننا نجد لها معان متعددة. يجمعها ابن منظور في معجمه الشهير لسان العرب قائلاً: «الوظيفة من كل شيء ما يقدر له في كل يوم من رزق أو طعام أو علف أو شراب، وجمعها الوظائف والوظف، ووظف الشيء على نفسه ووظفه توظيفاً ألزمها إياه، وقد وظفت له توظيفاً على الصبي كل يوم حفظ آيات من كتاب الله عز وجل. والوظيف لكل ذي أربع: ما فوق الرسغ إلى مفصل الساق.

ووظيفا يدي الفرس: ما تحت ركبتيه إلى جنبه، ووظيفا رجليه، ما بين كعبيه إلى جنبه، وقال ابن الأعرابي: الوظيف من رسغي البعير إلى ركبتيه في يديه، وأما في رجليه فمن رسغيه إلى عرقوبيه، والجمع من كل ذلك أوظفة ووظفٌ. ووظفت البعير أظفه وظفا إذا أصبت وظيفه.

الجوهري: الوظيف مستدق الذراع والساق من الخيل والإبل ونحوهما، والجمع الأوظفة، وفي حديث حدّ الزنا: فنزع له بوظيف بعير فرماه به فقتله، قال: وظيف البعير خفه وهو له كالحافر للفرس.

وقال الأصمعي: يستحب من الفرس أن تعرض أوظفة رجليه وتحذب أوظفة يديه، ووظفت البعير إذا أقصرت قيده، وجاءت الإبل على وظيف واحد إذا اتبع بعضها بعضاً كأنها قطار، كل بعير رأسه عن ذنب صاحبه.

وجاء يظفه أي يتبعه، عن ابن الأعرابي. ويقال: وظف فلان فلانا يظفه وظفا إذا اتبعه، مأخوذ من الوظيف، ويقال إذا ذبحت وظيفة فاستوظف قطع الحلقوم والمرئ والودجين أي استوعب ذلك كله، هكذا قال الشاخصي في كتاب الصيد والذبائح، وقوله:

أبقت لنا وقعانُ الدهر مكرمة ما هبت الريح والدنيا لها وظف
أي دول. وفي التهذيب هي شبه الدول مرّة لهؤلاء ومرّة لهؤلاء جمع
الوظيفة⁽¹⁾. ما يمكن أن نلاحظه على هذه المعاني، أن كلمة الوظيفة وإن

(1) ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط1، 1997، المجلد السادس، مادة وظف، ص460.

تعددت معانيها، فإنها لم تخرج عن كونها ما لازم الشيء فأصبح جزءاً منه. أو ما اعتاده الكائن فلم يستطع التخلي عنه، سواء كان في تركه ضرر وهلاك، كالطعام والشراب للإنسان والحيوان، أو لم يكن ذلك.

مفهوم الوظيفية في اللسانيات الغربية

ظهر مصطلح الوظيفية (le fonctionalisme) في اللسانيات مع حلقة براغ⁽¹⁾ (cercle linguistique de prague)، وهي جمعية تأسست سنة 1926 من قبل مجموعة من اللسانيين، كان في مقدمتهم الأمير الروسي "تروبتسكوي نيكولا سيرجيفتسن" (Troubestkoy.N.sergvitch)، ورومان جاكسون (R.Jakobson) وكريسيفسكي (karcevski). كما ضمت فئة من اللسانيين التشكيين أمثال ف. ماتسيوس (V.Mathesius) وب. ترنكا (B. Trinka). وب. هافرينكا، وموكاروفسكي الذي كان منظرا في مجال الدرس الأدبي⁽²⁾.

وقد تجلّت أفكار هذه الحلقة من خلال المؤتمر الدولي للسانيين، الذي انعقد بلاهاي سنة 1928⁽³⁾.

وبالرغم من أنّ مؤسسي حلقة براغ اتخذوا الأفكار البنوية التي جاء بها "فرديناد دوسوسير" منطلقا لدراساتهم، إلا أنّ أهم شيء ركّزوا عليه وجعلوه محور تحاليلهم، هو الوظيفة الأساسية للغة، ألا وهي وظيفة التبليغ والتواصل (la Communication) "فإذا كان دور اللغة هو توفير أسباب التواصل، فإن دراسة اللغة ينبغي أن تراعي ذلك، فكل ما يضطلع بدور في التواصل ينتمي إلى اللغة، وكل ما ليس له هذا الدور فهو خارج عنها. وبعبارة أخرى فإنّ العناصر اللغوية هي التي تحمل شحنة إعلامية، أما التي لا يمكن أن نعتبرها ذات شحنة إعلامية فلا يعتد بها اللغوي، فالأولى وحدها هي التي لها وظيفة"⁽⁴⁾.

(1) Jean Dubois et autres, dictionnaire de linguistique, librairie Larouse, paris, p217.

(2) ميلكا إيفيتش، اتجاهات البحث اللساني، ترجمة: سعد عبد العزيز مصلوح ووفاء

كامل، الهيئة المصرية العامة لشؤون المطابع الأميرية، ط2، 1996، ص247.

(3) عبد الرحمن الحاج صالح، مدخل إلى علم اللسان الحديث، مجلة اللسانيات، الجزائر، 1997، العدد07، ص08.

(4) عبد القادر المهيري وآخرون، أهم المدارس اللسانية، المعهد القومي لعلوم التربية،

تونس، ط2، 1990، ص40.

فباللغة بمفهومها الوظيفي عند أصحاب حلقة براغ، تمثل مجموعة من العناصر تنضوي تحت مستويات صوتية، وتركيبية ودلالية ولا يمكن دراسة هذه العناصر إلا في إطار ما تؤديه من وظائف مختلفة تسهم في تحقيق عملية التواصل، ومن ثم فإن اللساني لا ينظر اللغة إلا "كما ينظر المرء إلى محرك محاولاً أن يفهم أجزائه المختلفة، وكيف تحدّد طبيعة جزء معين طبيعة الأجزاء المختلفة"⁽¹⁾.

وإذا كانت اللغة عند "فرديناد دوسوسير" نظاماً، فإن هذا النظام عند حلقة براغ "يتكون من وسائل تعبيرية تؤدي وظيفتها في تشجيع الفهم المتبادل، ولذلك ينبغي على اللسانيين أن يدرسوا الوظيفة الفعلية لأحداث النطق الملموسة، ما لذي يجري توصيله؟ وكيف؟ والى من؟ وفي أي مناسبة؟"⁽²⁾.

وإذا كان أعلام حلقة براغ قد أفاضوا في شرح الجانب الوظيفي للغة، إلا أنّ مفهوم الوظيفة عندهم لم يتحدد بشكل واضح إلا مع ما جاء به اللغوي الفرنسي "أندريه مارتينييه" (A. Martinet). ويمكن أن نتبين معالم المنهج الوظيفي عند اللسانيين الغربيين -في بدايته- من خلال استعراض ما جاء به أهم أعلام الوظيفية وهم: تروبتسكوي وجاكسون وأندريه مارتينييه.

1. الوظيفية عند تروبتسكوي:

ولد "تروبتسكوي" سنة 1890 من عائلة عريقة تنتمي إلى أمراء روسيا، حيث كان والده عميد جامعة موسكو.

ومنذ أن بلغ السنة الخامسة من عمره عكف على الدراسات اللغوية، مما ساعده على تعلم لغات متنوعة، وأهله لأن يشغل منصباً تعليمياً بجامعة

⁽¹⁾ جفري سامسون، مدارس اللسانيات التسابق والتطور، ترجمة: محمد زياد كبة، جامعة

الملك سعود، الرياض، (د.ط.)، ص106.

⁽²⁾ ميكا إيفيتش، إتجاهات البحث اللساني، ص248.

موسكو سنة 1905. غير أنه لم يستقر في هذا المنصب بل انتقل إلى فيينا سنة 1922 ليصبح مدرّسا في جامعتها فقه اللغة السلافية والأدب الروسي إلى أن توفي سنة 1938⁽¹⁾.

بدأت ملامح التوجه الوظيفي لتروبتسكوي تظهر انطلاقا من المؤتمر العالمي للألسنية الذي انعقد بلاهاي سنة 1928 حيث سمح له هذا المؤتمر أن يكون المؤسس الحقيقي لعلم "الفونولوجيا" (la phonologie) كما مكّنه من طرح مجموعة من الأسس التي يتم الاعتماد عليها في التمييز بين الفونتيكا (la phonétique) بوصفها علما طبيعيا فيزيائيا "يختص بدراسة الجانب الفسيولوجي في الصوت الإنساني ويعتمد في بياناته على الأجهزة والآلات"⁽²⁾. وبين الفونولوجيا بوصفها علما يعنى بدراسة الأصوات اللغوية أثناء الأداء الفعلي للكلام، أي الأصوات من حيث خصائصها الوظيفية في الخطاب المنجز بمعزل عن طبيعتها الفيزيولوجية والفيزيائية.

ولذا فإنّ واسطة العقد في الفونولوجيا (علم الأصوات الوظيفي) هو الفونيم (phonème) أو الوحدة الصوتية التي تلعب دورا تمييزيا وظيفيا. وهكذا نجد أن الباحث الفونولوجي عند "تروبتسكوي" لا يهتم بالخصائص النطقية والفيزيائية والسمعية للأصوات، باعتبارها هدفا في ذاتها، بل يهتم بها باعتبارها مجرد وسيلة لتحديد الصوت اللغوي في إطار اللغة الواحدة"⁽³⁾.

(1) نقلا عن: ميشال زكرياء ، الألسنية (علم اللغة الحديث) ، المبادئ و الأعلام ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط2، 1983، ص236.

(2) عبد القادر عبد الجليل، علم اللسانيات الحديثة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2002، ص08.

(3) محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، دار قباء للنشر والتوزيع، القاهرة، 1998، ص36.

وقد جمع تروبتسكوي أسسه الوظيفية في كتاب أصدره سنة 1939 سماه "مبادئ الفونولوجيا" (Principes de phonologie) (1). حيث يعد هذا الكتاب المرجع الأول الذي يبين معالم الدراسة الوظيفية للغة، وبخاصة المستوى الفونولوجي منها، إذ "أرسى تروبتسكوي في كتابه هذا" دعائم نظام دقيق لتصنيف الأصوات الوظيفية، وبعبارة أخرى فإنه يقدم لنا نظاما يمكننا من معرفة النظام الصوتي في لغة ما، بدلا من أن نعالج تركيب نظامها الصوتي بالأسلوب الأمريكي، والمتمثل بعبارة (خذه أو دعه) على أساس أنه مجموعة من الحقائق المنفصلة (2).

ولئن كان "فرديناد دوسوسير" قد سبق تروبتسكوي في التمييز بين مصطلحي "فونتيكا" و"فونولوجيا" إلا أن ما قدمه دوسوسير لم يكن قائما على أسس وظيفية، إذ جعل مصطلح "الفونتيك" يدل على العلم الذي يتناول الأصوات اللغوية بالدراسة التاريخية مبررا تطوراتها وتغيراتها عبر الزمن، وهو بالتالي أحد الأقسام الأساسية لعلم اللغة، أما الفونولوجيا phonologie فتقوم في نظره على دراسة العملية الميكانيكية للنطق، وهي تقع خارج حدود الزمان، لأن جهاز النطق يبقى هو دائما نفسه، فالفونولوجيا ليست سوى نظام مساعد لعلم اللغة ولا يظهر إلا عند الكلام (3).

مفهوم الفونيم وخصائصه عند تروبتسكوي:

لاحظ تروبتسكوي أثناء دراسته الوظيفية (الفونولوجية) أن أي وحدة صوتية بإمكانها أن تدخل في تقابل مع وحدة أخرى، فتتميز عن غيرها من الوحدات، وذلك بتأديتها لدور وظيفي يتمثل في تغيير المعنى. من هنا نشأ

(1) ميشال زكرياء، الألسنية (علم اللغة الحديث) المبادئ والأعلام، ص 236.

(2) جفري سامسون، مدارس اللسانيات التسابق والتطور، ص 111.

(3) فاطمة الطبال بركة، النظرية الألسنية عند رومان جاكسون -دراسة ونصوص-

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط 1، 1993، ص 31.

مفهوم الفونيم عند تروبتسكوي حيث عرفه قائلاً: "هو أصغر وحدة في اللسان المدروس"⁽¹⁾.

إذ لا يمكن أن تتجزأ هذه الوحدة إلى وحدات أصغر منها، والفونيم عنده بمثابة العلامة المميزة إذ "لا يمكن لهذه العلامة أن تظهر في النظام اللغوي، إلا حينما تؤدي دوراً وظيفياً، وبالتالي فالفونيم كما يقول تروبتسكوي "هو وحدة وظيفية قبل كل شيء"⁽²⁾. وهو يختلف عن الصوت المفرد الذي يدرس من الناحية الفيزيائية والفيزيولوجية.

فصوت القاف - مثلاً - عندما ينطق لوحده ليس له أهمية في إطار الدراسة الصوتية الوظيفية، بينما لو نظرنا إليه في جانبه التركيبي في كلمة "قال" وتمت مقابلته بصوت الصاد في كلمة "صال" لأمكننا القول إن كلا من الصاد والقاف وحدتان صوتيتان وظيفيتان.

وإذا كان الأساس الذي يعتمد عليه "تروبتسكوي" في تحديد ماهية الفونيم هو "الوظيفة" فإن مفهوم الفونيم عند "سوسير" يتعين انطلاقاً من تصور آخر، إذ يعرفه بأنه: "مجموع التأثيرات السمعية والحركات النطقية للوحدات المسموعة والوحدات المنطوقة، كل منها بشرط الآخر"⁽³⁾.

ومع أن تروبتسكوي ألحّ على الجوانب العضوية والسمعية في وصف الفونيم، إلا أنه لم يعتبرها أساساً تقوم عليه الدراسة الوظيفية، وبالتالي لا يمكن أن يكون لها إسهاماً في تحديد ماهية الفونيم.

ولكي يبيّن تروبتسكوي خصائص الفونيم ووجوه تأديته وضع مجموعة من القواعد تتمثل فيما يلي:

(1) أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، 1996،

ص101.

(2) عبد الرحمن الحاج صالح، مدخل إلى علم اللسان الحديث، مجلة اللسانيات، العدد

07، ص10.

(3) عصام نور الدين، علم وظائف الأصوات اللغوية، الفونولوجيا، دار الفكر اللبناني،

بيروت، ط1، 1996، ص64.

- القاعدة الأولى: تتحقق هذه القاعدة عندما يأتي صوتان من لغة واحدة، وفي سياق صوتي واحد، ويمكن استبدال أحدهما بالآخر، دون أن يغيّر ذلك في معنى الكلمة، فيتم الحكم عندئذ على أن هذين الصوتين صورتان اختياريّتان لفونيم واحد.

"ويعني أن الوحدة الصوتية الواحدة قد تتحصل ههنا بكيفيتين ولا أثر لذلك في معنى الكلمة من ذلك مثلا حرف R بالفرنسية الحديثة فإنّ بعض الناطقين الفرنسيين الفصحاء ينطقون بها مثل الراء العربية (وهو النطق الأصلي الفرنسي القديم) وأكثرهم مثل الغين العربية، فهما صوتان مختلفان وحرف واحد في الفرنسية حاليا، إذ لا يتغير المعنى بوقوع أحدهما مكان الآخر، وكل وجه منهما يسمى عند العلماء الأوروبيين Variant و Allophone عند الأمريكيين"⁽¹⁾.

- القاعدة الثانية: تظهر هذه القاعدة إذا جاء صوتان في موقع صوتي واحد، وعملية استبدال أحدهما بالآخر سيؤدي إلى تغيير معنى الكلمة، وينتج عنه غموض في المعنى، وعليه فإنّ الصوتين هنا يعتبران وحدتين صوتيتين مختلفتين، أو هما صورتان واقعيّتان لفونيمين مختلفين. وهنا يكون التمييز بين هذين الوجدتين واقع على أساس "اختلاف الصوت واختلاف المعنى، والمعنى أمر مرتبط بالنظام اللغوي الواحد، فالكلمة لا تؤدي معناها إلا في لغتها، شبيه بهذا مقارنة الكلمتين (تين، طين)، اختلافهما في المعنى يقوم على اختلاف الكلمتين في الصوت الأوّل، ومعنى هذا أن إبدال أحدهما بالآخر يغير المعنى، لأنّ ذلك يؤدي إلى تكوّن كلمة أخرى بمعنى مغاير، ولو قال أحد الناس تين وهو يريد طين أو العكس لحدث لبس الفهم، ومن هنا نقول بأنّ التاء في العربية وحدة صوتية مستقلة والطاء وحدة مستقلة"⁽²⁾.

(1) عبد الرحمن الحاج صالح ، مدخل إلى علم اللسان الحديث، مجلة اللسانيات،

العدد 07، ص 13.

(2) محمود فهمي الحجازي، مدخل إلى علم اللغة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع،

القاهرة، 1998، ص 37.

- القاعدة الثالثة: تكون هذه القاعدة نتيجة لتقارب صوتي من حيث المخرج، أو من الناحية السمعية والنطقية فيعدّان الصوتان بذلك صورتين تركيبيتين لفونيم واحد.

"وذلك كتلفظ العرب الفونيم /ن/ بصور صوتية مختلفة حسب موقع هذا الفونيم في الكلمة.

فالنون الساكنة قبل صوت أسناني (كالشاء) تنطق أسنانية، والنون الساكنة قبل صوت لهوي ك(القاف) تنطق لهوية.

وهكذا تتعدّد صور (النون) باختلاف الأصوات التالية لها لأنها لا يمكن في بيئة معينة، أن تحلّ صورة أسنانية محل صورة لهوية، لأن الفونيم - كما يقول "جونز" - في لغة ما عائلة من الأصوات متقاربة في خصائصها، وتستعمل بطريقة لا تسمح أن تستعمل أحدهما في البيئة الصوتية نفسها التي يستعمل فيها الآخر أبداً"⁽¹⁾.

2. الوظيفية عند رومان جاكبسون:

ولد رومان جاكبسون بموسكو في 11 تشرين الأول 1896 من عائلة يهودية روسية عرفت باهتمامها الكبير بالعلوم المختلفة والثقافات المتنوعة، والذي انعكس بدوره على "رومان" فجعل له مكانة مميزة بين أصدقائه.

(1) عصام نور الدين، علم وظائف الأصوات اللغوية، الفونولوجيا، ص 67.

بدأت المرحلة التعليمية الأولى لـ: رومان جاكبسون في مؤسسة كبيرة تسمى "لازاريف" Lazareve. وهناك تأثر بمجموعة من الأساتذة وبخاصة في مجال تعلم اللغات المختلفة، كالفرنسية والألمانية واللاتينية، مما أهله لأن يعمل مترجما في بعثة الصليب الأحمر، وذلك عندما غادر موسكو سنة 1920 إلى براغ.

وقد كان لهذه المدينة بالذات دور كبير في تكوين شخصيته العلمية، إذ نال فيها الدكتوراه سنة 1930، والتقى فيها -أيضا- بلسانيين كبار أسس معهم "حلقة براغ الألسنية" وكان ذلك في سنة 1926، إلا أنه لم يستقر ببراغ بل واصل رحلاته العلمية إلى أن توفي سنة 1982⁽¹⁾.

ويمكن اجمال المراحل العلمية في حياة جاكبسون فيما يلي:

1. مرحلة موسكو وهي مرحلة اليقظة الوثابة.
2. مرحلة براغ: وهي فترة التأسيس، وتتميز بأن جاكبسون بدأ برنامجا منهجيا في اختياره ميادين عدّة ومحددة.
3. المرحلة الأمريكية: وهي مرحلة توطيد الاكتشافات وتوسيعها ضمن إطار مناهج مقننة⁽²⁾.

- الفونولوجيا عند جاكبسون:

ألف رومان جاكبسون كتابا أسماه " Essais de linguistique générale" (محاولات في اللسانيات العامة)^(*)، وخصص قسما كبيرا منه للدراسة الفونولوجية، واشترك مع صديقه "تروبتسكوي" في نقطة أساسية تتجلى في التمييز بين الفونتيكا والفونولوجيا، إذ اعتبر أن "لفظة الفونولوجيا تطلق

(1) فاطمة الطبال بركة، النظرية الألسنية عند رومان جاكبسون، ص18، 19، 20.

(2) المرجع نفسه، ص21.

(*) هناك من ترجمه: "مبادئ في اللسانيات العامة".

على مجموعة الوظائف اللغوية التي يؤديها الصوت، في حين تهدف الفونتيك إلى جمع المعلومات حول المادة الصوتية الخاصة من حيث خصائصها الفيزيائية والفيزيولوجية⁽¹⁾.

وكان أكثر ما اعتمد عليه رومان جاكسون لتبيان الخصائص الفونولوجية المختلفة للأصوات اللغوية هو التحليل السمعي مستعملاً أجهزة وآلات خاصة تساعد على دراسته للموجات الصوتية، واستطاع من خلال هذه الدراسة المتطورة أن يحدد الاختلافات التي يمكن أن تقع بين الوحدات الفونولوجية.

كما أولى جاكسون أهمية للدراسة الفونولوجية التاريخية متتبعا التغيرات التي تحدث للوحدات الصوتية للغة ما تاريخيا، وهذا عكس ما نادى به "فرديناد دسوسير" الذي أعطى الأولوية لدراسة التنظيم الفونولوجي الآني للغة.

كما قاده التحليل السمعي والنطقي المعتمد على الأجهزة والآلات إلى اكتشاف مفهوم جديد، وهو مفهوم السمات التمايزية أو المائزة.

(1) المرجع نفسه، ص 31.

مفهوم السمات التمايزية عند جاكبسون:

تتجلى السمات التمايزية عند جاكبسون حينما تكون هناك ثنائية فونمية، أو بمعنى آخر عندما يتقابل فونيم وآخر، (الفونيمات b/p يتقابلان في الفرنسية لأنهما يستخدمان في التمييز بين pierre و bière فتقابلهما لا يقوم إلا على سمة واحدة، وهو بالتالي ليس تقابلا كلياً شاملاً، وإنما ينحصر في العلاقة بين المجهور (b) وغير المجهور (p) فنحن لا يمكن أن نميز الفونيم المجهور إلا إذا كان هناك فونيم غير مجهور، وهذه الثنائية هي التي تجعل السمة أكثر وضوحاً وأكثر بروزاً⁽¹⁾.

وانطلاقاً من هذا فإن التمييز الوظيفي عند جاكبسون لا يحدث باستبدال فونيم بفونيم آخر فقط، بل يحدث -أيضاً- بهذه السمات التمييزية الخاصة، والتي هي أصغر من الفونيم، ذلك لأنّ الفونيم يتكون من ملامح (سمات) عدّة. وقد جمع جاكبسون هذه السمات من خلال دراساته السمعية في اثنتي عشرة سمة، من هذه السمات التضادات التالية: (مجهور/مهموس - غليظ/حاد - رخو/شديد - مزيد/ غير مزيد - شفهي/غثة - متكثف/منفلس - صائت/صامت..)⁽²⁾.

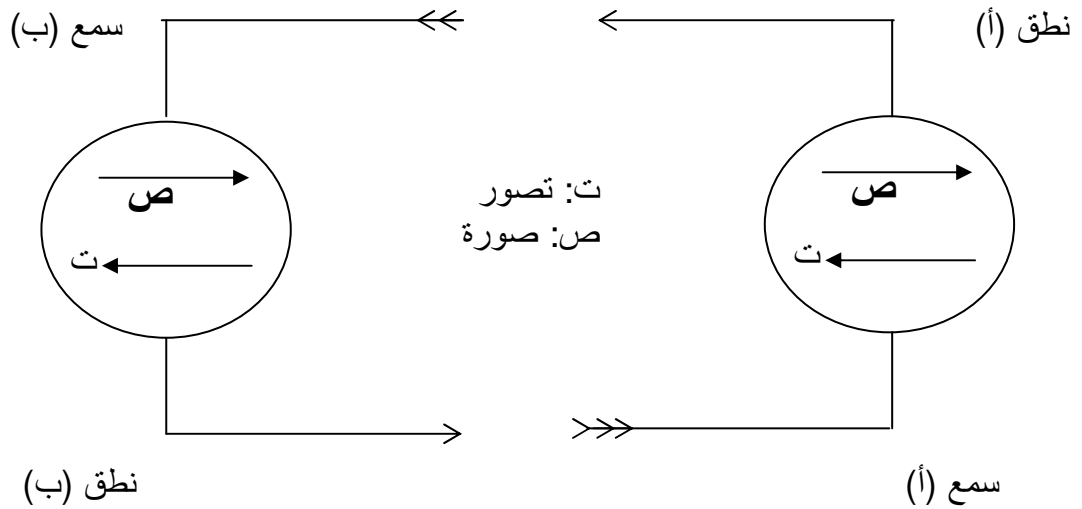
- النظرية التواصلية ووظائف اللغة:

لم يتكلم "فرديناد دوسوسير" عن الدورة التواصلية بمعناها الكامل، إنّما تكلم عن حلقة الكلام، وذلك بوجود شخصين "أ" و"ب" تكون عملية التواصل بينهما كما يلي⁽³⁾:

(1) النظرية الألسنية، ص 42.

(2) ميشال زكرياء، الألسنية (علم اللغة الحديث) المبادئ والأعلام، ص 252.

(3) فريناد دوسوسير، محاضرات في اللسانيات العامة، ترجمة يوسف غازي ومجيد نصر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، (د.ط)، ص 23.



وقد استعمل "جاكيسون" هذا المفهوم السوسيري للدورة الكلامية ليطوره إلى نظرية تواصلية تقوم على عناصر ستة مشكلة كالاتي:

محتوى

مرسل.....مرسلة.....مرسل إليه

اتصال

نظام رموز

وبفهم من هذا المخطط أن كل فعل تواصلية كلامي يكون كما يلي:
 "يرسل المرسل مرسلة إلى الملتقط وتتطلب المرسلة بادئا كي تكون فاعلة محتوى تشير إليه (هذا ما يدعوه البعض -أيضا- المرجع في تسمية غامضة بعض الشيء) وهذا المحتوى بإمكان الملتقط أن يفهمه، وهو إما كلامي وإما بالإمكان تحويله إلى كلام ومن ثم تتطلب المرسلة تنظيم رموز مشتركة كلياً أو أقله جزئياً بين المرسل والملتقط، وتتطلب المرسلة أخيراً اتصالاً، أي قناة فيزيائية، وارتباطاً سيكولوجياً بين المرسل والملتقط، ويتيح الاتصال هذا التواصل والاستمرار"⁽¹⁾.

(1) ميشال زكرياء، الألسنية (علم اللغة الحديث) قراءات تمهيدية، المؤسسة الجامعية

للدراستات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط2، 1985، ص85.

وتتولد عن هذه العناصر الاتصالية الستة وظائف لغوية مختلفة يبرز من خلال كل وظيفة أحد العناصر.

مرجعية

تعبيرية (انفعالية).....شعرية.....ندائية

إقامة الاتصال

ما وراء اللغة

1. الوظيفة التعبيرية أو الانفعالية: (Fonction emotive)

وتتمثل هذه الوظيفة في العلاقة التي تحدث بين المرسل والرسالة، كما يبرز من خلالها موقف المرسل، لأنّ الرسالة بطبيعتها تكشف عن صاحبها.

2. الوظيفة الندائية: (Fonction conative)

تظهر هذه الوظيفة في الجمل التي توجه إلى المخاطب أو المتلقي، إذ تثير انتباهه وينتج عنها ردود أفعال معينة "كما تدخل الجمل الأمرية ضمن هذه الوظيفة." (1).

3. وظيفة إقامة الاتصال: (Fonction phatique)

نستطيع أن نتعرف على هذه الوظيفة من خلال بعض الألفاظ أو المؤشرات اللغوية التي تستعمل للحفاظ على الاتصال وإبقائه مثل هذه الألفاظ "ألو".

4. وظيفة ما وراء اللغة: (Fonction methlinguistique)

يتم في هذه الوظيفة شرح ما غمض من المفردات، أو توضيح شفرة الاتصال، وتعتبر هذه الوظيفة "وظيفة واصفة للغة" (2).

(1) النظرية الألسنية، ص 66.

(2) أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002،

إذ تكون اللغة هنا هي مادة الدراسة "ومن خلال هذه الوظيفة ننقل من مستوى الخطاب العادي بين الأشخاص إلى مستوى الخطاب المتخصص العلمي الذي يتقنه العلماء والمختصون⁽¹⁾.

5. الوظيفة المرجعية: (Fonction référentielle)

لهذه الوظيفة أهمية كبيرة، لأنها تجمع كافة العناصر التواصلية كما تتم من خلالها الإفادة والتبليغ، وذلك "عندما تحدد العلاقات بين المرسله والشئ والغرض الذي ترجع إليه"⁽²⁾.

6. وظيفة إقامة الاتصال: (Fonction poetique)

تتجلى هذه الوظيفة في الجانب الفني الذي يمكن أن نلمسه في المرسله، فالكلمات تكتسب -انطلاقاً من هذه الوظيفة- قيمتها التأثيرية، "ويسمونها جاكبسون الوظيفة الشعرية لأنّ الشعر بموسيقاه وصوره يمثل أو يصور أحسن تصوير الجانب الجمالي الموجود في اللغة"⁽³⁾.

ما يمكن أن نلاحظه على هذه الوظائف الست، أنها تختلف في الأهمية، وهذه يمكن رده إلى اختلاف العناصر التواصلية فيما بينها من حيث الأهمية، كما يمكن أن تجتمع هذه الوظائف كلها في كلام واحد. ومثلما تطبق على المنطوق باستطاعتنا أن نطبقها على المكتوب.

(1) خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، دار القصة، الجزائر، 2002، ص30.

(2) النظرية الألسنية عند رومان جاكبسون، ص67.

(3) خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، ص31.

3. الوظيفية عند أندريه مارتينييه (Andre Martinet).

ولد "مارتينييه" سنة 1908 في مقاطعة السافوا Savoie بفرنسا. تخصص في اللغات الألمانية⁽¹⁾. وتقلد مجموعة من المناصب، منها مدير المجلة اللسانية النيويوركية "الكلمة" (Word) وكان ذلك سنة 1948، كما عمل أستاذا في السوربون بداية من سنة 1960، ومديرا للدراسات العليا في معهد الدراسات العليا بباريس، كما شارك في أعمال نادي براغ الألسني. تشكلت آراء مارتينييه الوظيفية في مجموعة من المحاور تمثلت فيما يلي:

- وظيفة اللغة La Fonction De La Langue
 - التقطيع المزدوج La Double Articulation
 - مفهوم الملاءمة Pertinence
 - الاقتصاد اللغوي Economie De La Langue
- #### 1. وظيفة اللغة La Fonction De La Langue

كان أول ماركرز عليه "أندريه مارتينييه" في أبحاثه ودراساته هو الوظيفة الأساسية للغة وهي التواصل، وهو مفهوم استقاه من حلقة براغ، وتتحقق هذه الوظيفة داخل المجتمع الذي يتكلمها، فاللغة بهذا المعنى أداة يستعملها أبناء المجتمع الواحد في بيئة معينة، بغية تحقيق تواصل فيما بينهم، غير أنه إذا كان التواصل هو الوظيفة الجوهرية للغة إلا أن مارتينييه "لا ينفي بقية الوظائف التي تؤديها اللغة، بل يقرّ بها ويعتبرها ثانوية، كما يرى أن اللغة ليست نسخا للأشياء ونقلها آليا لها، بل هي بنى منظمة ومتراصة ومتكاملة، يتطلّع المتكلم من خلالها إلى عالم الأشياء والأحاسيس، وهو ما ينتج الخبرة الإنسانية"⁽²⁾.

(1) ميشال زكرياء، الألسنية (علم اللغة الحديث) المبادئ والأعلام، ص 252.

(2) نعمان بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة، مكتبة الآداب، القاهرة، ص 104.

وبرى مارتينييه -كغيره من البنيويين- أنّ اللغة بنية تتكون من عناصر لغوية مختلفة، يؤدي كل عنصر منها وظيفة معينة تسهم هذه الوظيفة في تأمين استمرار الوظيفة الجوهرية وهي التواصل⁽¹⁾.

كما تتحدد طبيعة التركيب الوظيفي انطلاقاً من الصلات والعلاقات القائمة بين هذه العناصر، وعلى رأسها المونيمات (les monèmes). وهي الوحدات الصغرى الدالة. وفضلها الوظيفيون على مصطلح الكلمة، لما تحتويه من دقة واستيفاء للدلالة الصحيحة على المعنى. وهذا ما صرح به أندريه مارتينييه عندما قال: "إن ما ندعوه كلمة هو على الأغلب، وبتعابير وظيفانية مونيم وحيد أو مصحوب بكيفياته (أي بمحدداته التي لا يمكن تحديدها) وبميزات وظيفته إذا تأخرت هذه الكيفيات وهذه العناصر الوظيفية عنه في السلسلة"⁽²⁾.

ولا تقتصر وظيفة العناصر اللغوية على العلاقات الموجودة بينها، بل -أيضاً- على موقع كل عنصر في البنية اللغوية. وهذا يعني أن المونيمات يجب أن تنتظم انتظاماً صحيحاً حتى تظهر كل وظيفة تركيبية لكل مونيم. وقد جعل مارتينييه التركيب الإسنادي هو نواة الجملة، والتركيب الإسنادي كما هو معلوم يتكون من مسند (حكم) ومسند إليه (محكوم عليه)، وهذا التركيب هو تركيب مستقل لأنه يدل بنفسه على وظيفته، أما بقية العناصر فمتعلقة به وهي فضلات تضاف لتحديد الزمان والمكان أو لتخصيص أحد عناصر الإسناد، فإذا حذفناها لا تختل الجملة، إذ إن الوقف ممكن بعد التركيب الإسنادي⁽³⁾.

⁽¹⁾ Andre martimet, elements de linguistique generale, librairie armand colin, paris, 1970, p09.

⁽²⁾ أندريه مارتينييه ، وظيفة الألسن وديناميتها، ترجمة نادر سراج، دار المنتخب العربي

للدراستات والنشر والتوزيع ، بيروت، لبنان، ط1، 1996، ص100.

⁽³⁾ خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، ص106.

غير أن هذه الوحدات الخارجة عن التركيب الإسنادي لا يؤثر حذفها على نواة الجملة، ولا يمكن الاستغناء عنها في كل الأحوال. إذ إنها تسهم في تحديد المعنى الكلي الشامل للجملة ويكن تقسيم هذه الوحدات أو الألفاظ إلى ثلاثة أقسام.

أ. اللفظة المستقلة: *Le monème autonome*

ويتمثل هذا القسم في الوحدات التي تستقل برتبتها داخل الجملة، وبالتالي فهي وحدات لا تكتسب وظيفتها من علاقتها مع بقية الوحدات، بل وظيفتها متضمنة في بنيتها. وهذا مثل ظروف الزمان كأمس Hier حيث يمكن أن تقع في مواقع مختلفة إلا أنها تؤدي الوظيفة نفسها.

ب. اللفظة التابعة: *Le monème dependant*

تمثل هذه اللفظة الوحدات التي تبقى دائما متصلة بغيرها حتى تحدد وظيفتها داخل الجملة، فهي وحدات لا تستقل بنفسها وإنما تبقى دائما تابعة، فالاسم المجرور -مثلا- في العربية مقترن بحرف الجر الذي لا بد أن يوجد حتى يتبين الاسم المجرور من غيره. وكذا الشأن بالنسبة للمضاف إليه، إذ يلزم أن يسبقه مضاف.

ج. اللفظة الوظيفية: *Le monème Fonctionnel*

سميت هذه اللفظة بالوحدة الوظيفية لأنها تحدد وظيفة عناصر أخرى، وهي وحدات لا وظيفة لها في حد ذاتها، إلا أنها تكسب ما يأتي بعدها وظيفة معينة، وهذا مثل أدوات النصب والجر وما شابهها في العربية.

2. التقطيع المزدوج *La Double Articulation*

إذا كانت اللغة عند مارتينييه نظام تواصلية، يتم من خلاله إيصال الأفكار والمشاعر إلى الآخرين، فإن هذا النظام اللغوي يختلف عن غيره من بقية الأنظمة التواصلية، بأنه قابل إلى التقطيع إلى مستويين: مستوى الوحدات الدالة، وتتمثل في المونيمات (*les monèmes*) والمستوى الثاني مستوى ناتج عن تقطيع هذه المونيمات إلى وحدات أصغر هي الفونيمات أو الصوتيات.

يقول مارتينييه: "اللغة أداة تواصل تحلل بواسطتها التجربة البشرية تحليلًا يختلف من مجموعة إلى أخرى عن طريق وحدات ذات دلالة، وشكل صوتي هي اللفاظ (monèmes) وتقطع هذه اللفاظ بدورها إلى وحدات مميزة متتالية هي الصواتم (phonèmes) وعددها محدود في كل لغة، كما أنها تختلف أيضًا من لغة إلى أخرى، من حيث طبيعتها وعلاقة بعضها ببعض" (1).

وهذا التقطيع يمكن إجراؤه على جميع اللغات الطبيعية وإن اختلف في إجراءاته وتحديد عناصره من لغة إلى أخرى وبهذا فإن "اللسان البشري أداة تبليغ يتم وفقه تحليل التجربة البشرية بكيفية مختلفة عند كل قوم إلى وحدات ذات محتوى دلالي ومركب صوتي هي الكلمات، وأن المركب الصوتي ينقطع بدوره إلى وحدات متميزة متتالية هي الأصوات وتكون بعدد محدود في كل لسان إلا أن طبيعتها وعلاقتها المتبادلة تختلف من لسان إلى آخر" (2).

غير أنه إن كانت جميع اللغات الطبيعية ثابتة للتقطيع إلا أنه يوجد بعض الحالات التي يستعصي فيها التقطيع كأن يكون -مثلاً- "الاستفهام بالتنغيم دون الأداة للتمييز بين الإخبار والاستفهام ففي قول أبي ربيعة:

ثُمَّ قَالُوا تُحِبُّهَا قَلْتُ بِهِرًا: . عدد النجوم والحصى

فقد أغنى التنغيم الاستفهامي في قوله (تحبها) عن أداة الاستفهام، فحذفت الأداة، وبقي معنى الاستفهام مفهوماً من السياق العام للخطاب" (3).

3. مفهوم الملاءمة Pertinence

ينطلق "أندريه مارتينييه" لتحديد مفهوم الملاءمة، من أن كل علم له سماته الخاصة التي تتلاءم والبحث فيه، "ففي علم الحساب على سبيل

(1) عبد القادر المهبري، نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1993، ص233.

(2) سعدي الزبير، العلاقات التركيبية في القرآن الكريم، دراسة وظيفية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، ص24.

(3) أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص112.

المثال، نعتبر الأعداد بمثابة السمات المناسبة فيما يتعلق بهذا العلم، وفي علم الهندسة يكون التركيز على الأشكال الهندسية التي هي السمات الواجب دراستها⁽¹⁾.

والشأن نفسه بالنسبة للسانيات، إذ يجب أن نستخرج الوحدات التي تلائم البحث والتحليل، وتهمل بقية السمات التي لا فائدة منها في الدراسة، ولا تسهم في تحديد مستوياتها، وعليه "فإنّ اختيار وجهة النظر الوظيفية يستمد من الاعتماد الراسخ بأنّ كل بحث علمي يتأسس على إثبات ملاءمة ما، وأنّ الملاءمة التواصلية هي التي تسمح بشكل أفضل فهم طبيعة دينامية اللغة"⁽²⁾.

4. الاقتصاد اللغوي *Economie De La Langue*

لاحظ "مارتينييه" أثناء دراساته اللغوية أن المتكلم يستعمل مفردات قليلة، إلا أنه يستطيع من خلالها نقل معان عدة فحاول استثمار هذه الفكرة في مجال التطور اللغوي، وطبق إيّاها على النظام اللغوي بجميع مستوياته، وفي مقدمتها المستوى الصوتي، موضحاً معنى الاقتصاد في هذا المستوى "بأنّه الاكتفاء بالقليل من الحروف، مع إمكانية تغطية كل حاجات التعبير"⁽³⁾. مع العلم أن هذه الحروف القليلة المعبّرة عن معان كثيرة، أو المليية لأغراض، لا يوجد بينها تعارض أو التباس يقول "مارتينييه": "إن عدد العمليات اللفظية البسيطة التي لا يمكن أن تلتبس بعضها ببعض في نظام صوتي قليل. ويمكن أن يزداد عددها بتركيبها بعضها في بعض وخاصة التي تقبل التركيب.. إذ لا تمنع العمليات الأخرى وذلك مثل اهتزاز الأوتار الصوتية، فإنها لا تعارض أبدا حركات الشفتين أو حركات اللسان، ولا تمنع الصوت الذي يحدث هذا الاهتزاز إدراك السامع لاحتكاك الحروف الرخوة"⁽⁴⁾.

-الوظيفية عند "فيرث" (1845-1912) Firth

(1) ميشال زكرياء، الألسنية (علم اللغة الحديث)، المبادئ والأعلام، ص 256.

(2) أندريه مارتينييه، وظيفة اللسان وديناميتها، ص 97.

(3) عبد الرحمن الحاج صالح، مدخل إلى علم اللسان الحديث، مجلة اللسانيات، ص 27.

(4) المرجع السابق، ص 28.

يعتبر فيرث من أبرز أعلام مدرسة لندن اللسانية، بما تركه من بصمات ظلت جلية عند تلامذته، وبخاصة المنحى الوظيفي الذي نحاه، إذا أضفى على الدراسة الوظيفية صبغة جديدة تركزت على المعنى بالدرجة الأولى، والعوامل التي تؤدي إلى التأثير فيه وتغييره. رأى "فيرث" أن المعنى لا يمكن "أن ينكشف إلا من خلال تسييق الوحدة اللغوية، أي وضعها في سياقات مختلفة"⁽¹⁾.

غير أن مفهوم السياق عند "فيرث" لا يقتصر على الاستعمال اللغوي للكلمة فحسب: أي مراعاة ما يجاور الكلمة من أفاظ. بل يتعداه إلى الاعتناء بالمواقف الثقافية، العاطفية والاجتماعية المختلفة والتي تنتج فيها اللغة، وهو ما اصطلح عليها بـ "context of situation" وهو مفهوم استعمله العالم البولندي الأصل "مالينوفسكي" الذي كان أستاذاً للأنثروبولوجيا في لندن.

وطور هذا المفهوم "فيرث" مصرحاً أن "اللغة يجب أن تدرس كجزء من المنظومة الاجتماعية"⁽²⁾.

ولكي يتم دراسة المعنى داخل الجملة وتحليلها، حسب ما يقتضيه سياق الحال، لا بدّ أن تراعى مجموعة من المعايير منها ما لدى المتكلم من مكانة اجتماعية، ومرجعية معرفية وثقافية، وهل المتكلم ذكر أم أنثى، وهل هو صغير أم كبير إلى غير ذلك من هذه الفوارق.

كما يؤخذ بعين الاعتبار -أيضاً- الكيفيات النطقية المختلفة وما يصحبها من نبر أو تنغيم أو استعمال إشارات معينة. وكذلك ما يتصل مباشرة بالحدث اللغوي من الأمور المادية.

وتدخل شخصية المستمع -أيضاً- في تحديد سياق الحال، فقد يتأثر مستمع بكلام لا يتأثر به آخر.

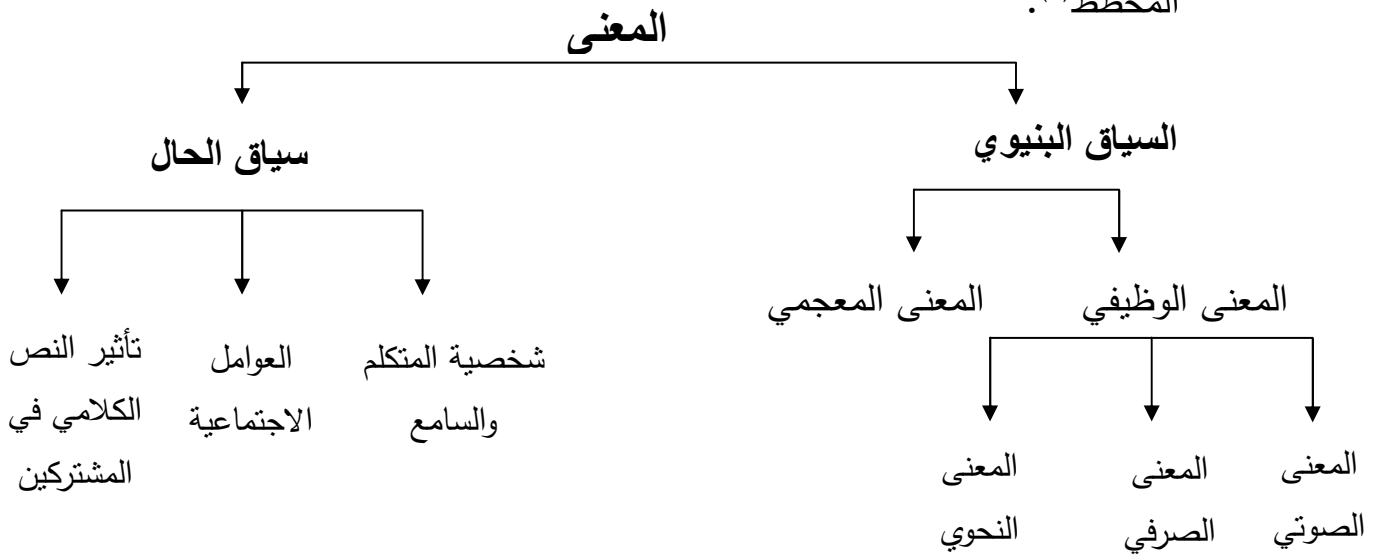
(1) أحمد مختار عمر، علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، ط5، 1998، ص69.

(2) يحي أحمد، الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، مجلة عالم الفكر، الكويت، المجلد العشريون، العدد الثالث، ص82.

"وهكذا يتبين أن مفهوم المعنى عند "فيرث" ليس شيئاً في الذهن، أو علاقة متبادلة بين اللفظ وصورة الشيء الذهنية، وإنما هو مجموعة من الارتباطات والمميزات اللغوية التي تتشكل في موقف لغوي يحددها السياق، فالمعنى إذاً كل مركب من مجموعة من الوظائف اللغوية الصوتية والنحوية والمعجمية، وهذا هو السياق اللغوي وينضاف إليه سياق الحال المتمثل في الظروف الاجتماعية والنفسية والثقافية للمتكلم والمستمع"⁽¹⁾.

ويمكن إجمال مستويات تحليل المعنى عند "فيرث" ومن تبعه في هذا

المخطط⁽²⁾.



(1) مهدي أسعد عرار، جدل اللفظ والمعنى، دراسة في دلالة الكلمة العربية، دار وائل

للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2002، ص40.

(2) المرجع نفسه، ص42.

مدخل

الوظيفية في اللسانيات الغربية

نشأة ابن زيدون:

هو أبو الوليد أحمد بن عبد الله بن زيدون، ولد سنة 394هـ/أواخر 1003م في "الرصافة" وهي ضواحي قرطبة ببلاد الأندلس، ونشأ في أسرة ثرية تشتهر بالعلم، وذات أصل عربي عريق، فوالده عبد الله بن زيدون المخزومي يمتدّ نسبه إلى بني مخزوم، قبيلة خالد بن الوليد.

وكان عبد الله من فقهاء "قرطبة" ومن كبار أعلام المذهب المالكي، وعرف بغزارة علمه، وسعة ثقافته، وبلاغته، كما عرف بمكارم الأخلاق، وهو من المستشارين الذين كان يلجأ لهم ذوو الشأن في الأمور الخطيرة.

خاض ابن زيدون مرحلتين في تحصيل العلم، فقد درس في المرحلة الأولى كتابة الخط، وقراءة القرآن الكريم، وتعلّم النحو والصرف، ورواية الشعر والحساب، ودرس في المرحلة الثانية تفسير القرآن الكريم، وعلوم الدين وأصول اللّغة العربيّة والشعر، وعلم المفردات والفلسفة، والتاريخ، والجغرافيا، وجانبا من الطبّ والفلك والرياضيات⁽¹⁾.

كان ابن زيدون طموحاً إلى المجد والسيادة، وأدرك أن هذا الطموح لا يمكن أن يتحقق إلاّ بعمل كبير يكون طريقاً للوصول.

فاستغلّ الموجات الثورية التي نشبت في قرطبة، واشترك في الثورة التي ذهبت بملك الأمويين والحمويين والعلويين، ووقف إلى جانب ابي الحزم بن جهور، الذي كان متطلّعا إلى الحكم، ووصفه الفتح بن خاقان في "قلائده" بأنه كان "زعيم الفتنة القرطبيّة، ونشأة الدولة الجمهوريّة".

وقد قرّبه أبو الحزم بن جهور، لما استولى على زمام الأمر، ومنحه لقب ذي الوزارتين⁽²⁾.

(1) فوزي خضر، ابن زيدون - شاعر الحب المعذب -، الدار المصرية اللبنانية، (د.ط.)، ص22.

(2) ابن زيدون، ديوان ابن زيدون، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1979، ص05.

وهكذا صار ابن زيدون أحد رجال الدولة الذين لهم مكانتهم الخاصة، كما صار واحدًا من الشعراء البارزين، حيث ساعده منصبه على انتشار قصائده في أماكن كثيرة من بلاد الأندلس.

سبب كتابة الرسالة الهزلية:

كانت بقرطبة امرأة ظريفة تسمى "ولادة" وهي بنت المستكفي بن عبد الله بن الناصر لدين الله الأموي، تميّزت بميزات خاصة، حيث كانت غاية في الجمال وعلى قدر وافر من العلم، كما كانت شاعرة أدبية، أقامت صالون أدبياً - قبل أن تعرف نساء فرنسا الصالونات الأدبية بزمن طويل - وكان يحضر صالونها كبار رجال الأدب والفن والعلم في قرطبة.

زار الوزير ابن زيدون صالون الأميرة ولادة للمرة الأولى فأبهره ما تتميز به من سمات أفردتها عن بنات زمانها، كما وجدت هي فيه ملامح لم تعهدها في أقرانه، فهو شابّ وسيم ظريف، مرح، ذو ثقافة واسعة. فنشأ شغف وميل من كليهما، أدّى إلى تبادل الشعر بينهما.

وكان ممن يداوم حضور صالون الأميرة ولادة الوزير أبو عامر بن عبدوس، حيث أعجب بها أيّما إعجاب، حتى أرسل إليها امرأة من جهته تستملئها إليه، وتذكر لها محاسنه ومناقبه وترغّبها في التفرد بمواصلته، فبلغ ابن زيدون ذلك، فكتب رسالة هزلية، تتضمن غرائب من سبّ أبي عامر والتهكّم به والهجاء له، وجعلها جواباً له على لسان ولادة، وأرسلها إليه عقب رجوع المرأة. فبلغت منه كل مبلغ، واشتهر ذكرها في الآفاق، وأمسك ابن عبدوس عن التعرض لولادة، إلى أن انتقل ابن زيدون إلى اشبيلية ومات بها⁽¹⁾.

(1) ابن نباتة، سرح العيون في شرح رسالة ابن زيدون، ص 24.

1. الدراسة الوظيفية التركيبية:

أ. **وظيفة الفاعل:** الفاعل في "النحو الوظيفي" وظيفة تركيبية أو لى تأخذ أدواراً دلالية مختلفة، أبرز هذه الأدوار وأولها والتي ينفرد بها الفاعل دون المفعول، هو دور المنفذ، حيث يتصدر هذا الدور بقية الأدوار باعتباره مصدر التنفيذ.

والفاعل كما هو معروف -أيضا- عمدة وركن أساس وليس ثانوي من أركان الجملة، يسند إليه فعل أو ما كان بمنزلته، والعامل في الفاعل يكون لفظيا ولا يكون معنويا، والأصل في الفاعل أن يكون معمولا لفعل، غير أنه قد تأخذ مكان الفعل صيغ أخرى تحدّد وظيفة الفاعل من حيث الدور الدلالي الذي يأخذه والعلامة الإعرابية والرتبة.

من هذه الصيغ: اسم الفعل، واسم الفاعل، وصيغ المبالغة والصفة المشبهة "والأسماء الجامدة التي تؤول بمشتق مثل الأعداد في قوله: هذا رجل عشرة أبنائه... وتقدير الجملة هذا رجل بالغ أبنائه عشرة"⁽¹⁾.

وإذا تتبعنا وظيفة الفاعل في تراكيب الرسالة الهزلية لابن زيدون نجدها تختلف من تركيب لآخر، سواء من حيث الدور الدلالي الذي تأخذه، أو من حيث الصيغ المحددة لهذه الوظيفة، أو بتعبير نحائنا العرب الصيغ العاملة في الفاعل.

فنجد من تراكيب الرسالة ما جاء اسم الفاعل فيها هو المحدّد لوظيفة الفاعل، واسم الفاعل "صفة تؤخذ من الفعل المبني للمعلوم، لتدلّ على معنى وقع من الموصوف بها أو قام بها على وجه الحدوث لا على وجه الثبوت"⁽²⁾.

(1) عبده الراجحي، التطبيق النحوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط2، 1998، ص178.

(2) أحمد الخوص، قصّة الإعراب (أسلوب متطور في الصرف وبنية الكلمة)، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، (د. ط)، ص66.

ومثال ذلك في الرسالة قول ابن زيدون: « **البَيْنُ سَقَطُهُ، الفَاحِشُ غَاطُهُ** » فكلمتي: سقطُ وغلطُ، أديا وظيفة الفاعل، والمسند لهذه الوظيفة أو المحدد لها هو اسم الفاعل.

ولا نجد في نص الرسالة إلا تركيبا واحداً كان فيه الفاعل معمولاً للصفة المشبهة وهو قول ابن زيدون: « **حَسَنٌ فِيهَا مَنْ تَوَدُّ** » حيث أخذ الاسم الموصول "من" وظيفة الفاعل وقد حدّد هذه الوظيفة الصفة المشبهة "حَسَنٌ". وهذا التركيب مأخوذ من قول الشاعر ابن أبي ربيعة:

فَتَضَاحَكُنْ وَقَدْ قُلْنَ لَهَا حَسَنٌ فِي كُلِّ عَيْنٍ مِنْ تَوَدُّ⁽¹⁾

وأغلب التراكيب التي تضمنت وظيفة الفاعل كان المحدد لهذه الوظيفة هو الفعل الماضي، "وحيث نذكر الماضي يجب أن ننتبه إلى أنه قد يكون ماضيا صورة ودلالة، وماضيا صورة لا دلالة، وماضيا دلالة لا صورة، ثم يضطلع بوظيفة زمانية أساسية وماضيا آخر لا تتم وظيفته الزمانية إلا بذكر قرائن لفظية تكمله وتوضحه"⁽²⁾.

وهذا ما نجده في بعض مواضع الرسالة، حيث تغيرت الدلالة الزمنية للفعل الماضي، كما حصل في هذه التراكيب: « **وَاللَّهِ لَوْ كَسَاكَ مُحَرَّقُ الْبُرْدَيْنِ، وَحَلَّتْكَ مَارِيَةٌ بِالْقَرْطَيْنِ، وَقَلَّدَكَ عَمْرٌ وَالصَّمْصَامَةُ، وَحَمَلَتْكَ الْحَارِثُ عَلَى النِّعَامَةِ** » فالأفعال الواردة في هذه التراكيب كلها بصورة الفعل الماضي الدال على المستقبل، وهذا لاتصال "لو" الشرطية بها، وذلك لأنّ "لو" تقتضي فعلا ماضيا كان يتوقع ثبوته لثبوت غيره"⁽³⁾.

(1) جمال الدين بن نباتة المصري، شرح العيون في شرح رسالة ابن زيدون، مطبعة

المدني، القاهرة، (د.ط)، ص356.

(2) عبد المالك مرتاض، النص الأدبي من أين؟ وإلى أين؟، ديوان المطبوعات الجامعية،

الجزائر، 1983، ص66.

(3) بكري عبد الكريم، الزمن في القرآن الكريم، دراسة دلالية للأفعال الواردة فيه، دار الفجر

للنشر والتوزيع، مصر، ط2، 1999، ص266.

ونجد -كذلك- من التراكيب التي جاء فيها الفعل بصورة الماضي الدال على المستقبل قول ابن زيدون: «فَإِذَا صِرْتَ إِلَيْهَا عَبَثٌ أَكَّارُهَا بِكَ، وَتَسَلَّطَ نَوَاطِيرُهَا عَلَيْكَ»، إذ جاءت الدلالة المستقبلية للأفعال الواردة في هذه التراكيب، نتيجة ارتباط الفعل "صرت" بقرينة لفظية تمثلت في "إذا" التي هي ظرف لما يستقبل من الزمان، تتضمن معنى الشرط، فاستلزم أن يأتي الفعلان "عبث" و"تسلط" بصيغة الماضي الدال على المستقبل، لأنَّ تحققهما مرتبط بتحقق الفعل الذي قبلهما.

والجدير بالملاحظة -كذلك- هو ورود وظيفة الفاعل في أغلب تراكيب الرسالة الهزلية، بصيغة الضمير، سواء كان هذا لضمير مستتراً أو بارزاً، ومعلوم أنَّ "المستتر معتبر في الفهم كأنه موجود، ولا يستتر الفاعل إلا إذا كان السياق كاشفاً عنه، بحيث يصبح ذكره لغواً، كأن يكون الفعل للمتكلم أو المخاطب المفرد، أو الغائب الذي يغني ضميره عن الاسم المتقدم، وهذا الضمير من حيث الدلالة يتساوى مع الاسم الذي يدلُّ عليه"⁽¹⁾.

ومن أكثر الضمائر التي مثلت وظيفة الفاعل في نص الرسالة ضمير المخاطب التاء، وهذا لأنَّ أغلب كلام ابن زيدون موجّه إلى شخص معيّن وهو ابن عبدوس، ساخراً منه ومتهكماً، فاستدعى السياق استعمال ضمير الفاعل للمخاطب: كما هو واضح في هذه التراكيب: «... قَاطِعَةٌ أَنْ كَ انْفَرَدت بِالْجَمَالِ، وَاسْتَأْثَرَتْ بِالْكَمَالِ، وَاسْتَعْلَيْتِ فِي مَرَاتِبِ الْجَلَالِ، وَاسْتَوَلَيْتِ عَلَى مَحَاسِنِ الْخِلَالِ، حَتَّى خَلْتِ أَنْ يُوسُفَ -عَلَيْهِ السَّلَامُ- حَاسِنَكَ فَغَضِبْتَ مِنْهُ، وَأَنَّ قَارُونَ أَصَابَ بَعْضَ مَا كُنْتَ، وَالنَّظْفَ عَثَرَ عَلَى فَضْلِ مَارِكُزَتِ». «

(1) محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، (د.ط.)، 2003، ص132.

فالتاء في جميع الأفعال الواردة في هذه التراكيب باستثناء الفعل "سَلَتْ" تمثل وظيفة الفاعل في صورة ضمير المخاطب ذلك أنّ "الضمير في حقيقة أمره هو الاسم من حيث الدلالة"⁽¹⁾.

والضمير في الأفعال السابقة الذكر يحيل إلى اسم معيّن وهو ابن عبدوس، إذ هو المقصود من الكلام، وهو الذي أخذ دور المنفّذ. وتتكرّر هذه التاء في تراكيب الرسالة، بوصفها تاء مثّلت وظيفة الفاعل، وأخذت الدور الدلالي المنفّذ، والتي استعملها الكاتب كأحدى وسائل التهكم والسخرية، وإظهار الذم بصيغة المدح كما في قوله «... وَأَنْكَ نَهَجْتَ لِأَبِي مَعَشَرَ طَرِيقَ الْقَضَاءِ، وَأَظْهَرْتَ جَابِرَ بْنَ حَيَّانَ عَلَى سِرِّ الْكِيمِيَاءِ، وَأَعْطَيْتَ النِّظَامَ أَصْلاً أَدْرَكَ بِهِ الْحَقَائِقَ، وَجَعَلْتَ لِلْكَنْدِيِّ رَسْمًا اسْتَخْرَجَ بِهِ الدَّقَائِقَ». ومقام الرسالة هو الذي يبيّن أنّ هذا الكلام من باب الذم وليس من باب المدح، وأنّ حقيقة المعنى خالفت ظاهر الألفاظ.

ويكثر ابن زيدون من هذا الأسلوب في الرسالة، ذلك أنّه من أرقى أساليب السخرية والتحقير، فنجده يتكرر في مواضع كثيرة، كما هو الحال في قوله: «... وَأَنْكَ لَوْ شِئْتَ خَرَفْتَ الْعَادَاتِ، وَخَالَفْتَ الْمَعْهُودَاتِ فَأَحْلَتِ الْبَحَارَ عَذْبَةً، وَأَعَدْتَ السَّلَامَ رَطْبَةً، وَنَقَلْتَ غَدًا فَصَارَ أَمْسًا، وَزَدْتَ فِي الْعُنَاصِرِ فَكَانَتْ خَمْسًا.».

وقليل ما يلتفت ابن زيدون من ضمير المخاطب إلى ضمير المتكلّم، "والالتفات يعني في اصطلاح البلاغيين التحول عن معنى إلى آخر، أو عن ضمير إلى غيره، أو عن أسلوب إلى آخر... ومغزى الالتفات وقيّمته البلاغية أنه يأتي بغير المتوقع لدى القارئ أو السامع، فيؤدي إلى حالة من التيقظ

(1) خليل أحمد عمّاية، في التحليل اللغوي، منهج وصفي تحليلي وتطبيقه على التوكيد اللغوي، والنفي اللغوي، وأسلوب الاستفهام، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط1، 1987، ص254.

الذهني والنشاط العقلي، ويبعد عن المتلقي ما قد يصيبه من ملل نتيجة السير على نمط واحد من أنماط التعبير⁽¹⁾.

وما كان التفات ابن زيدون من ضمير المخاطب إلى ضمير المتكلم، إلا إظهاراً لغضب ولادة وحقدتها على ابن عبدوس كما جاء في قوله: «لأنني قلت: ... ونخرت وكفرت، وعبست وبسرت، وبدأت وأعدت، وأبرقت وأرعدت، وهممت ولم أفعل وكدت وليتني».

ويكثر في تراكيب الرسالة استعمال ضمير الفاعل مقدراً غير ظاهر، وذلك لأن ما يدلّ عليه غالباً ما يكون مقدّماً، لأنّ طبيعة التركيب تطلّبت ذلك، أو للاهتمام والعناية بالمقدّم، كما في قول صاحب الرسالة: «حتّى خلت أن يوسف عليه السلام حاسنك فغضضت منه، وأنّ امرأة العزيز رأتك فسلت عنه، وأنّ قارون أصاب بعض ما كنزت، والنطف عشر على فضل ما ركزت، وكسرى حمل غاشيتك، وقيصر رعى ماشيتك، وأزد شير جاهدا ملوك الطوائف لخروجهم عن جماعتك، والضحاك استدعى مسالمتك، وجذيمة الأبرش تمنى منادمتك، وشيرين قد نافست بران فيك، وبلقيس غايرت الزباء عليك».

فنجد من خلال هذه التراكيب أن الفاعل مقدّر غير ظاهر في الأفعال التالية: حاسن/ رأّت / سلّت / أصاب / عشر / حمل / رعى / قتل / جاهد / استدعى / تمنى / نافست / غايرت.

وهذا لأنّ الأسماء المقدمة على هذه الأفعال، والتي يعود عليها ضمير الفاعل المقدّر، كلّها أسماء معروفة ارتبطت بقصص وأحداث معينة، وكلّما ذكر اسم من هذه الأسماء إلا ويرجع ذهن القارئ أو المستمع إلى القصة أو الحادثة التي ارتبطت به، فكان لا بدّ من أن تتصدّر هذه الأسماء التراكيب.

والغرض من الرسالة استدعى أن يكون الفاعل في معظم تراكيبيها بصيغة المفرد، سواء كان ضميراً أو اسماً، وما ورد بصيغة المثنى أو الجمع

(1) فتح الله أحمد سليمان، الأسلوبية. مدخل نظري ودراسة تطبيقية، مكتبة الآداب،

القاهرة، (د.ط)، 2004، ص224.

قليل جداً، ولا نعثر عليه إلا في بعض المواضع، كما جاء هنا: «... وكلاهما قلّدك في العلاج، وسألك عن المزاج، واستوصفك تركيب الأعضاء، واستشارك في الداء والدواء».

حيث يقدر فاعل: قلّد وسأل واستوصف واستشار بضمير الغائب هما، الخاص بالمتنى الذي يعود على كلمة كلاهما، التي تحيل إلى اسمين معروفين في علاج الأمراض وصناعة الدواء، ذكرهما المؤلف في التركيب السابق، وهما بقراط وجالينوس^(*).

أما الفاعل بصيغة الجمع فلا نجده إلا في موضع واحد، وذلك في قوله: «عبت أكاروها بك، وتسلط نواطيرها عليك».

والأصل في الفاعل أن يتقدم على المفعول به "على اعتبار أن اللغة العربية من نمط ف فا"⁽¹⁾ إلا أنه قد تتغير رتبة الفاعل فيتأخر عن المفعول به أو يحصل ما يسمى عند النحاة والبلاغيين بظاهرة التقديم والتأخير.

ويكون ذلك كما قال ابن جني على ضربين "أحدهما ما يقبله القياس والآخر ما يسهله الاضطرار، الأول كتقديم المفعول على الفعل تارة وعلى الفعل الناصبه أخرى، كضرب زيداً عمرو، وزيداً ضرب عمرو"⁽²⁾.

غير أننا قليلاً ما نجد في نص الرسالة تركيباً تقدم فيه المفعول به على الفاعل، إلا ما اضطرر إليه الكاتب واستلزمه التركيب، كأن يكون المفعول ضميراً اتصل بالفعل، كما حصل في هذه التراكيب: «والله لو كساك مُحرق البردين، وحلتك ماريه بالقرطين، وقلّدك عمرو الصمصامة، وحملك الحارث على النعامة».

(*) بقراط بن ايراقليس، يقال إنه سابع الأطباء الذين أولهم أستنبليوس، وهو قبل سقراط وأفلاطون، أما جالينوس فهو آخر الحكماء المشهورين ويسمى خاتم الأطباء المشهورين، (ابن نباته، سرح العيون في شرح ابن زيدون، ص 216، 218).

(1) عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، دار تويقال، الدار البيضاء،

المغرب، ط 1، 1985، ص 192.

(2) ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، (د.ط.)، ج 2،

ص 382.

فكاف الخطاب التي اتصلت بجميع الأفعال التي ذكرت، والتي أخذت دور الوظيفة التركيبية المفعول، كان لزاماً أن تتقدم على وظيفة الفاعل بما أنّها ضمير .

ويأخذ نائب الفاعل وظيفه الفاعل في النحو الوظيفي، إلاّ أنّه لا يؤدي الدور الدلالي "المنفذ"، بل يسند إليه دور المتقبّل أو المستقبّل، ذلك لأنّه ليس مصدر التنفيذ، وإنما هو في حقيقته مفعول به ناب عن الفاعل، وأخذ وظيفته من حيث العلامة الإعرابية والرتبة، وإسناد الفعل إليه.

ولا نجد في نص الرسالة إلاّ تركيباً واحداً تضمن نائب فاعل، وهو قول ابن زيدون: «مُتَّصِدِيَا مَنْ خُلَّتِي لِمَا قُرَعْتَ دُونَهُ أَنْوْفُ أَشْكَالِكَ». حيث أخذت كلمة "أنوف" وظيفة الفاعل فنابت عنه، إلاّ أنّها لم تأخذ الدور الدلالي "المنفذ"، وإنما أدّت دور المتقبّل، وذلك لأنّ الفاعل وحده هو الذي يختص بأداء دور "المنفذ".

ب. **وظيفة المفعول:** المفعول في نموذج النحو الوظيفي، هو وظيفة ثانية تأتي بعد الفاعل، وتأخذ أدواراً دلالية مختلفة أبرزها المستقبّل والمتقبّل

والحدث والزمان والمكان، إلا أنها لا تأخذ دور المنفذ، إذ يقتصر هذا الدور على الفاعل فقط.

ومعنى المفعول عند "سيمون ديك" وأحمد المتوكل، أشمل وأعم من معنى المفعول به في النحو العربي. حيث إنّ "علامة المفعول به أن يصدق عليه اسم مفعول تام من لفظ ما عمل فيه كقولك: ركب زيد الفرس، فالفرس مركوب، وتدبر زيد الكتاب، فالكتاب متدبّر.

والمقصود بـ"تام" احترازاً مما يصدق عليه اسم مفعول، مفنقر إلى حرف جر، نحو سرت يوم الجمعة فيوم الجمعة مسير فيه، وضربت زيداً تأديباً فالتأديب مضروب له⁽¹⁾.

وهذا يعني أن المفعول به هو اسم قَبْل وقوع الحدث الفعلي عليه، أما المفعول في النحو الوظيفي فيشمل: المفعول به، والمفعول المطلق والمفعول فيه، ولهذا فالوظيفة التركيبية المفعول تأخذ أدواراً دلالية مختلفة، والتي هي المستقبل والمتقبل والحدث والزمان والمكان.

وحال تتبعنا لوظيفة المفعول في الرسالة الهزلية، محاولة منّا لتبيان الخصائص التركيبية لهذه الوظيفة داخل الرسالة، وجدنا أنّها تتعدّد وتتباين بتعدد وتباين الأدوار الدلالية المسندة إليها وكذلك باختلاف الصيغ التي أتت على هيأتها، وباختلاف -أيضاً- محدّدات هذه الوظيفة أو الصيغ العاملة فيها.

فمن أوجه هذه الوظيفة في الرسالة ما أدى الوظيفة الدلالية المتقبل أو المستقبل، وغالبا ما ينطبق هذا النوع من أنواع الوظيفة المفعول على المفعول به في النحو العربي.

ويتعدد هذا النوع من أنواع الوظيفة المفعول في تراكيب الرسالة بصيغ مختلفة، فنجد بصيغة الاسم الظاهر في مواضع كثيرة منها قول صاحب الرسالة: «وَكِسْرَى حَمَلٌ غَاشِيَتِكَ، وَقَيْصَرٌ رَعَى مَاشِيَتِكَ، وَأَرْدَشِيرٌ جَاهِدٌ مُلُوكٌ

(1) ابن الناظم (أبو عبد الله بدر الدين محمد)، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الحميد

السيد محمد عبد الحميد، دار الالجيل بيروت، (د.ط)، ص244.

الطَوَائِفِ لَخُرُوجِهِمْ عَن جَمَاعَتِكَ، وَالضَّحَاكِ اسْتَدْعَى مُسَالَمَتَكَ، وَجُدِيْمَةَ
الْأَبْرَشِ تَمَنَّى مُنَادِمَتَكَ، وَشِيرِينَ قَدْ نَافَسَتْ بُورَانَ فِيكَ، وَبَلْقَيْسَ غَايِرَتِ
الزِّيَاءِ عَلَيْكَ».

فيتبين من هذه التراكيب أن الأسماء التالية: غاشيتك/ ماشيتك/ دارا/
ملوك/ مسالمتك/ منادمتك/ بوران/ الزياء. هي أسماء قبلت وقوع حدث الفعل
عليها، فاستحقت بهذا القبول لقب المفعول المؤدي الدور الدلالي المتقبل.
وهذه الأسماء وظفها الكاتب لتأدية أغراض بلاغية وتبليغية، من هذه
الأغراض التعظيم والتفخيم الذي يخفي وراءه الإهانة والتحقير. ومن الأغراض
البلاغية الكامنة -كذلك- خلف ورود المفعول اسما ظاهرا "إرادة تكوين جمل
مستقلة في الكلام حتى يتهيأ إمكان سوق كل منها منفردة في المقام الملائم
لها عند الحاجة"⁽¹⁾.

ومن دواعي ذكر المفعول -أيضا- التقييد، ذلك أن حدث الفعل يقيد
بعدد من الوظائف، والمفعول أحد العناصر الوظيفية التي تضيف إلى الجملة
بيانا تقييديا، فلو قال ابن زيدون -مثلا- "أردشير جاهد" دون ذكر مستقبل
الجهاد، لكانت الجملة مطلقة، لكن عندما ذكر ملوك الطوائف، أضاف إلى
الجملة قيادا حدد من خلاله طبيعة المتلقي، ونفى به جميع الاحتمالات التي
يمكن ورودها، وأشار كذلك بذكر هذا القيد إلى نوع العلاقة التي كانت قائمة
بين أردشير وملوك الطوائف.

وما ورد من الوظيفة المفعول في تراكيب الرسالة اسما ظاهرا، كان جله
على صيغة المفرد، فلا نكاد نعثر على صيغة المثني والجمع إلا في مواضع

(1) عبد الرحمن حنبكة الميداني، البلاغة العربية، أسسها، وعلومها، وفنونها وصور من
تطبيقاتها، بهيكل جديد من طريف وتليد، دار القلم، دمشق، والدار الشامية، بيروت، ط1،
1996، ج1، ص317.

قليلة جدا كما في هذه التراكيب: «وَأَنَّكَ لَوْ شِئْتَ خَرَفْتَ الْعَادَاتِ، وَخَالَفْتَ
الْمَعْهُودَاتِ، فَأَحَلَّتْ الْبَحَارَ عَذْبَةً وَأَعَدَّتْ السَّلَامَ رَطْبَةً» (*).

حيث جاءت الوظيفة المفعول في بدايتها على صيغة جمع المؤنث
السالم، لينتقل بعدها الكاتب إلى جمع المذكر السالم.

ونجد كذلك من أنواع الوظيفة المفعول التي أخذت الدور الدلالي
المتقبل أو المستقبل، وطابقت المفعول به في النحو العربي، ما جاء على
هيئة الضمير، وبخاصة ضمير الكاف الدال على المخاطب. حيث يتكرر هذا
الضمير بكثرة في أغلب التراكيب التي تضمنت وظيفة المفعول الواردة على
هيئة الضمير. ودلت الكاف في جميع التراكيب على شخص واحد موجه إليه
الخطاب وهو ابن عبدوس، كما يظهر في قول ابن زيدون: «وَلَا شَكَّ أَنَّهَا قَلَّتْكَ
إِذْ لَمْ تَضِنَّ بِكَ، وَمَلَّتْكَ إِذْ لَمْ تَعَزَّ عَلَيْكَ».

وقوله في موضع آخر: «وَكَانَتْ إِثْمًا حَلَّتْكَ بِحُلَاكَ، وَوَسَمَّتْكَ بِسِيمَاكَ
وَلَمْ تَعِرْكَ شَهَادَةً».

فالكاف في جميع هذه الأفعال هي ضمير أسند إليه الوظيفة التركيبية
المفعول، وأخذ الدور الدلالي المتقبل.

ولا نعثر على ضمير دل عن المتكلم، وأخذ وظيفة المفعول إلا في
موضع واحد من الرسالة وهو قول ابن زيدون: «وَأَنَّكَ رَاسَلْتَنِي» والضمير هنا
هو الياء، وهو ضمير يدل على ولادة بنت المستكفي ذلك أن هذه الرسالة
كتبها ابن زيدون على لسانها.

والشأن نفسه بالنسبة للضمير الدال على الغائب والمسند إليه وظيفة
المفعول، إذ لا نجده إلا في ثلاثة مواضع، الأول في قول صاحب
الرسالة: «وَهَبَهَا لَمْ تُلَاحِظْكَ بِعَيْنِ كَلِيلَةٍ عَنْ عُيُوبِكَ». فالضمير هنا هو الهاء
المتصلة بالفعل "هَبَ" وهو ضمير دل على المرأة التي بعثها ابن عبدوس

(*): السلام: الحجارة الصلبة، وقال بإعادتها إلى الرطبة، لأن هناك قوم زعموا أن الحجارة
كانت في الزمن الأول على عهد نوح لينة (ابن نباتة، سرح العيون في شرح رسالة ابن
زيدون).

لنتوسط له لدى ولادة. أما الموضعان الآخران فهما في قوله: «وَهَبَكَ سَامِيَتَهُمْ فِي نِزْوَةِ الْمَجْدِ وَالْحَسَبِ، وَجَارِيَتَهُمْ فِي غَايَةِ الظَّرْفِ وَالْأَدَبِ»، وضمير الغائب في هذين الموضعين واحد وهو "هم" ودل هذا الضمير على أسماء ذكرهما الكاتب في التراكيب السابقة لهذا التركيب.

أما بالنسبة إلى مُحدّد الوظيفة المفعول، أو العامل في هذه الوظيفة، فإضافة إلى الفعل، هناك اسم الفاعل، حيث نجد أربعة مواضع كان المُحدّد للوظيفة المفعول فيها هو اسم الفاعل، وجاءت هذه المواضع في قول ابن زيدون: «وَأَنَّكَ رَاسَلْتَنِي مُسْتَهْدِيًّا مِنْ صِلَتِي مَا صَفَرْتَ مِنْهُ أَيْدِي أَمْثَالِكَ، مُتَّصِدِيًّا مِنْ خُلَّتِي لِمَا قُرِعَتْ دُونَهُ أَنْوْفُ أَشْكَالِكَ، مُرْسِلًا خَلِيَّتِكَ مُرْتَادَةً، مُسْتَعْمِلًا عَشِيْقَتَكَ قَوَادَةً» .

فالمُحدّد الأول للوظيفة المفعول في هذه التراكيب هو اسم الفاعل "مستهديا"، وجاء مفعوله اسما موصولا، "واسم الموصول هو اسم مبهم الدلالة لولا صلته الكاشفة للمراد به، والمُعْرِفَةُ حقا بما يراد الدلالة عليه. وهذا الإبهام الأولي في اسم الموصول يُحدث في نفس المتلقي تشوّفاً وتشوّفاً لمعرفة المراد به عن طريق صلته، فهو بسبب استثارته للدّاعي النفسي إلى المعرفة يعتبر من أدوات البيان التي تفتح لها أبواب النفس انفتاحا تلقائيا فنتلقفها بالدافع الذاتي إلى المعرفة"⁽¹⁾.

وجاء مفعول اسم الفاعل الثاني وهو "متصديا"، اسما موصولا أيضا. وهناك دواع بلاغية متعددة تؤدي إلى استعمال اسم الموصول منها -مثلا- إرادة وصف المخاطب بما تحويه صلة الموصول من معان لا يمكن أن تحملها لفظة واحدة، وهذا ما نلمسه في التركيبين الأوليين.

أما اسم الفاعل الثالث "مرسلا" والرابع "مستعملا" فقد حدد كل واحد منهما مفعولين، وهذا لأن اسمي الفاعل السابق ذكرهما، لم يكتمل حدث كل واحد منهما، إلا بذكر مفعول ثان، والمفعول به الأول هو فاعل في المعنى،

(1) عبد الرحمن حنبكة الميداني، البلاغة العربية، ج1، ص42.

وهذا ما نلحظه على كلمة "خلياتك" إذ هي التي نفذت دور "المرتادة"، فهي بهذا فاعلا بالمفعول الثاني.

2. الدراسة الوظيفية الدلالية:

إنّ محور الدراسة الدلالية في أيّ مدرسة أو اتجاه لساني هو المعنى، وإن اختلفت طرق وكيفيات دراسته. وكان البحث في المعنى قبل ظهور اللسانيات الحديثة جزءاً لا يمكن تجزئته من الدرس البلاغي "وتجلّى ذلك أكثر ما تجلّى في دراسة الصورة والمعنى الكامن فيها"⁽¹⁾.

غير أنّه بالتطوّر الذي شهدته الدراسات البلاغية الحديثة، صار لعلم الدلالة منهجا خاصا ومستقلا عن الدراسات البلاغية القديمة. ذلك أنّ

(1) منذر عياشي، اللسانيات والدلالة (الكلمة)، مركز الإنماء الحضاري، حلب، ط1،

1996، ص24.

اللسانيات أكسبته صفة العلمية، وأبعدته عن بعض الأغراض التي ارتبطت به ارتباطاً وثيقاً، وأصبح من المتفق عليه أنّ "العلاقة بين اللفظ والمعنى علاقة عرفية اصطلاحية اعتباطية، وليست علاقة طبيعية إلا فيما يسميه علماء اللغات بالكلمات ذات الجرس المعبر، كالقرع والقعقة والصلصلة والحزير والفحيح"⁽¹⁾.

وتقوم الدراسة الدلالية في نموذج النحو الوظيفي على استخراج ومعرفة الوظائف الدلالية التي تنتج عن البنية الحملية، ذلك أنّ كلّ محمول يدلّ على واقعة، تكون هذه الواقعة إمّا عملاً أو حدثاً أو وضعاً أو حالة. وتسنّد هذه الواقعة إلى حدود موضوعات، ويتمّ تحديد كلّ وظيفة انطلاقاً من نوع الواقعة المسندة إليه، فإذا كان نوع الواقعة عملاً، فإنّ وظيفة الحدّ المسندة إليه تكون إمّا منفذاً أو متقبلاً أو مستقبلاً، وإذا كان نوع الواقعة حدثاً فإنّ وظيفة الحدّ تكون قوّة، أمّا إذا كان نوع الواقعة وضعاً أو حالة فإنّ وظيفة الحدّ تكون إمّا متموضعاً أو حائلاً.

هذا فيما يخصّ الحدود الموضوعات، أما الحدود اللواحق فتأخذ وظائف دلالية متعددة منها الزّمان والمكان والأداة والعلّة (المفعول لأجله) والمصاحب (المفعول معه).

أ. دراسة الوظائف الدلالية المسندة إلى الحدود الموضوعات:

1. المنفّذ: وهو وظيفة دلالية تنفذ الواقعة التي هي في حقيقتها عمل، فكل من أنجز عملاً فهو منفّذ، وانطلاقاً من هذا نجد أنّ وظيفة المنفّذ تتعدّد في نصّ الرسالة، وإن اختلفت مواقعها التركيبية، كما نجد في هذه التراكيب: «... وأنّ عبْدَ الحميدَ بنَ يحيى باري أقلامك، وسَهْلَ بنَ هارونَ مُدَوِّنَ كَلَامِكَ وَعَمْرُو بنُ بَحْرِ مُسْتَمَلِّيكِ». فهذه الأسماء (عبْدَ الحميد بن يحيى، وسَهْلَ بن هارونَ، وعمرو بن بحر) هي أسماء نفّذت أفعالاً، فاستحققت

(1) طاهر سليمان حمودة، دراسة المعنى عند الأصوليين، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية (د.ط)، ص176.

بذلك وظيفة المنفّذ، وتتكرّر الوظيفة الدلالية المنفّذ في أغلب تراكيب الرسالة كما في هذه المواضع «... وَأَنَّ الْحَجَّاجَ تَقَلَّدَ وِلَايَةَ الْعِرَاقِ بَجَدِّكَ، وَقَتِيْبَةَ فَتْحَ مَا وَرَاءَ النَّهْرِ بِسَعْدِكَ وَالْمَهْلَبَ أَوْهَنَ شَوْكَةَ الْأَزْرَقَةِ بِأَيْدِكَ، وَفَرَّقَ ذَاتَ بَيْنَهُمْ بِكَيْدِكَ».

وهناك أسماء أخرى أخذت الوظيفة الدلالية المنفّذ، تمّ الكلام عنها في باب الوظيفة التركيبية الفاعل.

2. **المستقبل:** وهو وظيفة دلالية تسند في أغلب الأحيان - إلى الوظيفة التركيبية "المفعول"، إذ يتبين من خلالها أنّ الحدّ الذي يأخذ هذه الوظيفة يستقبل عملاً ما، كما نجد في هذين التركيبين: «مُرْسِلًا خَلِيلَتَكَ مِرْتَادَةً، مُسْتَعْمِلًا عَشِيْقَتَكَ قَوَادَةً» حَيْثُ يَتَّضِحُ دَوْرُ الْمُسْتَقْبَلِ فِي الْأَسْمَاءِ "خَلِيلَتَكَ، عَشِيْقَتَكَ".

ويمكن أن يأتي الحدّ الذي يأخذ وظيفة المستقبل بصيغة الضمير كما يتّضح في هذا التركيب: «وَأَنَّكَ رَاسَلْتَنِي مُسْتَهْدِيًّا مِنْ صِلَتِي مَا صَفَرْتَ مِنْهُ أَيْدِي أُمَّتِكَ». حيث أسندت وظيفة المستقبل إلى الياء في الفعل "راسلتنى" والتي دلّت على ولادة بنت المستكفي.

3. **المتقبل:** وهو وظيفة دلالية تأتي بعد المستقبل وغالبا ما تنطبق هذه الوظيفة على المفعول به الثاني في النحو العربي كما يتّضح في هذا التركيب من الرسالة: «... وَأَعْطَيْتَ النَّظَامَ أَصْلًا أَدْرَكَ بِهِ الْحَقَائِقَ...». حيث تجلّت الوظيفة الدلالية المتقبل في كلمة "أصلاً".

ونجدها كذلك مسندة لاسم الموصول "ما" من قول ابن زيدون:

«... وَأَنَّ هِرْمَسَ أَعْطَى بَلِينُوسَ مَا أَخَذَ مِنْكَ...».

وكما رأينا سابقاً أن الوظائف الدلالية (المنفّذ، المتقبل، المستقبل) تظهر في الحدّ الذي يكون نوع واقعه عملاً.

أما إذا كان نوع الواقعة "حدثاً" فإنّ الوظيفة الدلالية التي يأخذها الحدّ المسندة إليه هذه الواقعة هي: "القوة". كما في قولنا: "دوى الرّعدُ" حيث تجلّت الوظيفة الدلالية "القوة" في كلمة "الرّعد" وهي أحد الحدود الموضوعات.

ومثال هذه الوظيفة في الرسالة قول ابن زيدون: «.. مُتَصَدِّياً مِنْ خُلَّتِي لِمَا قُرِعَتْ دُونَهُ أُتُوفُ أَشْكَالِكَ» إذ أُسْنَدَتِ الْوَضِيفَةُ الدَّلَالِيَّةُ "القوة" إِلَى كَلِمَةِ "أُتُوفُ".

وعندما يكون نوع الواقعة وضعاً، فإن الوظيفة الدلالية المسندة إلى الحدّ الموضوع هي المتموضع (متض)، ومثال هذه الوظيفة في الرسالة قول ابن زيدون «.. وَزَيْدٌ بِنُ مُهْلَهْلٍ إِنَّمَا رَكِبَ بِفَخْدَيْكَ..»، حيث أخذ "زيد" في هذا التركيب دور المتموضع لأنّ نوع الواقعة المسندة إليه وضعاً. وآخر الوظائف الدلالية التي تسند إلى الحدود الموضوعات هي "الحائل" (حا)، وهذا عندما يكون نوع الواقعة "حالة".

ومثال هذه الوظيفة في الرسالة: «وَالنَّعْلُ حَاضِرَةٌ إِنْ عَادَتْ الْعُقْبُ، وَالْعُقْبُوبَةُ مُمَكِّنَةٌ إِنْ أَصَرَ الْمُذْنِبُ». إذ يتجلى دور الحائل في كلمتي: "النعل" و"العقوبة" حيث أُسْنَدَتَا إِلَى حَالَةٍ.

ب. دراسة الوظائف الدلالية المسندة إلى الحدود اللواحق:

الحدود اللواحق في مفهوم النحو الوظيفي هي الحدود التي تدلّ على وظائف غير أساسية، وتتعدّد هذه الوظائف، فنجد منها الزّمان والمكان والحال، والعلة (المفعول لأجله) والمصاحب (المفعول معه) والأداة.

- الزّمان: تكاد تنعدم الألفاظ الدّالة على الزّمان في نصّ الرسالة، إذ لا نجد إلاّ لفظتين في تركيب واحد، يدلّان على الزّمان إذا جُرِّدَا من التركيب، وهما "غداً" و"أمساً" في قول الكاتب: «وَنَقَلْتِ غَدًا فَصَارَ أَمْسًا».

- المكان: ينقسم الاسم الدّال على المكان إلى أقسام، فمنه الاسم المبهم الذي لا يختصّ بمكان بعينه، ومنه الاسم المختصّ. فمن أسماء المكان المبهمة في نصّ الرسالة "وراء" في قول ابن زيدون، «وَقُتِيْبَةُ فَتَحَ مَا وَرَاءَ النَّهْرِ بِسَعْدِكَ»، وكلمة "وراء" من أسماء الجهات الست.

ومن أسماء المكان المختصة بمكان بعينه في نصّ الرسالة، ما جاء في هذا التركيب: «وَأَنَّ الْحَجَّاجَ تَقَلَّدَ وَايَةَ الْعِرَاقِ بِجَدِّكَ»، حيث تجلت دلالة

المكان في "ولاية العراق"، وكذلك نجد هذه الوظيفة الدلالية في عبارة: «بعثت من يُزَعِّجُكَ إلى الخضرَاءِ دَفْعًا». إذ تظهر في كلمة "الخضرَاءِ".

- الحال: وهو في تعريف النحاة: «وصف فضلة مسوق لبيان هيئة صاحبه أو تأكيده، أو تأكيد عامله، أو مضمون الجملة قبله»⁽¹⁾. ويتوافق هذا التعريف مع مفهوم "الحال" في نموذج النحو الوظيفي، إذ هو وظيفة دلالية تسند إلى أحد الحدود اللواحق، ولا تسند إلى أحد الحدود الموضوعات.

ومثال تواجد وظيفة الحال في نص الرسالة قول ابن زيدون على لسان ولادة: «وإِنَّكَ رَاسَلْتَنِي مُسْتَهْدِيًّا مِنْ صِلَتِي مَا صَفَرْتِ مِنْهُ أَيْدِي أُمَّتِكَ، مُتَصَدِّيًا مِنْ خُلَّتِي لَمَّا قُرِعْتَ دُونَهُ أَنْوْفَ أَشْكَالِكَ، مُرْسَلًا خَلَيْتِكَ مُرْتَادَةً، مُسْتَعْمَلًا عَشِيْقَتِكَ قَوَادَةَ، كَاذِبًا نَفْسِكَ أَنْكَ سَتَنْزِلُ عَنْهَا إِلَيَّ، وَتَخْلُفُ بَعْدَهَا عَلَيَّ». حيث تظهر الوظيفة الدلالية "الحال" في هذه الكلمات: مرسلا/ مستعملا/ كاذبا.

- العلة (المفعول لأجله): المقصود من الوظيفة الدلالية "العلّة" في النحو الوظيفي، ما يطلق عليه في النحو العربي "المفعول لأجله"، إذ كلاهما يتضمن معنى واحدا هو معنى التعليل. فالمفعول لأجله في النحو العربي هو "ما اجتمع فيه أربعة أمور. أحدهما: أن يكون مصدرا، والثاني: أن يكون مذكورا للتعليل، والثالث: أن يكون المعلل به حدثا مشاركا له في الزمان، والرابع: أن يكون مشاركا له في الفاعل"⁽²⁾.

وتظهر الوظيفة الدلالية العلة في بعض تراكيب الرسالة منها: «... أو أفعل بك ما فعله عقيل بن علفة بالجهنّي حين أتاه خاطبا...». حيث أسندت الوظيفة الدلالية "العلّة" إلى كلمة "خاطبا"، وذلك لأن هذه الكلمات علّلت إتيان الجهنّي إلى عقيل بن علفة.

(1) ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: محمد محي

الدين عبد الحميد، دار الطلائع، (د.ط)، ص 269.

(2) المصدر السابق، ص 253.

ومن التراكيب كذلك التي تضمنت الوظيفة الدلالية "العلّة": «... ورفعت خطّ عذارك، واستأنفت عقد إزارك، رجاء الأكتنان فيهم، وطمعا في الاعتداد منهم». إذ ظهرت الوظيفة الدلالية العلة في كلمتي "رجاء" و"طمعا" حيث قاما بدور التعليل.

- المصاحب (المفعول معه): وهو وظيفة دلالية تسند إلى أحد الحدود اللواحق، ويطابق مفهومه مفهوم المفعول معه في النحو العربي، إذ "هو عبارة عمّا اجتمع فيه ثلاثة أمور، أحدها: أن يكون اسما، والثاني: أن يكون واقعا بعد الواو الدالة على المصاحبة، والثالث: أن تكون تلك الواو مسبوقه بفعل، أو ما فيه معنى الفعل وحروفه. وذلك كقولك: «سرتُ والنَّيلَ» و «استوى الماء والخشبة» و «جاء البرد والطيلسة» وكقول الله تعالى: «فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ» [يونس 71]، أي: فأجمعوا أمركم مع شركائكم، فـ(شركاءكم) مفعول معه، لاستيفائه الشروط الثلاثة⁽¹⁾.

ولم نجد في نص الرسالة تركيبا واحدا تضمن الوظيفة الدلالية المصاحب.

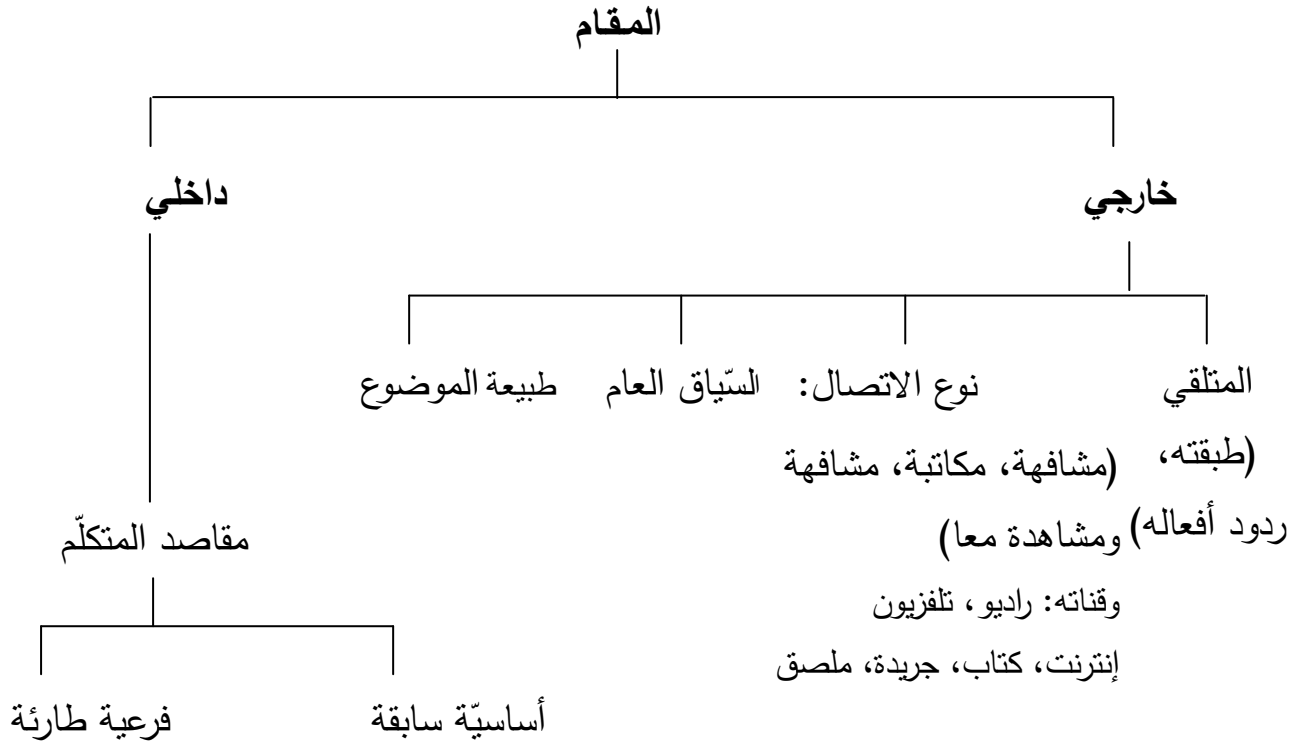
- الأداة: ليس المقصود من الوظيفة الدلالية الأداة ذلك العنصر اللغوي الذي اصطلح عليه في النحو العربي بالأداة. وإنما المقصود بالأداة في النحو الوظيفي الوسيلة التي بوساطتها تم تنفيذ الواقعة. فعندما يقول قائل: «قطعت مسافة كبيرة بالدراجة». فالدراجة هي وسيلة تم استعمالها لقطع المسافة. وعليه فقد أخذت كلمة الدراجة وظيفة دلالية تسمى في النحو الوظيفي الأداة. وتكثر هذه الوظيفة في تراكيب الرسالة كثرة تلفت الانتباه، ذلك أنّ الكاتب يستعمل وظيفة "الأداة" لإبراز ما اشتهر به بعض رجال التاريخ، و توظيفه في تحقير المهجو والتقليل من شأنه. كما نجده في هذه التراكيب: «... وكليب إنما حمى المرعى بعزتك، وجسّاسا إنما قتلته بأنفتك، ومهلها إنما طلب ثأره بهمتك...، وحاتما إنما جاد بوفرك، ولقى الأضياف ببشرك،

(1) المصدر السابق، ص 263.

وزيد بن مهلهل إنما ركب بفخذيك». حيث تتجلى الوظيفة الدلالية "الأداة" في الكلمات الآتية: بعزتك/ بأنفتك/ بهمتك/ بوفرك/ ببشرك/ بفخذيك.

3. الدراسة الوظيفية التداولية:

إنّ التداولية في أبسط تعريف لها هي "دراسة اللّغة في الاستعمال أو في التواصل"⁽¹⁾، ونستشفّ من هذا التعريف أنّ المعنى التّام لا يمكن استجلاؤه من الكلمات التي تصدر عن المتكلم فقط، بل لا بدّ من معرفة كلّ ما يحيط بهذه الكلمات، كأحوال كل من المتكلم والمخاطب، والسّياقات المختلفة التي وردت فيها هذه الكلمات، أي كلّ ما من شأنه أن يؤثر في عمليّة التواصل، أو بمعنى أدقّ معرفة المقام بمفهومه الشّامل، ويمكن توضيح مكوّنات المقام في هذا المخطّط⁽²⁾:



إنّ فهم المقام بهذه المكونات المختلفة يمثل القاعدة التي ترتكز عليها التداولية. وهو ما يضمن استمرار عمليّة التواصل. ولهذا فأعلام النحو الوظيفي ركزوا على البعد التداولي، وجعلوه أساساً في بناء نموذجهم، وعليه يجب تحقيق الكفاية التداولية والتي حددها "سيمون ديك" قائلاً: "مادام النحو

(1) محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص13.

(2) جميل عبد المجيد، البلاغة والاتصال، دار غريب، القاهرة، (د.ط)، ص133.

الوظيفي جزءاً من نظرية تداولية موسعة يشكل التفاعل الكلامي موضوع مجالها، يتعين علينا بداهة أن نفضل النحو الوظيفي الذي يلائم ما نعرفه حول التفاعل الكلامي عن نحو ليس كذلك، نريد بصفة خاصة نحواً وظيفياً يكشف خصائص العبارات اللغوية الواردة بشأن الكيفية التي تستعمل بها، والطريقة التي تربط بينها وبين قواعد الوصف المتحكمة في التفاعل الكلامي⁽¹⁾.

وانطلاقاً من هذا فإن نموذج النحو الوظيفي لا يكتمل إلا بوجود الوظائف التداولية، وهي وظائف "تسند إلى مكونات الجملة طبقاً للعلاقة القائمة بين المتكلم والمخاطب في طبقة مقاميه معينة"⁽²⁾.

و جرى تقسيم الوظائف التداولية إلى قسمين:

وظيفتين خارجيتين ووظيفتين داخليتين، ويضاف إلى كل هذه الوظائف وظيفة "المنادى".

و تم تقسيم الوظائف إلى خارجية و داخلية على أساس وضعهم بالنسبة للحمل.

أ- الوظائف الداخلية:

1- البؤرة: وهي وظيفة تداولية يتم إسنادها إلى المكون الذي يحمل معلومة بارزة في الجملة، يريد المتكلم إبلاغها إلى السامع نظراً لأنه يجهلها أو يشك فيها، أو يريد الاستفسار عنها.

و تنقسم إلى قسمين: بؤرة الجديد و بؤرة المقابلة.

أ- بؤرة الجديد: وهي البؤرة التي يتعرف من خلالها المخاطب أو

المتكلم على المعلومة التي يجهلها أحدهما، وتظهر هذه البؤرة في مقامين:

- المقام الأول: يجهل المخاطب المعلومة التي يريد إعطاءه إياها (أو

يعتبر المتكلم أن المخاطب يجهلها).

(1) مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، -دراسة نقدية في المصادر والأسس

النظرية والمنهجية-، ص 259.

(2) أحمد المتوكل، الوظيفة والبنية، ص 16.

-المقام الثاني: يجهل المتكلم المعلومة التي يطلب من المخاطب إعطاءه إياها (في حالة الاستفهام).

وتتجلى بؤرة الجديد للمقام الأول في الرسالة في قول ابن زيدون على لسان ولادة: «كَيْفَ رَأَيْتَ لُؤْمَكَ لِكْرَمِي كِفَاءً، وَضَعْتَكَ لِشَرَفِي وَفَاءً ! وَأَنْتَى جَهَلْتَ أَنْ الْأَشْيَاءَ إِنَّمَا تَنْجَذِبُ إِلَى أَشْكَالِهَا وَالطَّيْرُ إِنَّمَا تَقَعُ عَلَى الْأَفْهَاءِ !» ذلك أن ولادة تعتبر أن ابن عبدوس يجهل مكانتها وشرفها، ويجهل كذلك ضعته، فكيف يحاول أن يكون كفؤاً لها، ومعلوم أن الطيور على الأفها تقع. و بناءً على هذا فولادة تريد إبلاغ ابن عبدوس مكانته الحقيقية. ومعرفة ابن عبدوس مكانته من خلال كلام ولادة هو ما يمثل بؤرة الجديد.

أما بؤرة الجديد للمقام الثاني فتظهر انطلاقاً من هذه التراكيب: «أَيْنَ ادَّعَاؤُكَ رَوَايَةَ الْأَشْعَارِ وَتَعَاطِيكَ حَفْظَ السَّيْرِ وَالْأَخْبَارِ».

حيث يطلب ابن زيدون (على لسان ولادة) من ابن عبدوس معلومة يجهلها، فالمتكلم - في هذا المقام- يريد الحصول على معلومة من المخاطب تمثل هذه المعلومة بؤرة الجديد بالنسبة له.

والشيء نفسه يمكن أن نستنتجه من هذه التراكيب: «وَمَتَى كُنْتُ تَلَاقِينَا، وَاتَّصَلْ تَرَائِينَا، فَيَدْعُونِي إِلَيْكَ مَا دَعَا ابْنَةَ الْخُسِّ إِلَى عِبْدِهَا مِنْ طَوْلِ السَّوَادِ وَقُرْبِ الْوَسَادِ».

إذ يطلب المتكلم من المخاطب معلومة تحمل بؤرة الجديد. وتختص أداة الاستفهام "هل" بالدخول على الجملة المسندة إليها بؤرة الجديد كما في هذا التركيب: «وَهَلْ فَقَدْتُ الْأَرَاقِمَ فَاذْكُحْ فِي جَنْبِ».

ب- بؤرة المقابلة: وهي الوظيفة التي تسند إلى المكون الذي يحمل معلومة يشك فيها المخاطب أو ينكرها فهذه الوظيفة من شأنها أن تؤكد أو تُصَحِّح الشك والالتباس الموجود عند المخاطب. وتدخل أداة الاستفهام على الجملة المسندة إليها بؤرة المقابلة، ولا تدخل على الجملة المسندة إليها بؤرة الجديد كما هو واضح في هذا المثال: «أَلَسْتَ تَأْوِي إِلَى بَيْتِ قَعِيدَتِهِ لِكَاعِ، إِذْ كُلُّهُمْ عَزَبَ خَالِي الذَّرَاعِ».

2- المحور: وهو وظيفة تداولية داخلية، يتم إسنادها إلى الحد الذي يعتبر محط الحديث في مقام ما.

وهذا يعني أن الحد الذي تسند إليه وظيفة المحور يمثل الهدف الرئيس من الجملة في مقام معين.

وتسند وظيفة المحور إلى كل من المركب الاسمي: الفاعل والمركب الاسمي المفعول به. إلا أن إسناده إلى المركب الفاعل أكثر بسبب اشتراكهما في خصائص معينة وهي:

1- أن كلاً منهما يعدان نقطة انطلاق داخل الجملة، فالفاعل نقطة انطلاق داخل الجملة بالنسبة للوجهة المعتمدة، في تقديم الواقعة الدال عليها المحمول، والمحور نقطة انطلاق بالنسبة للحديث.

2- أن كلاً منهما ينزع إلى احتلال موقع من المواقع في بداية الجمل، فالفاعل يتقدم على المكونات الأخرى، بما فيها الفعل في بعض اللغات باعتباره المنظور الأول للوجهة، فينزع إلى احتلال أحد مواقع الصدر في الجمل، باعتباره حاملاً لمعلومة⁽¹⁾.

ونمثل لوظيفة المحور المسندة إلى المركب الاسمي الفاعل من الرسالة بهذه التراكيب: «والله لو كساك محرقُ البردين، وحلَّتْك ماريةُ بالقرطين، وقلدك عمرو الصمصامة، وحملك الحارث على النعامة ما شككت فيك ولا سترت أباك، ولا كنت إلا ذاك».

فالحود التي أخذت وظيفة المحور في هذه التراكيب هي: محرق/مارية/عمرو/الحارث. ويتضح من خلال مقام الجمل، أن هذه الأسماء هي التي شكَّلت محط الحديث. وهي المعلومة التي يريد المتكلم إظهارها من كل تركيب وردت فيه، وكأنه يجيب عن سؤال . من ... ؟ .

أما وظيفة المحور المسندة إلى المركب الاسمي المفعول به، فمتعددة في تراكيب الرسالة منها ما جاء في هذه الفقرة: «**وإن كنت إنما بلغت قعر**

(1) حسام البهنساوي، نظرية النحو الكلي والتراكيب اللغوية العربية، (دراسات تطبيقية)،

مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 2004، ص34.

تابوتك. وتجافيت عن بعض قوتك ، وعطرت أردانك وجررت هميانك واختلت في مشيتك، وحذفت فضول لحيتك، وأصلحت شاربك، ومططت حاجبك، ورفعت خط عذارك، واستأنفت عقد إزارك...».

نلمس وظيفة المحور من هذه التراكيب في الأسماء التالية:

قعر/ أردانك/ هميانك/ فضول / شاربك/ حاجبك/ خط/ عقد. إذ هي الحدود التي تحمل المعلومة التي تمثل الهدف من الكلام. و كأن المتكلم يريد أن يجيب عن سؤال : ماذا..؟! وهو السؤال الذي نستشف أن الكاتب يريد الإجابة عنه- أيضا- في هذه التراكيب: « .. وأنتك الذي أقام البراهين، ووضع القوانين، وحدّ الماهية، وبينّ الكيفية والكميّة » . فالحدود التي تحمل المعلومة التي تجيب عن السؤال هي: البراهين/ القوانين/ الماهية / الكيفية / الكمية.

ب- الوظائف الخارجية:

1- المبتدأ: المبدأ في نموذج "النحو الوظيفي" ليس وظيفة تركيبية ولا دلالية، وإنما هو وظيفة تداولية خارجية. يحتل صدارة الجملة دائما ويتميز بمجموعة من الخصائص منها:

أ- يشكّل المبتدأ مكوّنًا خارجيًا بالنظر إلى الحمل، وتتجلى خارجيته في أنه لا يدخل في مجال " عمل" ومحمول الحمل.

ب- خارجية المكون المبتدأ بالنسبة للحمل الموائية لا تعني أنه مستقل عنه الاستقلال تامة. فهو مرتبط به بواسطة رابطتين: رابط تداولي ورابط بنيوي.

ج - و يشترط في المكون المبتدأ أن يكون " عبارة محيلة") أي عبارة تحمل من المعلومات ما يجعل المخاطب قادرا على التعرف على ما يحيل عليه).

د- يأخذ المكون المبتدأ بحكم كونه خارج الحمل، حالته الإعرابية بمقتضى وظيفته التداولية ذاتها، والحالة الإعرابية التي تسند إلى المكون المبتدأ، بوجه عام، هي الحالة الإعرابية الرفع⁽¹⁾.
والخاصية الأساسية التي تميز المبتدأ عن الوظائف التركيبية والدلالية، وتلقفه بالوظائف التداولية هي وروده في وضع تخابري ينشأ بين المتكلم والمخاطب في طبقة مقامية معينة. فالمتكلم في المقام الذي يرد فيه المبتدأ على علم بما يحيط به من العالم الخارجي، وحين بحثنا عن المبتدأ - بمفهومه الوظيفي - في نص الرسالة لم نجده إلا في موضعين، الموضع الأول في قول ابن زيدون - على لسان ولادة - يخاطب ابن عبدوس «كلامك متممة ، وحديثك غممة، وبيانك فهفة، وضحكك قهقهة ومشيتك هرولة، وغناءك مسألة، ودينك زندقة، و علمك مخرقة».

فالكلمات التي أخذت وظيفة المبتدأ في هذه التراكيب هي: كلامك / حديثك / بيانك / ضحكك / مشيك / غنائك / دينك / علمك / وهي كلمات جاءت في مقام تخاطبي دلت عليه مجموعة من القرائن منها كاف الخطاب المتصلة بالمبتدأ.

أما الموضع الثاني من الرسالة الذي احتوت تراكيبه على وظيفة المبتدأ فهو في قول الكاتب: « فوجودك عدم والاعتباط بك ندم والخيبة منك ظفر، والجنة معك سقر» والكلمات التي أخذت وظيفة المبتدأ في هذه التراكيب هي: وجودك / الاعتباط / الخيبة / الجنة.

2- الذيل:

الذيل هو وظيفة تداولية خارجية من شأنها أن توضح أو تعدّل أو تصحّح معلومة داخل الحمل، وبهذا فهي تقوم بدور المبتدأ المؤخر في النحو العربي، أو البديل أو "المضرب به" وهو الاسم الذي يأتي بعد حرف الإضراب

(1) أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية، (مدخل نظري)، ص234.

بل. وحال تتبعنا لوظيفة الذيل في تراكيب الرسالة لم نجد تركيبا واحدا احتوى على هذه الوظيفة.

ج- المنادى:

المنادى هو العنصر الأساس الذي يشكل النداء. ذلك أن النداء - في حقيقته- هو طلب المنادى بأحد حروف النداء .

"ولا تستقيم بنيته النحوية والدلالية إلا باعتماد عناصره الثلاث: أداة النداء، والمنادى، وجواب النداء"⁽¹⁾.

والمنادى في نموذج النحو الوظيفي هو وظيفة تداولية تسند إلى المكون الدال على الكائن الذي ينادى عليه في الجملة و يرتبط ارتباطا وثيقا بالمقام. ويوافق أحمد المتوكل النحاة العرب القدامى في أن الحالة الإعرابية للمنادى هي البناء على الرفع إذا كان معرفة أو نكرة مقصودة ، والنصب إذا كان نكرة غير مقصودة أو مضافا أو مشبهاً به. وهو في جميع الحالات في محل نصب إلا أنه - في نظر أحمد المتوكل - ليس لفعل محذوف وإنما بمقتضى وظيفته التداولية. وعند بحثنا عن وظيفة المنادى في نص الرسالة نجد أنها في صدارة النص بعد عبارة الاستفتاح " أما بعد" وهي في قول الكاتب « **أَيُّهَا الْمَصَابُ بِعَقْلِهِ**». إذ أسندت وظيفة المنادى إلى المكون الذي جاء بعد أداة النداء " أَيُّهَا" وهو كلمة " المصاب" وهو مبنى على الضم في محل نصب لأنه معرفة.

نجد كذلك هذه الوظيفة في بيتين من الشعر استشهد بهما الكاتب، الأول هو لعمر بن أبي ربيعة المخزومي وهو قوله:

" **أَيُّهَا الْمُنْكَحُ الثَّرِيًّا سُهَيْلًا * عَمْرُكَ اللَّهُ كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ** "

حيث تجلت وظيفة المنادى -هنا- في كلمة المنكح.

والبيت الثاني : وهو قول أبي العتاهية.

تعالى الله يا سلم بن عمرو * أذلّ الحرصُ أعناق الرجال

(1) محمد كراكي، خصائص الخطاب الشعري في ديوان أبي فراس الحمداني -دراسة صوتية تركيبية- دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص237.

حيث أسندت الوظيفة التداولية "المنادى" إلى الكلمة التي أتت بعد حرف النداء "يا" وهي "سلم".

• الدراسة الوظيفية للحمل:

ينقسم الإطار الحملي لأيّ جملة إلى قسمين: محمولات وحدود. يدلّ كل محمول على واقعة تكون هذه الواقعة إمّا عملاً أو حدثاً أو وضعاً أو حالة. ولهذا فالمقولة التركيبية للمحمول تكون إمّا فعلاً أو اسماً أو صفة.

أمّا الحدود فهي تدلّ على المشاركين في هذه الواقعة. وتنقسم هذه الحدود إلى قسمين: حدود موضوعات وحدود لواحق.

الحدود الموضوعات هي ما دلّت على وظائف أساسية، والحدود اللواحق هي ما دلّت على وظائف غير أساسية.

ويمكن أن نبيّن مكونات الحمل والوظائف المسندة إلى حدوده من خلال نماذج نأخذها من هذه الفقرة من الرسالة: «والله لو كساك محرّق البردين، وحلّتك مارية بالقرطين، وقلّدك عمرو الصمصامة، وحملك الحارث على النّعام، ما شككت فيك ولا سترت أباك، ولا كنت إلاّ ذاك».

يمكن أن نستخرج من هذه الفقرة أربعة نماذج حملية، احتوت على وظائف تركيبية ودلالية وتداولية.

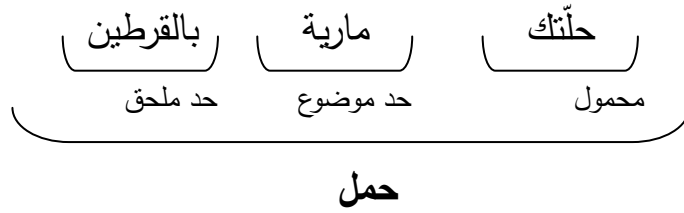
- النموذج الحملي الأول: كساك محرّق البردين.
- النموذج الحملي الثاني: حلّتك مارية بالقرطين.
- النموذج الحملي الثالث: قلّدك عمرو الصمصامة.
- النموذج الحملي الرابع: حملك الحارث على النّعام.

أ. التحليل الوظيفي للنموذج الأول:



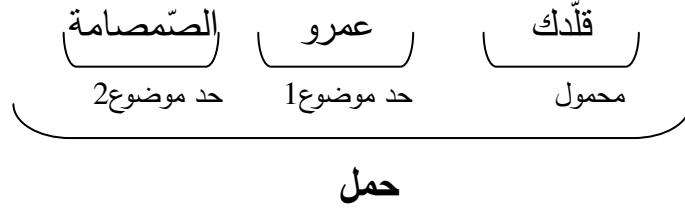
يتكون هذا الحمل من محمول وحدين موضوعين. أما المحمول فالمقولة التركيبية له هي: الفعل الماضي الذي اتصلت به الكاف الدالة على المخاطب. وأما الحد الموضوع الأول فهو حد أساس في الحمل دل على المشارك الأول في الواقعة الدال عليها المحمول. وقد أخذ الوظيفة التركيبية الفاعل والوظيفة الدلالية المنفذ، والوظيفة التداولية المحور. وتمثل هذا الحد في كلمة "محرق". وأما الحد الموضوع الثاني فهو حد أساس كذلك، دل على المشارك الثاني في الواقعة الدال عليها المحمول، وقد أخذ هذا الحد الوظيفة التركيبية المفعول، والوظيفة الدلالية المنفذ.

ب. التحليل الوظيفي للنموذج الثاني:



يتكون هذا الحمل من محمول وحد موضوع وحد ملحق. أما المحمول فالمقولة التركيبية له هي الفعل الماضي الذي اتصلت به الكاف الدالة على المخاطب، وأما الحد الملحق فهو حد غير أساس في الحمل، ولهذا فلم يأخذ أية وظيفة تركيبية ولا تداولية، وإنما أخذ وظيفة دلالية فقط، تمثلت في "الأداة" وهي الوسيلة التي تمّ بها تنفيذ الواقعة الدال عليها المحمول، والحد الذي أسندت إليه هذه الوظيفة جاء في كلمة "بالقرطين".

ج. التحليل الوظيفي للنموذج الثالث:



يتضمن هذا الحمل مكونات النموذج الأول نفسها، حيث يحتوي على محمول تمثلت مقولته التركيبية في الفعل الماضي الذي اتصلت به الكاف الدالة على المخاطب، وحد موضوع أول نفذ الواقعة الدالة عليها المحمول، فأخذ الوظيفة التركيبية الفاعل، والوظيفة الدلالية المنفذ، والوظيفة التداولية المحور. أما الحد الموضوع الثاني فقد أخذ الوظيفة التركيبية المفعول، والوظيفة الدلالية المتقبل.

د. التحليل الوظيفي للنموذج الرابع:



يتضمن هذا الحمل مكونات النموذج الحملي الثاني نفسها، إذ يتصدره محمول، المقولة التركيبية له هي الفعل الماضي الذي اتصلت به الكاف الدالة على المخاطب. ثم يأتي بعد ذلك حد موضوع أخذ الوظيفة التركيبية الفاعل والوظيفة الدلالية المنفذ، والوظيفة التداولية المحور. وينتهي الحمل بحد ملحق أسندت إليه وظيفة دلالية فقط هي "الأداة" التي دلت عليها كلمة "على النعمامة" حيث استعملت النعمامة أداة أو وسيلة للحمل.

ونجد من التراكيب ما جاء فيها محمول الحمل اسما. من ذلك قول

الكاتب: «مرسلا خليلتك مرتادة، مستعملا عشيقتك قوادة».

فعند ما نحلل الحمل في هذه التراكيب نجده كالاتي:



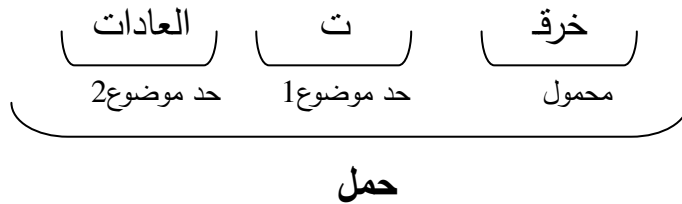
يتكون هذا الحمل من محمول وحدين موضوعين. أما المحمول فقد جاءت المقولة التركيبية له اسما، ولم تأت فعلا، وهذا لأن الاسم -هنا- قام بدور الفعل. وأما الحد الموضوع الأول فهو حد أساس في الحمل، أخذ وظيفة تركيبية هي المفعول، ووظيفة دلالية هي المستقبل. ويعتبر الحد الموضوع الثاني -كذلك- حدا أساسا في الحمل، إذ أخذ وظيفة تركيبية هي المفعول، ووظيفة دلالية هي المستقبل.

والتحليل الذي أجريناه على الحمل الأول، يمكن إجراؤه على الحمل الثاني (مستعملا عشيقتك قوادة).

وقد يتصل الحمل بضمير يكون هذا الضمير هو أحد حدوده، ويأخذ وظيفة تركيبية ودلالية، كما نجد في هذه التراكيب: «وأنك لو شئت خرقت العادات، وخالفت المعهودات، فأحلت البحار عذبة، وأعدت السّلام رطبة».

حيث اتصل محمول الحمل في جميع هذه التراكيب بضمير. ويمكن أن نمثل بنموذجين حملين في التحليل.

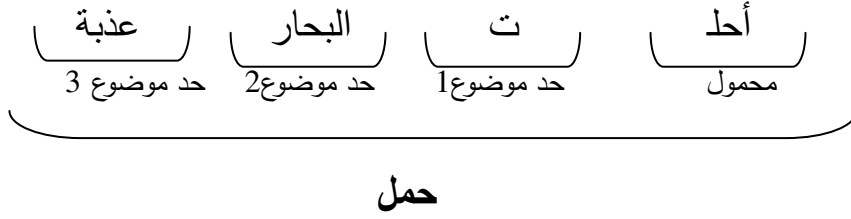
أ. النموذج الحلمي الأول:



يتكون هذا الحمل من محمول، المقولة التركيبية له هي الفعل، وحدين موضوعين. غير أن الفرق بين الحد الموضوع الأول في هذا النموذج، والحد

الموضوع الأول في النماذج السابقة، هو مجيء هذا الحد على شكل ضمير، أخذ الوظيفة التركيبية الفاعل، والوظيفة الدلالية المنفذ. ثم جاء بعده حدّ موضوع ثان أخذ الوظيفة التركيبية المفعول، والوظيفة الدلالية المستقبل.

ب. النموذج الحملي الثاني:



يتكون هذا الحمل من محمول وثلاثة حدود موضوعات كلها أساسية. الحدّ الموضوع الأول جاء على شكل الضمير، وأخذ الوظيفة التركيبية الفاعل والوظيفة الدلالية المنفذ. وأخذ الحد الثاني الوظيفة التركيبية المفعول والوظيفة الدلالية المستقبل بينما أخذ الحد الثالث الوظيفة التركيبية المفعول (وهي تطابق المفعول به الثاني في النحو العربي) والوظيفة الدلالية المتقبل.

وما يمكن أن نصل إليه بعد هذا التحليل الوظيفي للنماذج الحمليّة، أن أي حمل لابد أن يتركب من محمول وحدود. غير أن الاختلاف يقع في المقولة التركيبية للمحمول، فقد تكون فعلاً أو اسماً أو صفة، ويقع -أيضاً- في الحدود المشاركة في الواقعة الدال عليها المحمول. فقد يحتوي الحمل على حد واحد وقد يحتوي على حدين أو ثلاثة، وقد تكون هذه الحدود كلها موضوعات، وقد يأتي بعدها أحد الحدود اللواحق.

ارتبط مفهوم اللغة عند كثير من اللغويين بالوظيفة التي وضعت من أجلها وهي التبليغ والتواصل، ذلك أنه لا معنى للغة إذا لم يستطع أصحابها أن يتواصلوا من خلالها ويعربوا بها عن أغراضها. وتتجلى هذه الوظيفة اللسانية في مجموعة من المستويات اللغوية، لأن كل عنصر في النظام اللغوي يؤدي وظيفة معينة في سياق محدد، ويعمل على إثبات وجوده داخل هذا النظام.

وهذا ما استرعى انتباه مجموعة من اللسانيين، فركّزوا جهدهم في إبراز الوظائف المختلفة للعناصر اللسانية.

فنشأت بذلك مدرسة لسانية خاصة تُعنى بالبحث في الوظيفة اللسانية، وتكوّنت هذه المدرسة من مجموعة من اللسانيين، نظر كل واحد منهم إلى الوظيفة في اللغة نظرة خاصة، وبحث عنها في مستوى خاص من النظام اللغوي، فكان من حاول استخراجها من المستوى الصوتي، وهناك من بحث عنها في المستوى التركيبي، وآخر تجلّت له في المستوى الدلالي.

غير أنه بتطوّر الدراسات اللسانية ظهر مستوى آخر من شأنه أن تدرس فيه الوظيفة التواصلية التبليغية، ألا وهو المستوى التداولي: أي ما يؤديه تداول اللغة بين متكلّم ومستمع، في سياق اجتماعي ومادي وثقافي.

وبهذا برز إلى الوجود لسانيون جدد وعلى رأسهم - "سيمون ديك" أسسوا نموذجاً وظيفياً جديداً، هو في أصله امتداد للمدرسة الوظيفية السابقة، غير أنّ هؤلاء اللسانيين الجدد أضافوا إلى أفكار سابقهم أفكاراً أخرى، استلهموها من اللسانيات التداولية، وعلم اللغة النفسي، وعلم اللغة الاجتماعي، محاولين استغلال هذه الأفكار في تعليم اللغة وبناء النصوص وتحليلها.

وقد تأثر بهذا الاتجاه الوظيفي في اللسانيات، فئة من المفكرين اللسانيين العرب، حاولوا ربط هذا المنهج الجديد بنظرية النحو العربي وجهود النحاة القدامى.

وكان من بين هؤلاء: الدكتور تمام حسان، والدكتور أحمد المتوكل، حيث تجلّت معالم الوظيفية عند تمام حسان في كتابيه "مناهج البحث في اللغة" و"اللغة العربية معناها ومبناها"، فكان الكتاب الأول بمثابة التظير لمدرسة وظيفية عربية تستقي مادتها الأولى من التراث العربي، والأفكار اللسانية الغربية، وكان الكتاب الثاني محاولة لتطبيق ما جاء في الكتاب الأول على اللغة العربية، وإعادة النظر في بعض القضايا اللغوية والنحوية. وأمّا أحمد المتوكل فقد تبني نموذج "النحو الوظيفي" عند "سيمون ديك" تبنيًا خالصًا، وعمل على إثراء الدراسات اللغوية بأفكار هذا المنهج، من خلال بحوثه القيّمة وكتاباته المتعددة. غير أنّ ما يلاحظ على أعمال الدكتور أحمد المتوكل، أنها بقيت حبيسة التظير، ولم تتجاوزها إلى التطبيق، وبخاصة في مجال تحليل النصوص العربية.

من هذا المنطلق حاولت طرح جملة من التساؤلات تمثلت فيما يلي: ما هو مفهوم الوظيفية عند تمام حسان وأحمد المتوكل؟ وأين تظهر معالمها؟ وكيف يمكن اعتماد النموذج الوظيفي الذي تبناه أحمد المتوكل في تحليل النصوص العربية؟

وللإجابة على هذه التساؤلات، حاولت أن أقدم بحثًا يتناول بالدراسة "مفهوم الوظيفية" فعنوانته بـ: "الوظيفية في اللسانيات العربية -دراسة في الرسالة الهزلية لابن زيدون-".

وكان من أسباب اختياري لهذا الموضوع مجموعة من الدوافع أهمها:

- الاستفادة من محاولة ربط التفكير اللساني الحديث والمعاصر بالتراث النحوي والبلاغي.

- الكشف عن مدى فاعلية النموذج الوظيفي الذي تبناه أحمد المتوكل، في تطبيقه على النصوص العربية.

ضالة البحوث التطبيقية المنجزة في هذا الميدان.

كما كان سبب اختياري لمُدونة "الرسالة الهزلية لابن زيدون" قلّة البحوث التطبيقية التي أُجريت على هذا النوع الأدبي (الرسائل)، إن لم نقل انعدامها.

ولإجراء هذه الدراسة قسّمت بحثي إلى مقدمة ومدخل وفصلين، وخاتمة.

تناولت في المدخل مفهوم الوظيفية في اللسانيات الغربية بداية من حلقة براغ، وقسّمت الفصل الأول - بعدما خصّصته للوظيفية في اللسانيات العربية - إلى قسمين: قسم جعلته لإبراز المنحى الوظيفي عند تمام حسان، فأظهرت معالم الوظيفية عنده من خلال كتابيه "مناهج البحث في اللغة" و"اللغة العربية معناها ومبناها"، والقسم الثاني جعلته لشرح نموذج "النحو الوظيفي" الذي تبناه أحمد المتوكل، مبيناً المبادئ الأساسية التي اعتمد عليها هذا النموذج، والبنية العامة التي شكّلتها، وأنواع الوظائف التي يقترحها.

وجاء الفصل الثاني فصلاً تطبيقياً، إذ حاولت فيه إسقاط الوظائف التي جاء بها "سيمون ديك" و"أحمد المتوكل" على الرسالة الهزلية لابن زيدون.

وخلصت في الخاتمة إلى جملة من النتائج مثّلت أهم الملاحظات التي وصلت إليها من البحث.

اعتمدت لإجراء هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. وكانت أهم الكتب التي أخذت منها مادة هذا البحث هي: "مناهج البحث في اللغة" و"اللغة العربية معناها ومبناها" لتمام حسان، وجلّ كتب أحمد المتوكل حول النحو الوظيفي.

وبالرغم من بعض الصعوبات التي واجهتني في هذا البحث كانعدام الدراسات التطبيقية المنجزة في هذا الميدان، التي من شأنها أن تبين لي الطريق، إلا أنني أتممت بفضل الله وعونه هذه الدراسة، فله منّي خالص الشكر والحمد.

مقدمة

ملحق

الرسالة الهزلية لابن زيدون